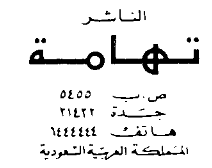
الكتاب العربي السعودي ١٠٧

الدكتور محمود محمد سفر

انتاجية مجتمع

الطبعة الأولى
١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
جدة - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم


الناشر
تهامة
ص.ب ٥٤٥٥
جدة ٢١٤٢٢
هاتف ٦٤٤٤٤٤٤
المملكة العربية السعودية



تهامة للنشر
TIHAMA PUBLICATION
١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)

الطبعـة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م



شركة النصر للطباعة والتغليف
ت: ٤٤٣ ٤٣٩ ٦٦٠٦٤٣٥ تلكس: ٤٠٤٤٢٧ جدة

انتاجية مجتمع



إهداء

إلى مَن كنت غرسه وإنتاجه

إلى مَن سهر على تربيتي وإعدادي

إلى مَن زرع الحب والوفاء في فؤادي

إلى والدي الحبيب ..

أهدي هذا الكتاب



اعتراف بالفضل

بمزيد الاعتزاز، أسجل تقديري وامتناني لجميع الإخوة والزملاء الذين أبدوا ملاحظات قيمة، وآراء سديدة أثرت أفكار هذا الكتاب، وساعدت على إخراجه بالصورة التي سيجدها عليه القارىء الكريم، وأخص منهم بالذكر:

الدكتور عبدالوهاب أحمد أبوسليمان أستاذ الفقه وأصوله بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، والدكتور سيد دسوقي حسن، أستاذ هندسة الطيران بجامعة القاهرة، والدكتور درو يش صديق جستنيه، أستاذ الأقتصاد المساعد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، والدكتور محمد سليم العوا، أستاذ القانون المشارك بجامعة الملك سعود سابقا والمستشار بمكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، فلهم جميعا الشكر والامتنان.

كما لا يفوتني اجزاء الشكر للأخوين محمد المحيذيف ومحمد محي الدين عبدالسلام، طالبي الدراسات العليا، على ما قدماه من عون في البحث عن بعض مراجع هذا الكتاب التي استعنت بها أثناء إعداد بعض فصوله: وللأخ مصطفى مهدي صقر تقديري لجهده في نسخ الأصول على الآلة الكاتبة.

والفضل والمنة لله من قبل ومن بعد.

محمود محمد سفر



بين يدي الكتاب

تظل قضية التنمية في العالم المتخلف القضية الأساسية والرئيسية لشعوبه وأممه، والشغل الشاغل لمفكريه ومثقفيه والعلماء المختصين فيه، ذلك لأن التنمية مازالت هي البديل الأفضل للتطور والرقي، وهي من هذا المنطلق في حاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث التي تحيط بمفهومها، وتحدد أولوياتها، وتلم بما يرتبط بها من قضايا، ويمس جوانبها من مشكلات، وذلك لأن شعوب العالم النامي تعيش صراعا متصلا مع التخلف الذي منيت به، وعليها أن تجند له كافة طاقاتها، وتوفر له جميع امكاناتها.

وأصبحت التنمية بمفهومها الشامل لا تخص فريقا من الباحثين دون غيرهم، فقضيتها متشعبة، وأبعادها متعددة، ولابد أن تحظى باهتمام أصحاب التخصصات العلمية المختلفة، إذ لم يعد أمر معالجتها مقصورا على الاقتصاديين وحدهم بعد أن بدت ضرورة النظر إليها من منظور علمي واسع وشامل، يحيط بجوانبها وأبعادها.

والناظر إلى واقع الأمم المعاصرة عامة يصاب بدهشة و يعجب عندما يعرف أن أمم الأرض المتخلفة (بمفهوم الاقتصاديين للتخلف) هي وريثة حضارات ظلت لأزمنة طويلة قبلة العالم في الفكر، والفن، والآداب، وفنون العمارة، بل والصناعة المتطورة بمقياس تلك الأزمنة، ثم عندما غربت شمس حضارتها راحت تجتر تراثها، وتركن إلى ماضيها، وتتغنى بالأيام الخوالي وهي تقف في الصفوف الخلفية من طابور التقدم والحضارة المعاصرة، ثم لا يجد المرء تفسيرا لهذا!!

و بادىء ذي بدء لابد من إدراك حقيقة أن الانتاجية الأعلى، والعطاء الأكثر، والفعالية الأرقى لا تكون جميعها إلا في المجتمعات المتطورة، وذلك لارتباط معدل الانتاجية في المجتمعات بالحالة الحضارية لتلك المجتمعات. كما أن من المسلمات التي لا تقبل الجدل أن الحضارات الإنسانية في حركة دائمة تجوب الدنيا من أقصاها إلى أقصاها، فتشرق على أمم تارة، وتغرب عنها تارة أخرى و يكون شروق شمس

الحضارة إيذانا ببدء دورة الانتاج ، مثلما أن غروب شمسها يكون إيذانا بانخفاض الانتاجية .

وللحضارات دورات ثابتة نشاهدها متكررة في كل الحضارات الإنسانية بحيث لا تختلف في ثباتها من حيث الزمان ، ولا من حيث المكان ، أو المبررات . وثبات الدورة الحضارية لا يمكن تفسيره إلا بالعسير من التركيبات والحجج الفلسفية ، ويمكن ترتيب مراحل الدورة الحضارية في نشوء الحضارة، ثم تقدمها وارتقائها، ثم اجترارها ، ثم هبوطها وانحطاطها ، ومن ثم جمودها وانكماشها لتبدأ دورة حضارية جديدة على أطلال الدورة الحضارية السابقة في أغلب الأحوال .

و يظل التعرف على أسباب قيام الحضارات واضمحلالها هدفا واضحا لكثير من الدارسين والباحثين ، فيذهب بعضهم إلى اعتبار أن التجارة سبب رئيسي من أسباب التطور والتقدم نتيجة لما يصحبها من انتشار للبضائع ، وانتشار للأفكار معها عندما كان التجار يصحبون بضائعهم في تنقلاتهم ، ومع ذلك نجد أن تأثر المجتمعات بذلك قد اختلف من منطقة إلى أخرى ، ومن بلد إلى آخر فما تأثرت به اليابان لم تتأثر به الصين ، وما أخذت به الهند لم تأخذ به الدول الإسلامية ، و بالتالي فإن التجارة وإن كانت عنصرا من عناصر تفسير ظواهر قيام الحضارات واضمحلالها إلا أنه لا يقوم بالاقناع بمفرده، ولا يعطي تفسيرا كاملا لازدياد النشاط ، وارتفاع الفعالية في المجتمعات بصورة تؤدي إلى ارتقاء الحضارة.

وحركة الحضارات التي تقود إلى انتاجية المجتمعات وفعاليتها خضعت لاعتبارات عند بعض الدارسين ، أرجعت التطور بموجبها إلى نوع السلالات ، وما تميز به بعضها من خصائص معينة جعلتها أقدر من غيرها على الانتاج والتطور، فلعبت فكرة ارتقاء بعض السلالات على البعض الآخر دورا رئيسيا في تسلطها ـــ أي تلك السلالات ـــ على السلالات الأخرى من شعوب العالم ، فشكلت مصائرها ، وتحكمت في ثرواتها .

وهناك من يحاول ارجاع نشوء الحضارات وارتقائها ، ثم هبوطها واضمحلالها إلى عوامل مناخية معينة لمنطقة من المناطق ، فالمناخ الحار الرطب يجعل الإنسان خاملا غير قادر على الحركة والنشاط ، لذا فإن مناطق الشمال والمنطقة المعتدلة في العالم أكثر

تقدما وأكثر رقيا، وتعج بالحركة والحيوية والنشاط، ولكن ما القول في الحضارة التي نشأت في الهند وجوها حار!؟؟ ثم ما القول في اختلاف درجة النمو من مجتمع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى مع تشابه المناخ فيها، بل وفي نفس البلد الذي يحويها، وفي مناخ منطقة بغداد مثل واقعي، حيث إنه لم يتغير كثيرا عما كانت عليه بغداد في أوج زينتها وزخرفها يوم كانت درّة عقد الحضارة الإسلامية في عهدي الرشيد والمأمون، بل إن المناخ في الدول الإسلامية عامة لم يتغير ــ في اعتقادنا ــ خلال ستة أو سبعة قرون التغير الذي يؤدي إلى هبوط معدلات النمو والتقدم بالصورة التي نلحظها في الوقت الحاضر.

ثم حاول البعض تطوير نظرة تأثير المناخ على الانتاجية المرتفعة، والفعالية العالية بربطها بحوافز أخرى قد تؤدي إلى زيادة النشاط كقسوة الطبيعة، أو الرغبة في استغلال أراض جديدة إلى غير ذلك من الحوافز.

و يظل البحث عن أسباب نشوء الحضارات وارتقائها، ثم اضمحلالها وزوالها متصلا يعنى به المختصون. على أن اختلاف معدل الانتاجية من مجتمع إلى آخر يخضع في اعتقادنا أساسا إلى النشاط الإنساني، وتفاعله مع بيئته وموارده، وامكاناته وتدريبه وقدراته لتأتي العقيدة الموحية لتؤدي دورها الهام والضروري كعامل مساعد في تشكيل ذلك النشاط، وانبثاق حضارة من خلاله.

ورغبة الإنسان في الانتاج، وفي بذل الجهد والتعب لتحقيق ما يصبو إليه هي الخطوة الأولى لتحقيق تقدم المجتمع ككل.

وربما سأل سائل عن الإنسان الذي يولد محبا للعمل وقادرا عليه وكيف ينقلب إلى إنسان خامل وكسول؟ ما هي دوافع ومؤثرات هذا التحول؟

إن انتاجية الإنسان أو رغبته في العمل والانتاج تحتاج إلى وقفة طويلة لبحث دوافع تلك الانتاجية والمؤثرات التي تتحكم في معدلها صعودا وهبوطا، ما كان منها داخليا ــ أي من داخل المجتمع ــ أو خارجيا، ولعل في هذا الكتاب محاولة قد تكون قاصرة وغير متكاملة للإجابة على تساؤلات عدة ترتبط بانتاجية المجتمع أي مجتمع، وذلك بوضع بعض التفسيرات لكثير من الظواهر الاجتماعية والفكرية والاقتصادية وغيرها التي تحكم تصرفات الأفراد، وتتحكم في نشاطاتهم لتنعكس تلك النشاطات

على فعالية المجتمع الذي يكوّنه أولئك الأفراد .

والكتاب يستعرض في فصله الأول الانتاجية بأبعاد شؤونها ، وشجونها ، حيث يعرض بعد مقدمة حضارية مقارنة بين مجتمعات متطورة ، وأخرى تسعى إلى التطور للإنتاجية بمفاهيم معاصرة ، ومعان متعددة ، لا ينقصها التأمل الواعي ، والإدراك المستبين لما يكتنفها (أي الانتاجية) من شد وجذب بين الاقتصاديين من جهة ، ودارسي الاجتماع والمختصين في علوم العمران البشري من جهة أخرى .

وإذا كان لكل فرد مهما كانت قدراته ومؤهلاته معادلة انتاجية خاصة به يستطيع أن يساهم بها في محيطه فإن انتاجية الأفراد مهما تعاظمت تظل جهدا ضائعا ، وطاقة مهدرة ، وفعالية مبتورة إن لم تنطلق من خريطة شاملة لمهام وطنية مفصلة مطلوبة الأداء وضرورية التحقيق في شتى مناحي الحياة ومجالات العمل ولهذا فإن التمهيد بالحديث عن المعادلة الإنتاجية للفرد يعتبر مرتكزا لتفصيل الحديث عن الانتاجية الوطنية وعلاقتها الوثيقة بخريطة تلك المهام. ولأن العمل أس الانتاج ومحوره فإن الفصل الثاني من الكتاب يوضح بشيء من الإيجاز بعض المفاهيم المعاصرة لمعنى العمل وقيمته الاجتماعية ومردوده الاقتصادي وما أحاط بقيمته من نظرات تراوحت بين النبل والعبودية .

و يبقى الإسلام عقيدة الحياة الصالحة المنتجة المتفاعلة في المقدمة ومكان الصدارة بما أعطاه للعمل من قيمة حقيقية واقعية صحيحة ، بعيدة عن التطرف والمغالاة ، نعرضها كمدخل أساسي للمشاركة الفعالة المتزنة المتكاملة للمرأة المسلمة بالعمل المناسب ، المرتبط بدورها الشامل في بناء المجتمع ، على ضوء موقف مجموعة من فقهاء الأمة المعاصرين ، آخذين بالاعتبار ما فعله الغرب بالمرأة في مجتمعاته ، وما وصلت إليه ، ولأن ما تتميز به المرأة المسلمة من خصائص ، وما تلتزم به من حدود وأولويات ، فإن الحديث عن الاختلاط والزي كقضايا هامة من قضايا المرأة المسلمة العاملة في مجتمعنا المعاصر حديث متصل وإن التعرض لهذا ، الغرض منه إثارة حوار بنّاء حولها يعد واحدا من أهداف هذا الكتاب .

والفصل الثالث من الكتاب يركز على الطاقة البشرية ودورها في الانتاج من منظور: أن منظومة القوى البشرية المؤهلة تأهيلا يتمشى مع احتياجات المجتمع من

خلال خطط التنمية فيه ترتكز على روافد النمو البشري، ومن ثم يتعرض الكتاب في هذا الفصل إلى الدعوة لزيادة النسل من وجهتي نظر مختلفتين؛ بغرض إثراء المناقشة حول هذا الموضوع المهم والحيوي؛ لتمتد المناقشة بعد ذلك إلى تأكيد ما للسكان بعددهم الأمثل من فعالية اجتماعية، وعطاء ايجابي، يرتقي بمعدل انتاجية المجتمع الذي يتمتعون بامكاناته و ينعمون بخبراته.

وكان من التسلسل الطبيعي أن نفرد الفصل الرابع للتعليم والتدريب، وأهميتهما لرفع كفاءة أفراد المجتمع وتنمية قدراتهم، وفي هذاالفصل نتحدث عن مناهج التعليم، والإعداد، والتدريب، وعلاقتها برفع الاستثمار البشري، ثم نخصص الحديث عن التعليم التقني والتدريب المهني بصورة مفصلة؛ سعيا وراء تعزيز حقيقة أن مجتمعاتنا النامية تحتاج أكثر ما تحتاج إلى هذا النوع من التعليم والتطور لتلاحق في سعيها الحثيث ركب الثورة التكنولوجية التي أخذت أشكالا عديدة، وأبعادا واسعة، فاقت تصور أقدر المحيطين بها والعاملين في حقولها. فبدت تسيّر مجتمعات الغرب، وتفرض عليها أنماطا محددة من الحياة ما عادت تلك المجتمعات تقدر على مقاومتها، أو الهروب منها، ومن ثم أصبح من حق المجتمعات النامية أن تبحث عن دورها في هذا التقدم التكنولوجي، وتعززه أخذا وعطاء، متدرجة في ذلك مع مراحل التعليم المتتالية، مرورا بالتعليم المتوسط، وصعودا إلى التعليم العالي حيث يفرد الكتاب قسما كبيرا من فصله الرابع لشرح العلاقة بين التعليم العالي والانتاجية، وكيفية المواءمة بين التعليم العالي بفروعه المتعددة، ووظائفه العديدة من جهة، والعملية التنموية في المجتمع من جهة أخرى.

وإذا كنا قد تدرجنا في الكتاب بفصوله الأربعة الأولى وأفردناها للحديث عن عناصر الانتاجية ليس من وجهة نظر اقتصادية بحتة، بل من وجهة نظر اقتصادية اجتماعية ثقافية مشتركة فإن الكتاب يصل بنا في فصله الخامس لشرح القيمة الحضارية للوقت، وارتباطه الوثيق بالانتاجية كعامل هام، ومحفز لا تستقر المعادلة الانتاجية دونه، ولا تتزن عمليات الانتاج بسواه.

ولم يكن بالإمكان تجنب التعرض لمثال من تجارب الأمم المتقدمة التي بدأت كسائر الأمم، من درجات دنيا على سلم التطور والنماء، حتى ارتقت عليه إلى أعلى درجاته، وفي تجارب اليابان، وألمانيا الاتحادية، و بعض دول جنوب شرق آسيا ما

يثري تجربة الأمم النامية، لهذا أفردنا الفصل السادس لتجربة اليابان.

وبعد: فإن المؤلف وهو يقدم هذا الكتاب بما حوته فصوله لا يدعي لنفسه حق الإجابة الكاملة المفصلة على كل التساؤلات المتصلة بانتاجية المجتمع، و يعترف بأن ما تعرض له قد لا يتطابق بالضرورة مع وجهة نظر بعض علماء الاقتصاد الذين يعتبرون الانتاجية عملا اقتصاديا بحتا؛ لأنه عرض لها من زوايا عديدة، واعتبرها خاضعة لاعتبارات إنسانية، واجتماعية، وفكرية محسوسة وملموسة بجانب بعدها الاقتصادي، كما أنه يعترف بأن وجهة النظر التي عرض لها فيما يتصل بالمجتمع ومقوماته ليست بالضرورة تعبيرا عن مرئيات علماء الاجتماع، والمختصين في الدراسات الاجتماعية، وإن لم تشذ عن بعضها، أو تنكره على أقل تقدير، ومن ثم فإن المؤلف بقدر حرصه على ألاّ ينفي ما تعج به كتب الاقتصاد والاجتماع من نظريات ومبادىء ذات صلة بموضوع الكتاب فهو حريص على أن يختط لنفسه ما يعتقد في صوابه، مجتهدا في ذلك ما وسعه الجهد، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فلا أقل من أن يناله أجر.

والله الموفق وهو من وراء القصد،

المؤلف

الفصل الأول

الإنتاجية .. شؤون وشجون

- نقلة حضارية .
- الإنتاجية : مفهوم ومعنى ، ونظرة تأمل .
- المعادلة الإنتاجية للفرد .
- الإنتاجية وخريطة المهام .



نقلة حضاريّة

لكل مجتمع ــ مهما كانت فعاليته ــ قدرة على العطاء تتفاوت، بتفاوت رغبة أفراده في العمل والبناء، وما يتاح لهم من وسائل للتدريب والتعليم، وما يتوفر لهم من امكانات وموارد وفرص عمل من أجل النماء والتطور.

وإذا كان المجتمع أي مجتمع يدين بقيم تحث على العمل النافع، و يعتنق مبادىء تحض على الجهد المثمر في اطار من المحبة والتعاون والاخاء ــ وتلك وأيم الله سمات المجتمع المسلم ــ فإن قدرة أفراد هذا المجتمع على العطاء الصادق لا يحدها حدود، ولا يقف أمامها عائق إلا ما يتعارض مع تلك القيم والمبادىء التي تحرك الطاقات، وتفجر الإرادات، و يصبح معها دور كل فرد معروفا، و واجبه محددا فيؤديه ضمن النظم والقواعد، و يقوم بواجبه من خلال ما ينفذ من مشاريع، وما يتاح من فرص، وتكون محصلة جهد الأفراد وعملهم مقياسا لمعدل الإنتاجية الوطنية.

والإنسان السوي يولد بالفطرة محبا للعمل والمثابرة، حريصا على الرفع من مستوى محيطه الذي يعيش فيه اقتصاديا، واجتماعيا، فينطلق بسجيته أساسا للعمل بجهد، والعطاء بفعالية، ليؤمّن مأكله، ومسكنه، وملبسه، و يستفيد مما تيسره له البيئة المحيطة به من مصادر وموارد، وما يعينه به مجتمعه من وسائل وأسباب بما في ذلك التعليم والتدريب حتى يتمكن من الوصول بغاية وجوده في الحياة إلى منتهاها من العمل الصالح، والجهد النافع.

وإذا ما أمن مأكله وملبسه ومأواه انطلق خفيفا يجمع ما يفيض عن حاجته من متاع الحياة الدنيا وزخرفها يتباهي بنعمة الله عليه عند غيره، و يتحدث بها لسواه و يظهرها على نفسه، ويحقق بها مطالبه وأحلامه وأمانيه، ولا اعتراض على ذلك فالله جلت قدرته يحب أن يرى آثار نعمته على عباده كما ورد في الأثر، ولكن واجب النعمة الشكر.

والإنسان يتعرض بمزيد من النعمة لامتحان فاصل، فإما أن ينحاز إلى رغبات

نفسه وأهوائها فيدخل بذلك عالم الرغبات الواسع الفسيح المليء بشتى أصناف الأهواء، الغنى بمختلف ألوان النزوات، فهو عالم يحفه التقليد، وتميزه المحاكاة، وله مداخل متعددة، وطرقات متشعبة، ومنزلقات متعرجة تجعل المقيم فيه فريسة للترف والدعة فينسى تبعاته ومسؤولياته، و يغفل عن هدف وجوده في الحياة، و يقصر في جهده، وتنعدم فاعليته ويخسره مجتمعه، ولا منجى له منه إلا الله.

وإما أن يستثمر جهده، وماله، وما جمع من متاع الدنيا في نفع نفسه، ومن يعول، ثم مجتمعه وأمته في حدود ما يرضي الله، فيعيش هادىء النفس، مطمئن الفؤاد، قرير العين، متفاعلا مع مجتمعه بيسر، مبرزا انتاجه بغزارة. و يتميز عطاؤه بتدفق فينسجم بتضحياته مع أمثاله من العاملين بإخلاص، و ينتج عن ذلك مجتمع عامل نشط لا مكان فيه لكسول، أو متكاسل، ولا دور فيه لمتخاذل، أو مقصر.

وتبقى انتاجية المجتمع أي مجتمع رمزا لتفاعل ارادات أفراده وتناسق تضحياتهم، وامتزاج قدراتهم، مؤشرا لقيمة العمل الاجتماعية فيه، فهي تتناسب تناسبا طرديا مع الجهد والتضحية، والأداء.

وتظل انتاجية المجتمع المحور الأول، والمحصلة النهائية لما يتعايشه المجتمع، و يعيش فيه من مظاهر وسمات، وما يربط بين أفراده من روابط وصلات.

واليوم وأنا استجمع أفكاري حول موضوع انتاجية المجتمع، هذا الموضوع الحيوي الهام، الذي يمس اللبنة الأساسية لكل ما تنفذه الدول من خطط و برامج في مجالات التنمية العديدة والمتشعبة، والذي يرتبط بصورة مباشرة بما يجب أن يبذل من جهد وعناء، وما يقدم من تضحية ومجاهدة في سبيل تدعيم مسيرة التطور، وتعميق مشوار النماء.

أقول اليوم وأنا أستجمع أفكاري حول موضوع انتاجية المجتمع أجدني أستذكر أياما خوالي شهدت أول لقاء لنا مع الحضارة الغربية في عقر دارها في الولايات المتحدة الأمريكية.

كنا قد ذهبنا إليها لأول مرة دارسين، لا متنزهين، ولا متاجرين، واستقبلنا الحياة الدراسية هناك بإيقاع سريع ما شهدناه من قبل، ولا من بعد في معاهدنا وجامعاتنا العربية على اختلاف أقطارها. ولقد سقط كثير من زملائنا أمام هذا

الايقاع السريع، لا عن تخلف في الذكاء والاستعداد، ولكن عن عدم قدرة على الاستجابة لمثل هذه السرعة في الإيقاع.

لقد تعودنا على انتاجية معينة في حياتنا الدراسية، بل في حياتنا بصفة عامة في عالمنا العربي، ثم فوجئنا أن الحياة الدراسية في ديار الغرب تتطلب انتاجية مضاعفة، فهؤلاء الذين يملكون القدرة الذاتية على التغير السريع استجابوا لمتطلبات الإنتاجية الأكبر، كل بمعدل يتناسب وتكوينه، وأولئك الذين لا يملكون تلك القدرة كان تجاوبهم أبطأ فسقطوا، ولكنا جميعا عانينا من هذه المشكلة، بعضنا تجاوزها بالعزم والإرادة و بعضنا سقط أمامها بالضعف والوهن.

وعندما أفاق الإنسان من ضغط الدراسة، واستجاب لهذا الإيقاع السريع بدأ ينظر من حوله ليبصر أن هذا الإيقاع السريع هو السمة الغالبة للحياة.. الكل يعمل برغبة و ينتج برضا و يتفاعل بحب مع عمله فبدا لنا مجتمع الغربة في بلاد الغرب مثاليا في حيويته نموذجيا في فعاليته فالانضباط في المواعيد والصدق في القول والأمانة في التعامل والإخلاص في العمل كلها سمات ظاهرة لذلك المجتمع وعلامات بارزة فيه.

وصدق الشيخ محمد عبده رحمه الله ـــ إن صحت الرواية عنه ـــ في قوله عندما عاد إلى بلده بعد فترة من الزمن قضاها في أوربا «لقد رأيت في أوربا إسلاما بلا مسلمين» فقد عنى بقوله هذا فيما نعتقد الصفات الحسنة في مجتمع الغرب والتي يلمسها بوضوح كل من عاش في ذلك المجتمع أو تعايش معه.

ونحن هنا لا نتحدث بالطبع عن مظاهر الحياة الغربية من رقص ومجون وغيرهما من مفاهيم اجتماعية ثابتة في ذلك المجتمع ومتأصلة فيه فأمرها لايعنينا لأننا نقصر الحديث هنا على مفهوم القيمة الحقيقية للعمل في مجتمع الغرب وما يرتبط مع هذا المفهوم من صفات الإخلاص والمثابرة والصدق والأمانة والانضباط ومحصلة ذلك كله في مجموعه على انتاجية المجتمع.

على كل حال.. نعود مرة أخرى إلى ذكريات الدراسة والحياة وقصة لقائنا الأول مع الحضارة الغربية في أمريكا لنجد مع مرور الزمن واكتساب صفة التعود على هذه الحياة بدأ الإنسان منا يعقد مقارنة بين واقعه الجديد في المجتمع الغربي وما يتعايشه في

هذا المجتمع من صنوف الحياة وألوانها و بين واقع مجتمعه الذي خلفه وراءه.

تلك مرحلة طبيعية في فكر الإنسان منا و وجدانه ، يعرفها كل من شهد أول لقاء له مع حضارة الغرب بما فيها من انبهار و بريق بعد أن يكون قد تخطى بفكره و وجدانه مرحلة الانبهار والبريق بايقاعها السريع ، وأسلوبها المتحرك دائما ، والمتجدد أبدا .

ومع المقارنة تبدأ رحلة الأحلام والأمنيات تعتلج في الصدور، فإذا دخلنا مطعما نظيفا تمنينا أن يكون لنا مثله في بلدنا ، وإذا قاد أحدنا سيارته على الطرقات الواسعة السريعة تطلع إلى أن تعم مثل هذه الطرقات أرجاء الوطن ، وإذا سرنا في الشوارع الفسيحة النظيفة ذات العمارات الشاهقة أغمضنا أعيننا وتمنينا أن نفتحها لنجد شوارع مدننا وقد زرعت بناطحات السحاب .

كنا باختصار ونحن نعيش لحظات التفاعل مع المجتمع الغربي نعيش انفعالات الغربة والحنين إلى الوطن ، ممزوجة بأحلام وآمال وتطلعات الرقي به إلى أعلى المراتب بين الأمم .

ونتساق مع سرعة الإيقاع ، وتسير الحياة بنا في ديار الغرب مليئة بالحيوية والنشاط ، مفعمة بالعمل والجهد ، وتتكرر الصور والمشاهد ، و يتكرر معها الأمل ، ونصحو على الواقع لنجد أن بلداننا العربية والإسلامية على حد سواء مكدسة بالموظفين ، يجلس أحدهم في مكتبه شهرا كاملا لا يكاد ينتج شيئا . في مقابل ذلك يبصر الإنسان سكرتيرة واحدة في قسم علمي من أقسام كلية ما في الغرب تقوم بأعمال القسم كاملة من اتصالات هاتفية ، ونسخ على الآلة الكاتبة ، وتحديد مواعيد رئيسها في العمل ، وتنظيم اجتماعاته ، واستقبال زائريه ، ومتابعة طلبات القسم ، وتأمين احتياجاته ، والقائمة طويلة و يصعب حصرها .

المهم أن هذه السكرتيرة تعمل دائبة من الساعة الثامنة صباحا حتى الخامسة مساء ،تأخذ خلال هذه الفترة ساعة في الظهيرة ، وربع ساعة في الضحى ، وربع ساعة عند العصر لتناول بعض الطعام الخفيف والقهوة .

وربما عاد بعضنا إلى مبنى معهده في المساء ليرى بأم عينيه أن فردا واحدا يقوم بعملية نظافة المبنى كاملا ، وهو عمل تقوم به فرقة من الرجال في بلادنا ، ولا يكادون يبلغون شيئا مما يبلغه ذلك الفرد .

إن هذه المشاهد والصور التي اختزنها العقل من معايشته لمجتمع الغربة في ديار الغرب دعتني إلى تأمل طويل حول انتاجية الفرد، وانتاجية الأمة أحاول أن أطرحه في هذا الكتاب ولعلي أبلغ ما أريد، وما التوفيق إلا من عند الله.





الانتاجية.. مفهوم ومعنى، ونظرة تأمل

يرى الاقتصاديون أن زيادة معدل الناتج القومي الكلي (GNP) لمجتمع من المجتمعات دليل على ارتفاع انتاجية ذلك المجتمع، ثم اعتبروه معيارا لها.

وإذا كان هذا المقياس للانتاجية صحيحا بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي وصلت إلى أقصى طاقة تشغيل لعوامل الإنتاج وموارده فإنه قد لا يناسب بالضرورة المجتمعات النامية لمحدودية مدخلات الانتاج، كالمواد الخام، سوء الإدارة، وضعف الهياكل البشرية المدربة، ومن ثم فلا بد من البحث عن مقاييس أكثر دقة لمعرفة انتاجية المجتمعات المتخلفة.

ومع التسليم بتوفر المواد الخام فإن تطوير الطاقة العاملة، وهياكل التشغيل والإدارة يمكن من الارتقاء بمعدل الانتاج الذي يصحبه بالضرورة قدرة المجتمع على الانفاق، وبذلك تنكسر حلقة التخلف التي تطوق عنق المجتمعات النامية.

وقد حرص الاقتصاديون في تصنيفهم لدول العالم على استخدام معدل دخل الفرد السنوي كمؤشر أساسي اعتمدوه لهذا التصنيف، وتم تقسيم الدول بين متخلفة، وساعية للتقدم، ومتقدمة، كما صنفت شعوب الأرض إلى عوالم متدرجة في الترقيم من العالم الأول، ويعني الدول المتقدمة إلى العالم الثاني، ويشمل الدول الساعية للتقدم إلى العالم الثالث، ويشير إلى الدول المتخلفة.

وحددت مقاييس هيئة الأمم المتحدة الحد الفاصل بين التقدم والتخلف بمعدل ٢٥٪ من الدخل السنوي للفرد في الولايات المتحدة الأمريكية. بمعنى أن الدول المتقدمة أو التي يمكن أن تصنف في عداد الدول المتقدمة هي التي لا يقل دخل الفرد فيها عن ربع دخل مثيله في الولايات المتحدة.

وربط التخلف والتقدم بالمستوى الاقتصادي فقط لدولة ما هو في اعتقادنا ربط قاصر، ومعالجة ناقصة لمفهوم التقدم والتخلف في المجتمعات البشرية المعاصرة، رغم أننا نعترف بضرورة استخدام بعض المؤشرات الاقتصادية للدلالة على فعالية المجتمع،

وانتاجه القومي .

لكن الأهم من ذلك هو النظرة الشاملة والمتعمقة لمفهوم التقدم والتخلف من جميع زوايا الحياة، ومعالجة هذا المفهوم اجتماعيا وفكريا وسياسيا بجانب المعالجة الاقتصادية التي لا نشك في أهميتها ، ولا في أولو يتها كعامل مباشر من عوامل التأثير على الانتاج القومي لأي مجتمع ، ولكنه ليس العامل الوحيد على كل حال .

وإذا كان الحديث عن الإنتاجية لابد أن يبدأ اقتصاديا أي باستعراض العامل الاقتصادي لها ، فإنه من الضروري أن نقلب بعض المواجع فينا كأمة مسلمة بمعرفة واقعنا كتابعين في مجال النظم الاقتصادية ، لا متبوعين ، ولكي نلمس ولوبطرف خفي حجم التحدي الكبير الذي يواجه إقتصاديي الأمة من أبنائها الملتزمين في إبراز البدائل العلمية التي تنافس النظم المسيطرة على عالم الاقتصاد والمال .

وقد يعجب دارسو الاقتصاد والمتخصصون فيه كيف يمكن لمن لا يملك معرفتهم التامة بأصول الاقتصاد وشؤون النقد من أن يقتحم عليهم مملكتهم ، و يكتب في تخصصاتهم

وقد يكون لهم بعض الحق فيما عجبوا منه ، فالاقتصاد علم ، وفن ، وفكر تقوم على تدريسه أقسام علمية متخصصة في جامعات ومعاهد الدراسة والبحث بعد أن أضحى اليوم ركيزة هامة من الركائز التي تقوم عليها الحياة المعاصرة ، وقد كان بالأمس مجرد وسيلة من الوسائل المساعدة على تصريف الحياة بين البشر. لذا فلابد لمن يتصدى للحديث عنه ، أو الكتابة فيه من أن يملك بناصيته ، وأن يقدر على فهم نظرياته ، وأن يلم بفلسفاته .

نقول ان للاقتصاديين بعض الحق فيما عجبوا منه ، نقول إن لهم كل الحق فيما رموا إليه ، ولهذا سبب . فإذا كان للاقتصاد علماء ومتخصصون فإن هذا لا يجعله حرما محرما ، لا يلجه سواهم ، ولا أن يساهم ببعض الفكر فيه غيرهم ، ومن هذا الباب نلج إليه ، و بهذا المنطلق نتعرض له .

وقبل أن ندعي لأنفسنا حق التلمذة في حقول الاقتصاد، أو قل حق القراءة في درو به نسارع إلى القول بأن ما سيجده القارىء في ثنايا هذا الفصل لا يمثل دراسة اقتصادية ، أو حتى تحليلا لقضايا اقتصادية بالمعنى المتعارف عليه علميا بقدر ما

يفيض بشجون فرد من أفراد الأمة الإسلامية في شأن من أهم شؤون حياتها، كما هو تعبير عن آمال وطموحات وتطلعات معقودة من الأمة على أبنائها من المتخصصين في الاقتصاد وعلومه؛ كي يتحسسوا مواقع الزلل في النظم الاقتصادية، والقواعد المالية التي تتبعها الأمة، و يعيدوها إلى طريق الحق والرشاد، ولا نشك لحظة في إدراكهم لمعاناة أمتهم، وتبعيتها في مجال النظم الاقتصادية التي تحكم العالم اليوم بكل ما بها من أمور وقضايا لا يستجيب بعضها لداعي الله، واعتبارات العقيدة الإسلامية.

ومما يؤكد طموحاتنا وتطلعاتنا في هذه الفئة المؤهلة من أبناء المسلمين بأن تستجيب وتتجاوب مع ما يقرأه الكثير منا على فترات متفاوتة من الزمن من تصريحات لبعض القيادات الإسلامية حول الأوضاع الاقتصادية في بلدانها، وما تطرحها بين الفينة والأخرى من حلول تعتقد أنها السبيل إلى تخليص شعوبها من المعاناة الاقتصادية التي تعيشها تلك الشعوب، كقلة الموارد، والتضخم، والبطالة، وسوء استخدام الثروات، ومشكلات التنمية وغير ذلك. ولعل من أبرز هذه التصريحات ما قاله أحدهم بشيء من الحيطة والحذر ما معناه: أن اقتصاد بلاده يمر بمراحل حرجة، وأن على شعبه أن يشد الأحزمة، وأن يستعد لسنوات عجاف قادمة.

وما قاله ثان بشيء من الزهو والفخر ما معناه: أن اقتصاد بلاده يمر بمراحل الازدهار وأن على شعبه أن يستعد للقاء الرفاهية والعيش الرغد، فبعد عامين من الآن سيكون في مقدور كل فرد من أفراد الشعب أن يعيش في مستوى الحياة التي يتمتع بها الفرد الأمريكي.

وإذا كان لا يعنينا هنا مناقشة تصريحات كهذه، لأنها خارج نطاق ما نحن بصدد التعرض له، ولأننا أوردنا منها مثلين كمؤشر فقط لما نود الحديث عنه إلا أننا نشعر مع كل ذلك أن هذين التصريحين بالذات يمثلان طرفي نقيض بين الواقعية والغرور، كما أنهما يعكسان ـــ من وجهة نظرنا ـــ بعدين مختلفين من أبعاد المشكلات الاقتصادية التي تعيشها الأمة الإسلامية على الرغم مما أنعم الله به عليها، ووهبها من مصادر الثروة ومنابع الخير ما يجعلها تحمل من المسؤوليات ما تنوء به الجبال، مسؤوليات تجاه نفسها، ومسؤوليات تجاه أمم الأرض الأخرى، ومسؤولية النفس تمثل الجزء الأكبر والأهم من قائمة التحديات التي تواجه أمتنا العربية

والإسلامية دون أن يكون في ذلك تقليل من حجم ما تتحمله من واجبات تجاه أمم الأرض الأخرى الفقيرة منها والغنية على حد سواء.

إذن فالمشكلات الاقتصادية التي تعيشها أمتنا لا تكمن كما يبدو في نقص المصادر المالية أو البشرية بقدر ما تكمن في انخفاض فعالية الفرد المسلم بوجه عام، وتدني انتاجيته، كما تكمن أيضا في قصور الهياكل الإدارية، وعجز النظم التعليمية وعدم قدرة الاقتصاديين المسلمين على مواجهة التحدي الكبير في التعامل مع العالم المعاصر من خلال إبراز أنظمة اقتصادية ومالية تطبيقية تنبع من مبادىء الاقتصاد في الإسلام، وتسير وفق منهجه لتعين على تطابق الأشواق الروحية في النفس المؤمنة مع واقع حياتها، وعدم بروز هذه الأنظمة بجانب الأسباب الأخرى أفقد الكثير من المخلصين من أبناء الأمة المسلمة الحماس المطلوب لأداء الواجب، وتحمل المسؤولية؛ لأن الفرد المسلم عندما يشعر بأن ما يحكم حياته وطرق معيشته من أنظمة لا تخضع لكلمة الله الحق يجد نفسه يعيش انفصاما واضحا في ممارساته الحياتية، و يؤثر ذلك بالطبع في فعاليته وانتاجيته.

وقضية انخفاض الفعالية، وتدني الانتاجية عند الفرد المسلم عموما تحتاج إلى وقفة موضوعية، وتحليل علمي يرجع إلى أسبابه، و يضع القضية في إطارها، ويحلل أبعادها، وهو ما سنستعرضه في هذا الفصل، و يهمنا الآن أن نقصر الحديث على الجانب الخاص بدور الاقتصاديين المسلمين فيما تعانيه الأمة الإسلامية من مشكلات اقتصادية.

إن عدم قدرة الاقتصاديين المسلمين على:

- ابراز بدائل عملية منافسة للنظريات الاقتصادية، والنظم المالية التي تحكم العالم وتحمل في طياتها ما يخالف شرع الله.
- أو حتى تطويع النظريات الاقتصادية المعاصرة والأنظمة المالية العالمية لتتواءم مع المبادىء الإسلامية للاقتصاد.

مكّن لهذه النظريات وتلك النظم من أن تجد طريقا سهلا وميسرا للانتشار والممارسة في المجتمعات الإسلامية مما جعل الغالبية العظمى من أمتنا تمارس تناقضا

ظاهرا و واضحا ورهيبا مع عقيدتها وقيمها فيما يمس شؤونها الاقتصادية . وقد مهدت السيطرة الأجنبية على مقدرات الأمة الإسلامية هذا الطريق من خلال ما بثته تلك السيطرة في الجسم التربوي ، والاقتصادي ، والاجتماعي للأمة من سموم وأفكار ساعد على انتشارها قابلية الأمة الذاتية للاستعمار كما أشار إلى ذلك مالك بن نبي رحمه الله .

ولقد اكتفى المجدّون من اقتصاديّيي الأمة الإسلامية عموما ، والدارسين منهم في جامعات الغرب على وجه الخصوص ، بمحاولة متابعة تطورات النظم والأساليب والنظريات الاقتصادية في العالم المعاصر ، وهذا أمر نحمده فيهم ، ولا اعتراض لنا عليه ، غير أن الخطأ الذي يرتكبه بعضهم هو افتنانهم بهذه النظريات ، والمبادىء ، والأنظمة فيسعون جاهدين إلى تطبيقها على مجتمعاتهم المسلمة بحرفية ممجوجة ، بينما كان أضعف درجات ايمانهم أن يطوعوها لتلائم التصورات ، والقيم ، والمبادىء للإنسان المسلم ، ولا نجد مبررا لهذا الانصياع المطلق منهم لما يرد من الغرب من أفكار ــ إذا أحسنا الظن بهم وهذا واجب ــ سوى عدم جدية هذه الفئة من رجال الاقتصاد والمال المسلمين في مواجهة التحدي ، بإبراز بدائل مناسبة لمجتمعاتهم ، أو تعديل الأنظمة والأساليب الغربية لجعلها ملائمة للتطبيق ، ونعني بالتعديل أساسا اسقاط كل ما يتعارض مع عقيدة المجتمع و يتنافى مع مبادئه .

ولابد أن هناك عوامل جعلتهم غير قادرين حتى الآن على مواجهة القضايا الاقتصادية المعاصرة لمجتمعاتهم بصورة عملية وفعالة ، ومن ثم وجدوا أنفسهم في جحر الضب طوعا واختيارا ، فباتوا يعالجون مشكلات أمتهم الاقتصادية بوصفات غريبة ، وهم بذلك إما أنهم منبهرون بأضواء الحضارة المعاصرة ونظمها مما جعلهم يتحاشون مواجهة واقع مجتمعاتهم الإسلامية والقيم والمبادىء التي يجب أن تنسجم نصا وروحا مع منطلقات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لأفراد تلك المجتمعات في كل ما يصدر من أنظمة وتشريعات وقوانين وقواعد وخطط ، وإمّا أنهم غير قادرين على العمل الجاد المثمر، فهربوا منه إلى التقليد، واختاروا بدلا منه النماذج الجاهزة ، وأقنعوا أمتهم بممارستها وتطبيقها ، فجَاءت حلولهم الاقتصادية مبتورة .

وأيّا كان السبب فإن القضية المطروحة للنقاش والتي يجب أن تنال الاهتمام

الأكبر هي: أن التقصير الواضح من جانب الاقتصاديين المسلمين سيظل يلاحقهم حتى ينفضوا عن أنفسهم غبار الانبهار الحضاري، و يزيلوا عن أعينهم غشاوة السراب والخداع بما تسير عليه الحياة في مجتمعات غريبة، ليعودوا إلى واقعهم، و يستجيبوا لداعي الله في قلوبهم، و يستعيدوا الثقة بأنفسهم ،و يعالجوامجتمعاتهم المسلمة بتطهير النظم والقواعد الاقتصادية الممارسة فيها من درن الربا، وطغيان الفوائد وفسادها.

وإذا كنا هنا نتحدث عن الاقتصاديين المسلمين بصفة العموم فواجب الإنصاف يدعونا إلى الإشارة إلى الجزء اليسير من جهود بعض علماء الاقتصاد والباحثين في دروبه من المسلمين في بعض جامعاتنا، ممن كانت لهم مساهمات ومحاولات واجتهادات للبزوغ بالاقتصاد الإسلامي بمفهومه الشامل إلى رحاب أوسع من التطبيق، ونحن إذ نشيد بهذا النفر المؤمن من علمائنا لا نملك في الوقت نفسه إلا أن ننكر عليهم انصرافهم إلى جزئيات، وانهماكهم بتفصيلات، وكأنهم مؤثرون بذلك الابتعاد بأبحاثهم عن الإطار العلمي والتطبيقي في ضوء التعامل مع الأمم الأخرى، وإلاّ لماذا لم يتبلور جهدهم، وتبرز محصلته ويمارس بفعالية؟

لا ندري لذلك سببا وربما كان لديهم من الأسباب ما نجهله، فحبذا لو تعرفنا عليها منهم، وحتى يتم ذلك فإننا سنظل نعتقد أن دوران الكثير منهم حول نفسه، وانغماسه في أبحاث علمية بحتة لا تأخذ في اعتبارها الواقع العلمي جعلا تلك الأبحاث مثالية المحتوى، عاجزة عن التطبيق.

وإذا كنا نجرؤ على رفع أصبع الاتهام في وجه من نعقد عليهم الآمال في تخليص أمتهم من تخبطات الربا، وجبروت الفوائد، ونرميهم بالتقصير الشديد في حق أمتهم فلأننا نعلم أن في الأمة طاقات علمية ممتازة وقادرة ولا ينقصها التصور الشامل للمشاكل الاقتصادية التي يغوص فيها المجتمع المسلم أينما كان، ونحن نتساءل مع ملايين البشر من خلق الله الذين أفردوا له العبادة وحده أين هذه الطاقات العلمية، ولماذا لا تقوم بواجب مفروض عليها تؤدي به حق الله عليها؟

من المؤكد اننا لا ندعي المقدرة على وضع الحلول؛ لأنهم وحدهم الأقدر على ذلك. فالحلول المطلوبة تتطلب رسوخا في علوم الاقتصاد، وتعمقا في مفاهيمه، وهذا

مالا يزعم القدرة على القيام به أحد غيرهم. ولكنا بدافع الثقة في امكانية خلاص الأمة من ويلاتها، وما تعانيه من قصور في أنظمتها الاقتصادية نبدي بعض التصورات التي قد تصلح لتكون مداخل أساسية لجوهر القضايا الاقتصادية، علها تعين المختصين على حسمها.

وإذا كانت هذه التصورات لا تصدر عن متخصص يلتزم بمنهجية النظريات الاقتصادية المتداولة والمعروفة فإن الذي يشفع لها بالقبول لدى القارىء الكريم والمختصين هو أنها تصدر من نفس مليئة باليقين، ومفعمة بالإيمان بأن لا مهرب من الله إلا إليه وان الطريق إليه جلت قدرته دائمة مفتوحة، وأن في مقدور الفئة المؤمنة من علماء الأمة المسلمة المتخصصين في الدراسات الاقتصادية خلاص الإنسانية من نير عبودية الربا، وتسلط جبروت الفوائد

أولى ملاحظاتنا تتصل بتعريف علم الاقتصاد:

وبادىء ذي بدء نقول: إن الندرة هي أساس المشكلة الاقتصادية، وحيث إن تزايد عدد السكان، ومحاولة الرفع من مستوياتهم الاستهلاكية يقابلها نقص مستمر في الموارد الطبيعية، والمطلوب إذن من علم الاقتصاد هو وضع أسس الاستخدام الأمثل للموارد وحسن التوزيع.

وإذا طرحنا التنظيرات والفلسفات المعاصرة للمفاهيم الاقتصادية جانبا، ونظرنا إلى الاقتصاد بشمولية لا ينقصها المنطق سنجد أن تعريفه لايخرج عن كونه علما يهدف أساسا إلى الوصول بمعدلات النمو والانتاج إلى أفضل المستويات، آخذا في اعتباره كل ما يخضع له ذلك الانتاج والنمو من عوامل وشروط وتحديات وعوائق دون أن يسقط أحدها أويتحاشاه.





المعادلة الانتاجيّة للفَرد

ليسمح لنا الأخ القارىء أن نصطحبه إلى أعماق الأدغال عبر التاريخ السحيق لنشاهد عالم الإنسان الأ ول .

كان الإنسان في تلك العصور البعيدة يعيش في ظروف واحدة مع الحيوان والطير والهوام ، وكان عليه أن يصارع بعقله وإيمانه كل ظروف البيئة المتقلبة ليستطيع البقاء

كانت معادلته الانتاجية واضحة وضوحا مبينا .

فلكي يأكل كان لابد له أن يجمع ثمارا و يصطاد طيرا أو حيوانا ، ولكي يلبس كان لابد له أن يواري جسده بأوراق الشجر أو جلود الحيوان .

وكان في كل هذا يحتاج إلى جهد وعمل ، وحتى إذا أراد أن يسرق جهد من جمعوا ومن اصطادوا كان لابد له أن يقاتل دون ذلك ، أي لابد له من عمل لسرقة جهد الآخرين أعنف من بذل جهده من أجل الطعام واللباس .

نستنتج من ذلك ان حقيقة لا مراء فيها هي أن الإنسان البدائي كان يأخذ بقدر ما يبذل ، أو في لغة رياضية :

كانت المعادلة الإنتاجية لهذا الإنسان البدائي موزونة أو نامية :

العطاء ═══ الأخذ

أي ان العطاء أو الانتاج يساوى أو يزيد قليلا عن الأخذ أو الاستهلاك ؛ لأن المجتمع لا يعدم أبدا من يعطون و يبذلون أكثر مما يأخذون ، ومن هنا كان معدل التغيير الإنساني دائما موجبا أي في صالح التقدم .

ذلك كان واقع الحال في العصور البدائية ومع بداية الخليقة ، فماذا عسانا نجد عند الإنسان المعاصر؟

لنترك عصور الإنسان الأ ول ، ولنعد لعصرنا الحاضر حيث نجد أن ظروف الحياة في العالم أجمع قد تعقدت تعقيدا عظيما بحيث يمكن أن نجد المعادلة الإنتاجية لإنسان

ما مركبة بصورة تجعله يعطي صفرا و يأخذ كثيرا في بعض الأحيان، ولو وجدنا كذلك أن الكرة الأرضية تسكنها مجتمعات بشرية متباينة في تقدمها، وتحضرها.

فبينما نجد في المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية المعاصرة على حد سواء ألوانا من البشر يأخذون أكثر مما يعطون، نجد أن الأمر في المجتمعات المتقدمة يتعلق بخلل في النظام الاقتصادي أدى إلى ظهور طبقة أو طبقات تأخذ أكثر بكثير مما تعطي، في حين نعجز عن فهم الأمر في حالة المجتمعات النامية.

فلو قارنا بين عطاء أستاذ متبتل في محرابه العلمي في جامعة من جامعات الغرب الكبرى وعطاء مكتب صغير للتصدير في نفس البلد فسنجد أن عطاء أستاذ الجامعة أعظم درجات عند الله وعند المجتمع من عطاء هذا الرجل الذي يعمل في التصدير، رغم أن ما يأخذه هذا الرجل يصل إلى أضعاف أضعاف ما يأخذه ذلك الأستاذ.

ولعل القارىء قد استبان الآن بعض ملامح النظرية التي نحاول طرحها للمناقشة والتي تتلخص فيما يلي:

في بدء الخليقة حيث لم تكن هناك نظم ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية حاكمة للمجتمعات المتخلفة لم يظهر أي خلل في المعادلة الفردية الإنتاجية، وعندما تعقدت مفاهيم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات في عصرنا الحاضر برز خلل في اتزان المعادلات الانتاجية للأفراد، ومن ثم للمجتمع ككل».

فما سر ذلك؟

لنتأمل ثم نجيب.

حتى تكون إجابتنا واقعية فإننا نميل إلى الأخذ بتصنيف الدول المعاصرة على أساس أنظمتها الاقتصادية، وفلسفتها، وكذلك درجة التقدم والنمو فيها.

وأخذنا بهذا التصنيف لا يهدف إلى الخوض في دراسة الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، أو فلسفتها، كما أنه لايتعرض إلى أسس التقدم ومنطلقات التنمية في مجتمعات هذه الدول المصنفة إلا بالقدر الذي يسمح بالتعرف على المعادلة الانتاجية للفرد، ومن ثم للمجتمع لأن ذلك هو موضوع بحثنا.

ولعل من الخير لنا هنا أن نبدأ بتصنيف واقع الشعوب في العالم على أساس الحالة الحضارية التي تعيشها هذه الشعوب .

ورب سائل يسأل :

ولكن ما هي مقاييس الحالة الحضارية في شعب من الشعوب ؟

فنجيب بأن ما نعنيه أولا بالحالة الحضارية هومستوى التقدم والرقى في المجتمع ، أما كيف يمكن قياس ذلك ؟ فإن الأمر لا يعدو من وجهة نظرنا أن يكون مرتكزا على عوامل عديدة من أهمها :

أولا : عراقة الأمة وأصالتها .

ثانيا : نسبة المتعلمين ، وانتشار الوعي .

ثالثا : توفر وسائل الانتاج ، و وجود القوى البشرية المؤهلة .

رابعا : درجة النمو الاقتصادي ، والاجتماعي ، والصناعي ، ومعدلات تطورها .

خامسا : تحمل كل فرد في المجتمع لمسؤولياته ، وأداؤه لواجباته قبل المطالبة بحقوقه .

سادسا : التلاحم ، والتكاتف ، والتعاون بين القاعدة والقمة عبر المستو يات كافة ، مع تفاعل جميع الخبرات من خلال قنوات مفتوحة ، وأجهزة مشروعة .

وطبيعي جدا أن تكون هناك مقاييس أخرى لا تقل أهمية عما ذكرناه إلا أن ما يهمنا إبرازه هنا هو تلك المقاييس التي يمكن استخدامها كمؤشرات نتعرف من خلالها على انتاجية المجتمع ـ أي مجتمع ـ وقيمة ومفهوم العمل فيه .

نستطيع أن نقول إذن و ببساطة إن المجتمعات المعاصرة صنفان : مجتمعات متقدمة ، ومجتمعات نامية . نقول ذلك بصفة أساسية ومبدئية ، وقولنا هذا لا يتجاهل بالطبع حقيقة أن التقدم والتخلف هنا هما أمران نسبيان ، ويختلفان من مجتمع إلى آخر بدرجات متفاوتة تعتمد على النواحي الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية في المجتمع على ضوء ما سردناه من مقاييس للحالة الحضارية فيه .

وعلى أي حال نعود إلى الإجابة على تساؤلنا الذي طرحناه من قبل عن : كيف لم يطرأ خلل في المعادلة الإنتاجية للفرد في مجتمع الإنسان البدائي، وحدث خلل فيها عندما حكمت المجتمع الإنساني المعاصر نظم وقواعد؟

في المجتمعات المتقدمة اليوم حيث تطغى المادة على كل شيء يتركز الخلل في نظمها الاقتصادية المترنحة بين الاشتراكية في جانب والرأسمالية في جانب آخر، وما بينهما من نظم تجنح في بعضها للاشتراكية، وفي البعض الآخر للرأسمالية.

ومما لا شك فيه أن الأسس التي يقوم عليها نظام الاقتصاد الإسلامي والتي لو طبقت التطبيق الواعي والسليم فإنها تمثل أفضل نظام اقتصادي في العالم وأعظمه على الإطلاق، وسنعود إلى مناقشة هذه النقطة في سياق حديثنا بعد أن نستعرض بكثير من الايجاز النظامين الرئيسيين وهما النظام الشيوعي، والنظام الرأسمالي، وتلك النظم التي تأرجحت بينهما.

لقد قرأنا كثيرا عن الخلل الذي يؤديه النظام الشيوعي في المعادلة الانتاجية الفردية، فما الحافز للعطاء، أو الدافع للانتاج عند فرد يعيش تحت ظل الشيوعية ما دام سيأخذ مثلما يأخذ أي زميل له، ولماذا يكد فلاح سوفيتي بإخلاص وعزيمة ملحوظة ما دامت المزارع جماعية، وأجره مثل أجر زميله.

وقرأنا أيضا بل شاهدنا تسلط الأنانية الفردية، وطغيان المادة في المجتمعات الغربية المتقدمة التي أوجد نظامها عدم اتزان في الانتاجية الفردية بمعدلات واضحة نتج عنه فوارق في الداخل لا تعكس بالضرورة مقدار العطاء والجهد كمثل أستاذ الجامعة، وصاحب مكتب التصدير الذي أشرنا إليه قبل قليل.

ذاك واقع الحال في المجتمعات المتقدمة، كل حسب نظامه الاقتصادي، وفلسفته الاجتماعية طرحناه بإيجاز شديد.

فماذا في واقع الدول النامية، ودول العالم الإسلامي منها على وجه الخصوص؟

في الدول النامية التي أخذت في بعض اقتصادها بالنظام الاشتراكي فيما اسمته بالقطاع العام حيث تقوم الدولة في هذا القطاع بأعمال التجارة والصناعة مما كان يقوم به القطاع الخاص من قبل، في هذه الدول أصبحت مشكلة الانتاجية الفردية من أعقد المشاكل التي تواجهها هذه الدول، وبدأنا نسمع بعض المصلحين يتنادون بإلغاء القطاع العام كحل لمشكلة الانتاجية الفردية، وذلك سعيا وراء تحقيق مزايا الحوافز.

ونتيجة لتعثر هذا النظام وفشله، وكحل وسط بدأت بعض هذه الدول بإطلاق القطاع الخاص ليقوم بنفس المهام التي كان يقوم بها القطاع العام، وبدأ نوع جديد

من الخلل يؤثر في أخلاقيات شعوب تلك الدول كلها حيث بدأت عمليات الاستيراد والتصدير تسيطر على التجارة والصناعة، وأدت بسرعة جنونية إلى ظهور طبقات من التجار، ومحترفي الاستيراد والتصدير التي تأخذ أكثر مما تعطي بكثير، وتثرى ثراء سريعا رخيصا لا يتطلب جهدا جهيدا، ولا ذكاء خارقا في حين تشقى عناصر الانتاج الحقيقية في تلك البلاد، ولا تكاد تسد رمقها، وتقف تلك العقول الجادة حائرة أمام هذا الخلل الذي تجاوز قدراتها على الاصلاح فتقنع في كثير من الأحوال بالعزلة، أو بالفرار، وكلاهما مدمر للأمة.

وفي دول أخرى برزت ظاهرة المكاتب الاستشارية الفنية بصورة متفشية، نتجت عن رغبة تلك الدول في التنمية التي تتطلب أعدادا كبيرة من الكوادر الفنية المؤهلة والنشطة.

و بروز هذه الظاهرة أمر طبيعي ولا غبار عليه من حيث المبدأ؛ لأنه يأتي كما قلنا مواكبا وملازما لمراحل التنمية التي تمر بها مجتمعات تلك الدول، لكن الذي يحتاج إلى نقاش هو نشوء بعض مكاتب يمكن تجاوزا أن يطلق على نشاطها (السمسرة الفنية)، وتقلص بالتدريج الدور الأساسي والرئيسي لبعض تلك المكاتب الاستشارية؛ حيث نجد أن مكتبا قوامه بضعة أشخاص يقوم بالوساطة بين الجهة التي تحتاج إلى الاستشارة الفنية وشركة عالمية، أو محلية مقابل مبالغ من المال تزداد كثافة مع زيادة حجم الاستشارة المطلوبة، والتي لا يساهم المكتب عمليا فيها بشيء يذكر.

وإذا كان للمجتمعات مبرراتها في أن تنفق على هذه الأعمال التي تحتاجها في مراحلها التنموية فإننا لا نجد عذرا لهذه المكاتب في أن تطلب أجرا يفوق ما تقدمه من عطاء وما تبذله من جهد؛ لأن قاعدة «الأجر على قدر العمل» ومبدأ: «من أخذ الأجر حاسبه الله على العمل» لابد أن يكونا معيارين لجهد كل فرد، ومقياسين لما يقوم به من أعمال، وما يؤديه من خدمات لمجتمعه الذي يحتاج إلى مثابرة الجهد، وصدق العطاء والإخلاص في العمل.

إننا نعتقد أن الأزمة هنا ليست أخلاقية في المقام الأول بقدر ما هي أزمة في تفاصيل اللوائح الخاصة بهذا النشاط لتلك المجتمعات قد تؤدي إلى عدة انعكاسات سلبية في نفسية الموظف الحكومي الذي يبذل الجهد، و يقدم التضحية في سبيل تهيئة

وإعداد المشروعات، و يدفع بها إلى مكاتب السمسرة الفنية لدراستها وإبداء مرئياتها الفنية فيها وتتقاضى هذه المكاتب مقابل ذلك مئات أضعاف مرتب ذلك الموظف، فتصبح القضية بالنسبة له قضية وجوب تحقيق عدالة في الأجر، فهوقد بذل جهدا في إعداد المشروع يفوق جهد السماسرة الذين سيأخذون الكثير، وهوإذ يدرك ذلك، يعلم يقينا الدور الذي تقوم به هذه المكاتب مما قد يغريه بالكسب الحرام، ففي يده هوتوزيع المشاريع عليها.

وهناك ظاهرة أخرى برزت أيضا في بعض المجتمعات النامية تلك هي تشتت وعدم تركيز جهود مؤسسات تجارية تنشأ في هذه المجتمعات، وتدعي مقدرتها على القيام بكل شيء ابتداء من المضاربة في الأراضي والعقار إلى الاستيراد والتصدير، وحتى بيع الطعام، والاستشارات الهندسية، و يبدو أن ما يحكم عمل مثل هذه المؤسسات هو مبدأ:

«تحقيق شيء من أي شيء»

وإذا كان هذا المبدأ قد يبدو مقبولا في قضايا الثقافة العامة فإن قبوله في قضايا التجارة والصناعة أمر صعب، لأن التخصص والتركيز في هذين الحقلين من أهم عوامل النجاح فيهما، ولذا فإننا نلاحظ انخفاض انتاجية تلك المؤسسات التي تعمل بتشتت في التجارة أو الصناعة؛ حيث تختلط أعمالها، وتتداخل منجزاتها وتصبح كالمُنْبَتِّ، وما تلبث أن تجد أمامها أحد طريقين: إما إعلان إفلاسها، أو الإثراء بطرق ملتوية، وكلاهما ضار بالمجتمع، كما هوضار بالاقتصاد الوطني.

إن ظاهرتي انتشار مكاتب السمسرة الفنية، والسماح للمؤسسات التجارية والصناعية بعدم التركيز والتخصص في أعمالها في المجتمعات النامية تحتاجان إلى دراسة تهدف إلى تحقيق الانضباط؛ لتلافي السلبيات؛ كما أن الخلل في اللوائح والأنظمة الادارية الذي نعتقد أنه من أسباب عدم الانضباط يفرض إعادة النظر في الهيكل العام للوائح التنظيمية، والنظم الإدارية لهذه المجتمعات ككل، وإبداع البدائل المتكاملة والمدروسة دراسة واعية ومستفيضة حتى يمكن إزالة هذا الخلل.

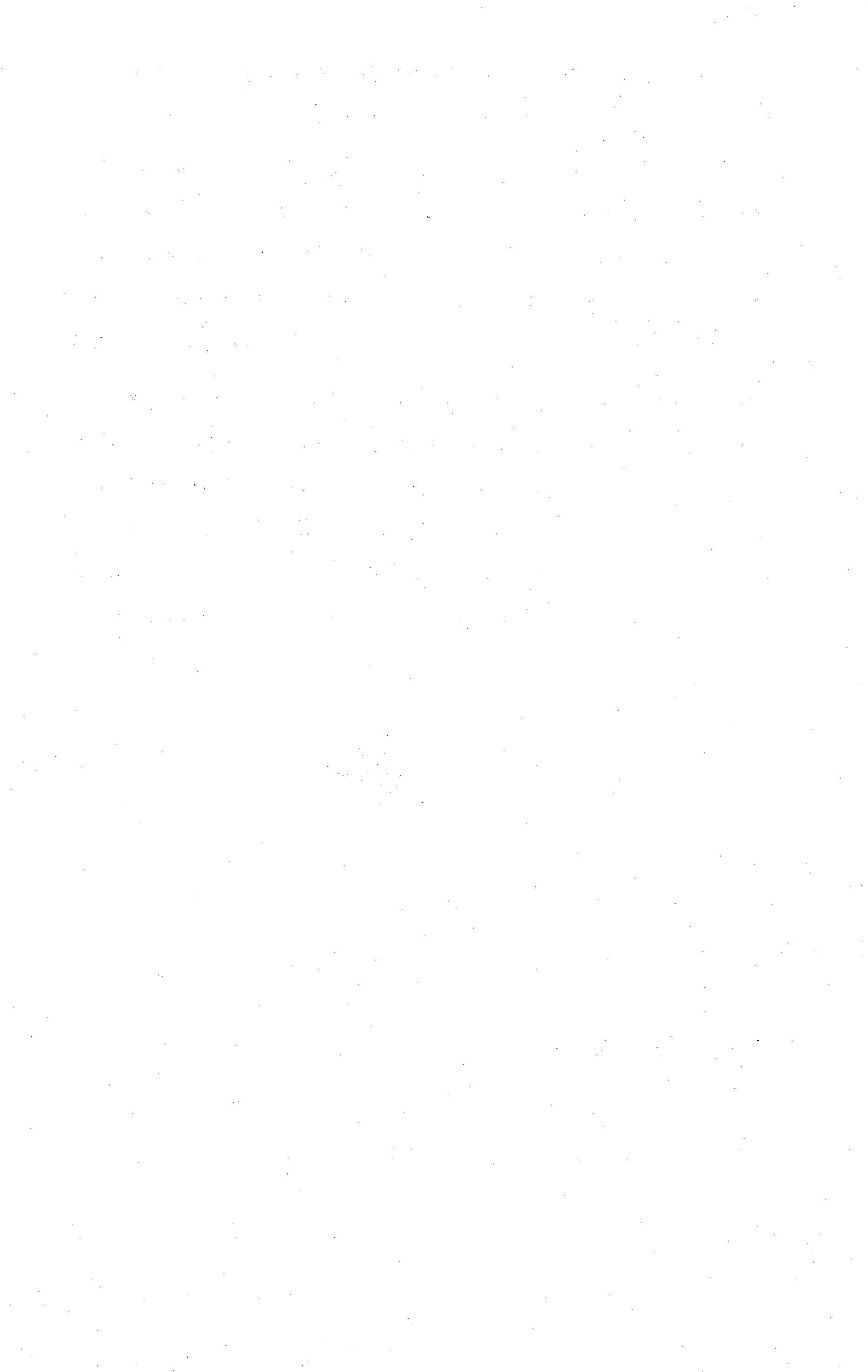
والذين يقرأون هذا الكلام يعرفون أن هذا الخلل قد يؤدي إلى قلقلة كثيرين ممن يعملون في المؤسسات والأجهزة الحكومية في كثير من البلدان النامية المعاصرة، فقد

يصبح همّ الكثيرين منهم أن يفتتحوا مكاتب « للسمسرة الفنية » أو مؤسسات « كل شيء » ليثروا من ورائها بسرعة جنونية .

إن هذه قضية معاصرة لم تنشأ بهذه الحدة في هذا العصر إلا في المجتمعات النامية التي حباها الله بثروات طبيعية ، ومنح قادتها الرغبة في الانطلاق بها بسرعة للحاق بركب الحضارة والتقدم ، ولذا فإنها تتطلب حلا منطقيا يحفظ لأصحاب هذه المكاتب والمؤسسات حقوقا متلائمة مع عطائهم ، و يربط ما يدفعه المجتمع من انفاق بمقدار الانتاجية والجهد والعطاء المقابل .

نخلص إلى القول بأن المعادلة الفردية الانتاجية في المجتمعات النامية عامة والمسلمة منها على وجه الخصوص غير متزنة دائما ، وتبدو متناقضة أحيانا . وعدم اتزانها يؤدي بالضرورة إلى نقص الانتاج في المجتمع ككل نتيجة للخلل الأساسي في اللوائح والنظم الإدارية المنظمة لذلك النشاط ، وهو ما يجب أن تسعى تلك الدول لتصحيحه من خلال تصور شامل وكامل لأولويات الانتاج ، وتنوع الانتاجية المرتبطة بالضرورة دائما بخريطة المهام الوطنية التي نتعرض لها في الصفحات التالية :





الإنتاجية وخريطة المهام

نرى أحيانا بعض الناس في المجتمعات النامية المعاصرة والإسلامية منها على وجه الخصوص يتخذون من بعض السلبيات العامة في مجتمعاتهم ذريعة للإهمال في مواقعهم، ومن ثم تخفيض انتاجيتهم، وهذا أمر نعتقد تماما في خطئه ويحتاج إلى تصحيح.

إن تركيز البصر على السلبيات العامة في الوطن أي وطن هو من أهم الأخطاء التي يقع فيها بعض الناس حيث يظنون مع وجود هذه السلبيات أنه لا نجاة، وأن السفينة غارقة، ويجدون في ذلك عذرا، فلا يبذلون جهدهم، ولا يؤدون واجبهم ولا ينتجون. وحقيقة الأمر أن ذلك هروب لكي يهملوا، وتذرع لكي يتهاونوا.

وإذا كان هذا التسيب والإهمال والتهاون مقبولا في مجتمعات لا يدين أفرادها لعقيدة الصدق والعمل والمثابرة والإخلاص عقيدة التوحيد فإنه مرفوض جملة وتفصيلا ممن يدين لهذه العقيدة، و يؤمن بها، و يتمسك بمبادئها، و يعتقد في منطلقاتها لأن الأصل في الإسلام أن ينتج الناس حتى لو ظنوا أن السفينة غارقة، وليس هناك أوضح وأبلغ من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دليلا على ما نقول: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها فإن له بها أجراً».

وإنه لتعجبني فلسفة صديق كنا كلما حدثناه عن السلبيات ذكّرنا بالإيجابيات، فإذا ذكر له أحدنا سوء الأحوال الاقتصادية مقارنة بما حوله ذكره بقول الشاعر:

أتذكر إذ لحافك جلد شاة ... وإذ نعلاك من جلد البعير

وإذا حدثناه عن سوء التخطيط والعشوائية، والارتجال في كثير من جوانب حياتنا عموما نحن العرب والمسلمين ذكرنا أين كنا من ثلاثين عاما مضت.

وكلما ذكرنا له سلبية ذكر لنا عشر إيجابيات، فنحمد الله، وننطلق في أعمالنا خفافا لا يثقلنا ما نشعر به من سلبيات في الأمة.

فالإنسان بطبعه يؤوس قنوط إلاّ أن تدركه عناية الله ورحمته ، و يعمر الإيمان قلبه ، فيمضي في الحياة منتجا أينما ذهب ، حتى لو أدرك أن انتاجه هذا لن يفيده شخصيا . لقد كنا نرى أجدادنا يزرعون النخيل ، وأحدهم ابن الثمانين يدرك تماما أنه لن يأكل من ثمرها ، وكانوا دائما يقولون :

« زرع غيرنا فأكلنا ، ونزرع نحن ليأكل من جاء بعدنا » .

والحقيقة أننا من كثرة ما نرى حولنا من التهاون ، والتسيب ، والإهمال وقلة الانتاجية في المجتمعات المسلمة همنا أن نضع جدولا عاما للناس يمسك كل فرد منهم جدوله في نهاية اليوم يحاسب نفسه ، هل أنا أستحق الطعام الذي أكلته اليوم ؟ هل عملت اليوم بمقدار دخلي ؟ شيء كورد المحاسبة التي كانت تشترطه بعض الجماعات الإسلامية على أعضائها في نهاية كل يوم .

إن الإنسان المسلم الذي يملك حساسية شديدة لمعنى الرزق الحلال لايمكن أن يقبل رزقا يأتيه من عمل كان عليه أن يؤديه ولم يحسن أداءه فما بالك بمن يقبض ولا يعمل !!؟

تلك مقدمة قصدنا منها أن تكون مدخلا أساسيا للحديث عن خريطة المهام الوطنية ، ودورها في انتاجية المجتمع .

والأمة أي أمة إذا استطاعت أن تحدد خريطة مهامها فإن كل مواطن يستطيع أن يعلم ثغرته التي يقف عليها ، وأن يعرف واجباته ليؤديها ومن هنا فلا مجال للتسيب والإهمال ، والتهاون .

وعندما تتضح الأهداف العليا للأمة أي أمة في أذهان القائمين على أمرها واضحة جلية تتحدد تبعا لذلك خريطة المهام الوطنية ، و يستنفر لها كل عضو قادر في المجتمع ليقوم على ثغرة من الثغرات ، اما فرض عين ، أو فرض كفاية .

ولا يكفي أن تتضح الرؤية عند القائمين على أمر الأمة وحدهم ، وإنما ينبغي أن يتضح لكل فرد في المجتمع أهمية عمله ، وارتباطه المباشر ، أو غير المباشر بتحقيق الأهداف العليا للأمة وإذا ما تحققت تلك الأهداف فإن منحنى انتاجية الأمة يتحدد اتجاهه تبعا لتلك الأهداف ، فإما أن يأخذ اتجاها ايجابيا ليدل على النمو والارتقاء ، وإما أن يتناقص فيدل على التخاذل والإنكسار .

والانتاجية نوعان: انتاجية كامنة، وانتاجية ظاهرة أوحركية، والأخيرة ملموسة الواقع ومحسوسة الفعالية ممن هو مؤهل للعمل، و يعمل بحرص وعزيمة أما الانتاجية الكامنة فإنها تتمثل في فترات التدريب والتعليم حين يسكب المجتمع في الوعاء الإنساني للفرد كمية من التعليم والتدريب، تؤهله بعد فترة معينة أن يصبح قوة فعالة، ولهذا تظل انتاجيته مستترة وكامنة خلال فترة اعداده وتأهيله.

والناس كأسنان المشط في كرامتهم الإنسانية، غير أنهم ليسوا سواء في قدراتهم الخاصة، بل هم متفاوتون متباينون، فإذا كان الهدف هو الإنتاجية الأكبر أصبح لزاما أن يختار لكل إنسان نوعية معينة من التدريب تتناسب وقدراته الخاصة خلال مدة زمنية معينة، ليؤدي فيما بعد مهمة محددة في خريطة المهام الوطنية.

واختيار نوعية التدريب المناسبة لقدرات الأفراد غاية بالغة الصعوبة، وتختلف نظم التعليم والتدريب في محاولة القرب منها.

في بلد كأمريكا مثلا يعطي النظام التعليمي فيها حرية الحركة للطالب في المدرسة، والجامعة، والمجتمع ليكشف نفسه بنفسه، و يصحح خطوه ويحدد مساره، تعينه على ذلك التقارير الدورية التي يعدها عنه مدرسوه ومشاهداتهم الدقيقة له، حيث يرقبون عملية نموه، وتطور قدراته. صحيح أنه لن يلقى تدريبا خاصا في مدة خاصة به، ولكن الحرية العلمية الممنوحة له داخل النظام التعليمي تجعله يختار أقرب الألوان إلى نفسه، حيث يتدرب عليها في مدة كافية للاستيعاب والتحصيل.

أما في بلادنا العربية والاسلامية عموما فالأمر جد مختلف. فحرية الاختيارات العلمية للطالب، وبالتالي حرية الحركة داخل النظام التعليمي مثلا تكاد تكون معدومة، والأجهزة التعليمية غير قادرة على الاكتشاف المستمر للقدرات المختلفة، إما لضعف تلك الأجهزة، أو لعدم اكتمالها، أو الاثنين معا، وحتى لو اكتشفت قدرات الطالب فإن امكانية المسارات التعليمية والتدريبية المختلفة للقدرات المتباينة أمر ما زال بعيد المنال في عالمنا النامي، بل إنه في أحيان كثيرة نجد أن الهيكل الوظيفي في المجتمع يملي ضغوطا اجتماعية تجعل مسارا بعينه أكثر بريقا، وأشد جذبا،الأمر الذي يقود الطالب في النهاية إلى الاختيار الخاطىء.

و يبدو أن نظامنا التعليمي القديم، والذي كان سائدا في كثير من الجامعات

العربية والإسلامية كان أكثر مرونة من نظامنا التعليمي الحالي. خذ مثلا الجامع الأزهر في صورته القديمة عندما كانت به مجموعات من الأساتذة يتحلق الطلاب حول كل منهم لتلقى العلم منه، وربما وجد طالب صعوبة الفهم من أحد الأساتذة فينتقل إلى آخر في سهولة و يسر، دروس في الصباح، وأخرى في المساء وثالثة في الفجر، يختار منها الطالب ما يشاء، في أي مدة يشاء، العلم أمامه ينهل منه بقدر ما يستطيع استيعابه في الزمن المناسب له، و بقدر ما وهبه الله من مقدرة وذكاء.

فإذا شعر الطالب أنه يستطيع أن يدخل الامتحان تقدم لنيل الشهادة العالمية، وربما كان عمره خمسين سنة، و يقال إن بعض الناس أمضى أربعين عاما في أروقة الأزهر، وخرج صفر اليدين.

خلاصة القول أن هناك متغيرات أربعة هي:

* الوعاء الإنساني.
* نوعية التدريب.
* مدة التدريب.

يمكن ربطها في معادلة رياضية كالتالي:

وعاء إنساني + نوعية تدريب + مدة تدريب= انتاجية

وفي مجال الوعاء الإنساني اعترفنا باديء ذي بدء بتعدد المستويات في المجتمع الواحد، هذا أمر لا مجال فيه للحوار ولا للتنظير، هذه حقيقة الحياة، ولعل الآية الكريمة:

«وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم، إن ربك سريع العقاب، وإنه لغفور رحيم»(١) ـــ صدق الله العظيم ـــ تشير لحقيقة التقارب الذي ألمحنا إليه.

وفي سبيل الاستشهاد والتدليل على اختلاف قدرات الوعاء الإنساني نضرب لذلك مثلا من الممكن جدا أن يكون واقعيا وهو: هب أن طالبين مختلفين في مستوى القدرة والذكاء، حصلا على نوعية واحدة من التدريب في مدة زمنية واحدة، كيف

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٦٥.

ستكون انتاجية كل منهما ؟ بالطبع ستكون مختلفة ، الأعلى مستوى يؤدي إلى انتاجية أكبر من الأقل مستوى .

ولكن إذا حاولنا تدريب إنسان ذي مستوى محدود في القدرة والذكاء على نوعية من التدريب خاصة بذوي المستويات العليا في القدرة والذكاء ، وفي فترة تدريب خاصة بالنابغين ، فإننا لن نحصل على انتاجية تذكر، وما نحصل عليه هو شبيه بحمار جحا ، وما أدراك ما حمار جحا ؟

زعموا أن الوالي رصد جائزة لمن يعلّم حماره القراءة والكتابة واشترط القتل لمن يخفق في المهمة ، ولم يتقدم أحد لاستحالة المهمة إلا جحا فقد تقدم للمهمة مما أثار دهشة الناس ، وتعجبهم ، فقال لهم خلال الفترة المرصودة لتعليم الحمار شيء ما سوف يحدث . إما أن يموت الوالي ، أو يموت الحمار ، أو يموت جحا .

ان الفاقد في التعليم في مجتمعات العالم الثالث كبير، لأن تلك المجتمعات لم تفهم قضية حمار جحا ، آلاف تدربهم تلك المجتمعات لغير ما يصلحون له في فترات أقصر بكثير من بعدهم الزمني،والنتيجة هي حمار جحا بصورة أو بأخرى .

ومما يزيد تعقيد المشكلة أن البيت في عالمنا الثالث بيت أمي لا يستطيع أن يعين الابن على الاختيار الموفق ، و يترك الابن يمضي في أي مسار عشوائي من مسارات المجتمع العشوائية (Random) ، كما أن المدرسة في مراحلها الأولى ذات نمط محدد لا يعطي للطالب حرية الاختيار والحركة ، مضافا إلى هذا أن عملية اعداد المدرسين للمراحل التعليمية الأولى أصبحت تختار لهذه المهمة الهامة مستويات متدينة من الملتحقين بها في حين أن الأجدر أن ينتقى لها نوعية جيدة ، تعد إعدادا كاملا ومتوازنا ، وتوضع لها الحوافز والمعطيات حتى تكون قادرة على الانتاج المتحرك النشط ، فتساهم في تربية النشيء الصغير ببصيرة ومقدرة .

إن إعداد مدرسي المرحلة الابتدائية يجب أن يعطى الأولوية والعناية والجهد ، لأنهم أهم في نظري حتى من أساتذة الجامعة ، إذ يمثلون البوابة الرئيسية لصرح التعليم ، و يلعبون دورا هاما في تشكيل البراعم ، وصياغة نشأتهم .

إن واقع الحال الآن في المجتمعات النامية المعاصرة ان اعداد مدرسي المرحلة الابتدائية لا ينال الاهتمام الكافي ، وكأنه من سقط المتاع ، الأمر الذي جعل

الكثيرين منا يقارنون بين هؤلاء ومدرسيهم في الأ يام الخوالي حيث كنت تجد مدرسا لك في المدارس الابتدائية، وكأنه ملحمة ثقافية متنقلة.

يضاف إلى هذا الضغط الاجتماعي الذي ينصاع له كثير من الأ ثرياء، حيث ترى ثريا رزقه الله ابنا محدود الذكاء، لا يصلح لدراسة الهندسة أو الطب مثلا في حين أنه يمكن أن يتعلم مهنة أو حرفة يأكل منها عيشا حلالا، تجد مثل هذا الثري يسرف على نفسه، وعلى ابنه، ويحمله قسراً على دراسة لا يستطيعها، لينتج في النهاية نتاجا غير صالح لنفسه ومجتمعه.

إن المثقف الغربي لا يفعل هذا، و يترك لولده الحرية، ليجد مساره بين المسارات الكثيرة والمتعددة، و يتبين قدراته بنفسه.

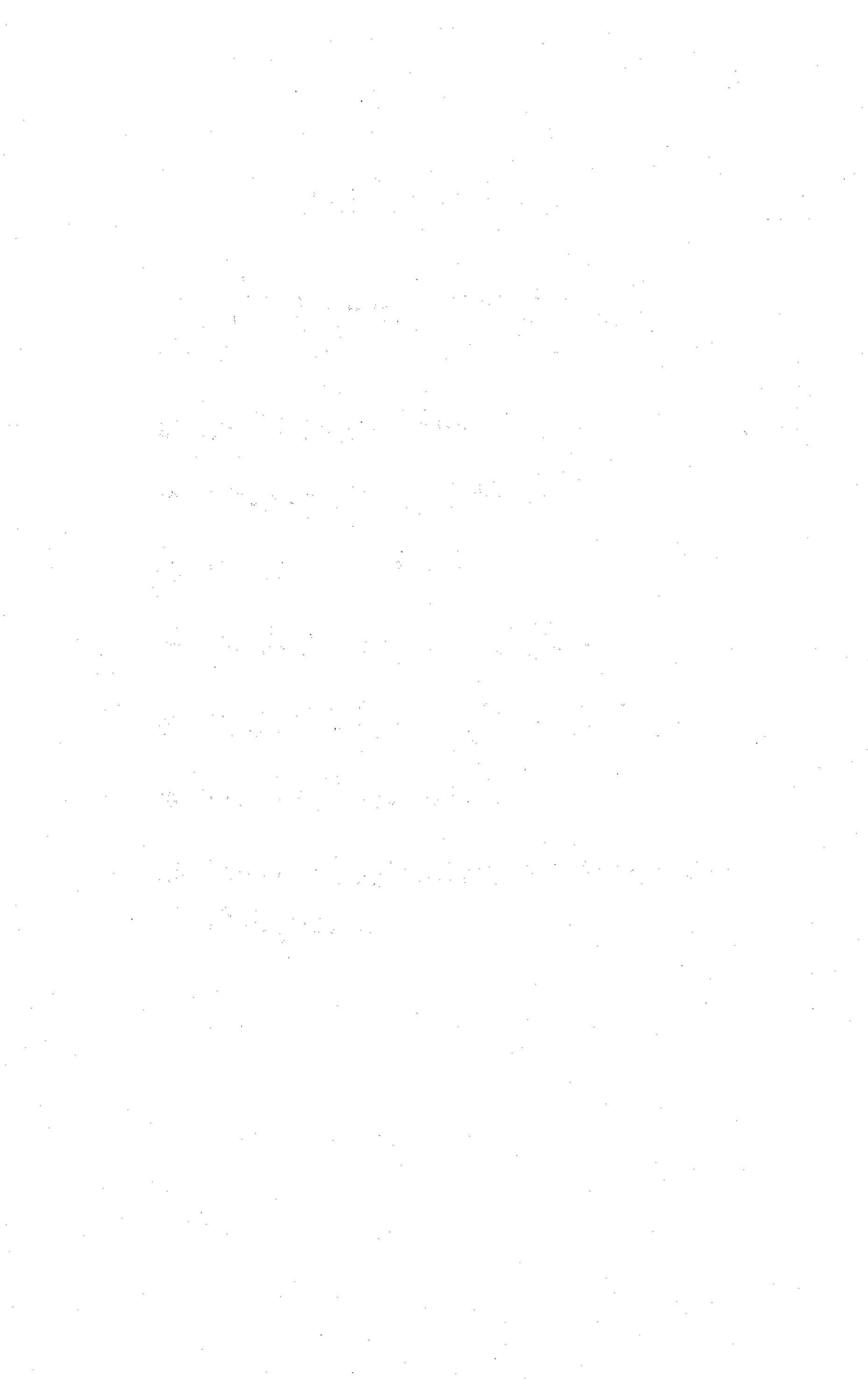
تلك نقاط لو تبنيناها يصبح لزاما علينا أن نؤمن بتعدد المسارات، والآ نقصر في التخطيط لنظام تعليمي مرن تتوفر في داخله حرية الحركة، في النوع، والزمان، مما يجعل هذا شرطا أساسيا لو أردنا انتاجية أكبر.



الفصل الثاني

العمل معيار الإنتاجية

- مفاهيم معاصرة لمعنى العمل .
- العمل بين النبل والعبودية .
- القيمة الفكرية للعمل .
- عمل المرأة بين الرشاد والتيه .
- موقف الفقه الإسلامي المعاصر من عمل المرأة .
- ماذا فعل الغرب بالمرأة .
- الاختلاط والزي من قضايا المرأة المسلمة في المجتمع المعاصر .



مفاهيم معاصرة لمعنى العمل

العمل عنصر أساسي من عناصر الانتاجية، ولذا فإنه يحتاج إلى نظرة تحليلية واسعة، وتعريف دقيق لماهيته لإزالة المفاهيم الخاطئة العالقة بقيمته الحضارية، والتي نشأت عن فكر إنساني محكوم بظروف مكانية وزمانية، ومعرض بطبيعة الحال للخطأ والتغيير بتغير الزمان والمكان، أو نشوء عوامل أو أحداث.

وقد تكون النظرة التحليلية لمفهوم العمل ضرورية أيضا لتمهيد الحديث عن عناصر الانتاجية المختلفة من خلال منظور فكري عقائدي سليم، ونحن في هذا لسنا في مجال عقد مقارنة بين أفكار وضعية، ومبادىء تشريعية حيث لا مجال للمقارنة بين فكر وضعي معرض للخطأ والصواب، وتشريع ثابت محكم، كما أننا ننأى بأنفسنا عن تلك المقارنات العقيمة التي تحاول ــ دون جدوى ــ التشبيه بين ما جاء في المذاهب والنظريات الوضعية، وما جاء به الدين الحنيف، أوالباسها ثوبا اسلاميا، وتطويع الألفاظ والآيات لتتمشى مع تلك النظريات.

إذن فالهدف من النظرة التحليلية لعنصر العمل في المقام الأول هو التعرف على هذا العنصر، والتعريف به، ومناقشة كافة الاتجاهات والآراء التي تعرضت له.

وقبل أن نخوض في عرض تلك الاتجاهات والأفكار نجد أن من المفيد تحديد لفظ العمل من الناحية اللغوية.

العمل في اللغة هو الصفة، والمهنة، والحرفة، والفاعل «عامل» ويجمع على «عمال» و«عاملين» و«المعاملة» في كلام أهل العراق هي «المساقاة» في لغة أهل الحجاز «والعَمَلَةُ» هم العاملون بأيديهم «والتعمل» هو التأمير و يقال عملت على الصدقة سعيت في جمعها «والعِمالة» أجرة العامل و«العَمالة» رتبة العامل ومهنته، و«المعاملات» الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا، و«المعمل» هو موضع العمل(١).

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عمل).

وقد استعملت كلمة العمل في اللغة استعمالين: بمعنى المهنة، وبمعنى الفعل، إلا أن المهنة في الأغلب مصدر للرزق، والفعل في الغالب ليس بمصدر له.

وعندما استعملت كلمة العمل في الإسلام كمصدر لرزق أصبح العمل يشمل عمل أصحاب المهن اليدو ية كالنجارة والحدادة ونحوهما، و يشمل كذلك عمل أصحاب المهن المتوسطة كعمال الزكاة ونحوهم:

قال تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَسَاكِينِ وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا»(١)

وقال صلى الله عليه وسلم: «العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع إلى بيته»(٢).

و يشمل أيضا عمل أصحاب المهن الكبيرة كالولاة. فقد ورد أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عماله أن يضعوا الجزية عمن أسلم من أهل الجزية حتى يسلموا فالعمال هم الولاة على الأقاليم(٣).

وذهب بعض شرَّاح الحديث إلى اعتبار الخليفة عاملا فالنووي اعتبر الخليفة عاملا(٤) وكذلك ابن حجر(٥).

وقد يكون هذا التعريف للعمل مقبولا على عموميته إلا أن المهتمين بعلوم الإدارة يرون أن هذاالتعريف لا يضع حدا فاصلا بين ما هو عمل، وما هو لهو أو ترفيه، فقراءة الصحف، أو ممارسة بعض الأعمال الخفيفة يكون الهدف عادة منه اراحة الذهن المكدود من عمل شاق طوال اليوم، أو الترفيه عن النفس، أو التثقيف، أوغير ذلك دون أن يترتب عليه التزام فعلناه، أو لم نفعله، وفي المقابل قد تكون تلك الأعمال هي المهمة الرئيسية لأشخاص آخرين معينين لأدائها، و يتقاضون أجرا على ذلك، فقراءة الصحف هي إحدى المهام اليومية لرجل العلاقات العامة في المؤسسات والمصالح والشركات، كما أنها أولى واجبات أي واحد من العاملين في الصحف، ووكالات الأنباء، ليتابع من خلالها ما يكتب، و يناقش ويحلل مجريات الأمور والأحداث.

---

(١) سورة التوبة، الآية ٦٠.

(٢) سنن ابن ماجه، جـ٢، ص ٢٨٥.

(٣) الموطأ جـ١، ص ٢٨٠.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، جـ١٢، ص ٨١.

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، جـ٥، ص ٤١٣.

الأمر إذن في نظر رجال الإدارة يحتاج إلى تحديد أكثر للفصل بين ما يعتبر عملا منتجا، وما يعتبر عملا غير منتج أيضا، و بالتالي فالعمل المنتج في نظرهم «هو العمل الذي يؤدي إلى إضافة سلع أو خدمات جديدة للاقتصاد القومي، مقابل مكافأة مادية، أو معنوية مباشرة، أو غير مباشرة»(١).

العمل بهذا المعنى إذن يرتبط ارتباطا وثيقا بالأجر أو المكافأة المادية أو المعنوية، وهو يشير بالتالي إلى أن العلاقة بين العامل وصاحب العمل، أو رأس المال علاقة تبادلية. العامل يؤدي ما يكلف به من عمل مقابل أجر معين ينفقه في سد حاجته بشراء سلعة ينتجها الآخرون، وصاحب العمل يستفيد من هذا العمل بطريقة أو بأخرى، و يدفع الأجر المناسب للعمل وكميته بما يقابل تلك الاستفادة، وقد يحقق عائدا من وراء ذلك هو ناتج الفرق بين التكلفة وسعر البيع الذي يحدده للسلع المنتجة، أو الخدمات المؤداة.

والأجر يتحدد وفقا للمنفعة، أو وفقا للحاجة ففي السوق المفتوحة تتحدد الأجور وفقا لقانون العرض والطلب، والعمل سلعة معروضة للمنافسة مع رأس المال في سوق العرض والطلب، وهي بلا شك منافسة الضعيف مع القوى.

أما الأجر في المجتمعات الاشتراكية فيتحدد وفقا لحاجة العامل دون النظر إلى حجم العمل أو كميته.

بهذا المفهوم أصبح العمل وطريقة تحديد الأجر أكثر تعقيدا فبعد أن كان العمال هم أصحاب أدوات الانتاج يعملون في ورش صغيرة يستعينون في ذلك ببعض من هم في منزلة الأبناء أو الأخوة الصغار، و يعيشون معا حياة اجتماعية واحدة في اطار تجمعات حرفية لها تقاليدها ونظمها، انفرط هذا العقد بقيام الانقلاب الصناعي، والدخول إلى عصر البخار والآلة، و بدأت المصانع و وحدات الانتاج الكبيرة في النمو لتقضي على الورش والوحدات الصغيرة، ولم يجد العمال بدا من العمل كأجراء لدى أصحاب تلك المصانع.

وقد صاحب الانقلاب الصناعي في أوربا وغيرها ضرورات جديدة كفتح أسواق واسعة لتصريف المنتجات، والبحث عن مصادر للمواد الأولية، و بدأ هيكل نظام

(١) الكفاية الانتاجية للأفراد د/ عادل حسن، مصر، دار الجامعات المصرية ١٩٧٧م، ص ١٧١.

اقتصادي جديد يعطي عناية أكبر لرأس المال، وعناية أفضل لعنصر العمل، حتى إن بدايات تلك الفترة عاصرت شقاء و بؤسا شديدين للعمال مع ظروف صحية، واقتصادية قاسية، وتشغيل للاحداث والأطفال والنساء أطول عدد من الساعات، مقابل أدنى حد للأجور، حتى ان القرن التاسع عشر تميّز بأنه قرن شقاء الإنسان في الدول الصناعية.

وحتى لا ندخل في سرد تاريخي ليس هذا مجاله، ولا نهدف إليه ونحن في محاولة لاستخلاص المفاهيم الرئيسية للعمل فإننا نوجز القول في أن العمل تحول بهذا المفهوم إلى سلعة معروضة في سوق المنافسة، دون النظر إلى آدمية العامل، انطلاقا من أن كل إنسان لديه المناعة الكافية التي ترشده إلى تحقيق أقصى منفعة لنفسه، ومن مجموع تلك المنافع فإن المجتمع يحقق منفعة جماعية حتى إن «تايلور» وزملاءه عندما بحثوا في موضوع الوقت، والحركة، ومحاولة حساب الحركات الضرورية لأداء الأعمال بأقل جهد و بأسرع وسيلة لم يكن هدفهم العامل بقدر ما كان هدفهم تحقيق أكبر انتاجية ممكنة و بالتالي تحقيق أكبر عائد لرأس المال.

و يؤكد النظام الحر (الرأسمالي) على الحواجز بين العامل وملكية أدوات الانتاج حتى أصبحت تلك الملكية هدفا للصراع وظهور عدد كبير من المذاهب الإصلاحية التي تطالب أكثرها اعتدالا بإعطاء مزيد من الحقوق للعامل وتطالب أكثرها تشددا بإلغاء تلك الملكية الفردية واستبدالها بملكية جماعية، أو ايكالها لسيطرة الدولة منعا للاستغلال، وأصبحت الملكية هي هدف الصراع، وظهرت نداءات بتجميع العمال في اتحادات تدافع عن حقوقهم، بل إن «كارل ماركس» نادى بأن يتحد عمال العالم لمواجهة الظلم الواقع عليهم، وظهرت النظم والمذاهب الاشتراكية.

و يعرض الاشتراكيون وجهة نظرهم بالنسبة للعمل من خلال قانون القيمة، أو فائض القيمة، فيقولون بأن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازم لانتاجها في المتوسط ولما كان العمل بدوره سلعة كباقي السلع «هكذا في الأصل» فإن قيمته تتحدد بكمية العمل الاجتماعي اللازم للانتاجية أي بعدد الساعات اللازمة لانتاج ما يلزم للعامل من مأكل وملبس ومسكن وتعليم حتى يمكنه أن يحيا وأن يعمل. فالعامل إذن يحصل على قيمة قوة العمل لا على قيمة المنتجات التي ينتجها، و يترتب على ذلك أن صاحب العمل يحتجز لنفسه الفرق بين قيمة الساعات التي يعملها

العمال «أي قيمة المنتجات» وقيمة الساعات اللازمة لهؤلاء العمال حتى يعملوا وتتمثل في الأجور التي يعيشون بها و يعرف هذاالفرق بفائض القيمة، أو بفائض العمل، و ينبني على ذلك عند الماركسية أن استيلاء أصحاب الأعمال على هذا الفائض هو المصدر الوحيد للربح، وأن الرأسماليين ما كانوا ليستولوا عليه لولا ملكيتهم لأدوات الانتاج[1].

وتحول الأمر نتيجة لاختلاف النظريتين إلى صراع بين طائفتين رئيسيتين، الأولى تدعو إلى اطلاق الحافز الشخصي والمنافسة الحرة، وغل يد الدولة عن التدخل أما الطائفة الأخرى فتدعو إلى مزيد من سيطرة الدولة على وسائل الانتاج حتى لو انعدم معها الحافز الشخصي، والملكية الفردية.

إن تخليص عنصر العمل من هذا التصعيد في المفاهيم وتلك الضجة في المعاني أصبح أمرا واردا، وحتى يمكن للباحث أن ينظر إلى العمل نظرة موضوعية ومحايدة نقترح أن ينطلق من الأسس التالية:

أولا: إن الحديث عن العمل ورأس المال يجب أن يكون متوازنا بحيث يعطي كل منهما حقه، بمعنى أن محاولة التضخيم في أهمية أحد العناصر على حساب العنصر الآخر أمر يبعدنا عن الحقيقة، ولأن التضخيم أضل العديد من الدول النامية حين اعتقدت أن مزيدا من الأموال قادرة على صنع التنمية، فلجأت إلى القروض الخارجية وكانت النتيجة سلبية، بل كارثة وقعت فيها تلك الدول.

ثانيا: إن النظرة إلى العمل يجب أن تخرج من اطار كونه سلعة إلى ربطه بالإنسان ككائن حي له مطالبه وحقوقه، وعليه واجبات ومسؤوليات ملتزم بها.

ثالثا: إن ارتباط الفكر بالعمل أمر أساسي، وقد كان ابن خلدون سباقا إلى هذا فهو يقول في مقدمته[2]:

«إن الله جعل للإنسان عوضا عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر».

---

(١) د/ عيسى عبده ــ دراسات في الاقتصاد السياسي، دار الفتح: الكويت ١٩٧٨م.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، مصر: مطبعة بولاق، عام ١٩٥٩، ص ٢٠٧.

ولا بأس من أن يكون للفكر أهله، وللصنائع أهلها، ولكن التناسق والربط بينهما يمكن أن يولد طاقة حضارية تعطي قوة دفع كبيرة للمجتمعات النامية.

وفي هذا الإطار يمكن أن نضع تحليلا لعنصر العمل يخدم قضيتنا الأساسية في الدول النامية، ويخلصها من الأفكار الكثيرة لنظريات غربية مادية هي بالتأكيد لا تصلح لنا.

أولا: العمل ورأس المال:

من الملاحظ أن العديد من الدول النامية ما تزال مقتنعة بأن رأس المال هو القادر على فعل المعجزة لديها، و بالتالي فإن نقصه يشل حركتها، أو قد يدفعها للاقتراض الذي يرهقها، ومع ذلك فهي تملك من القوى البشرية أو ما اصطلح على تسميته الموارد البشرية ما يستطيع أن يحقق تلك المعجزة، إذا أضفنا إلى ذلك أنها تملك الموارد الأولية، والموارد الطبيعية الوفيرة، وتنبع تلك النظرة من الفكرة الخاطئة لدى مفكريها حيث يضعون العمل في مرتبة ثانوية. وفي تحليل شيق لمالك بن نبي في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) يقول:

«فالمنتج الذي كان يكتفي بجزء من عمله لسد حاجاته اليومية وهو يعمل كل يومه كان من الضروري بالنسبة له أن يوفر في وسيلة اختزان (توفير كما نقول اليوم) للجزء الباقي من عمله حتى يستطيع رده على حاجات أخرى، أو على أيامه الأخرى إن كان توقف عمله بسبب المرض مثلا فالمال مهما كان نوعه ذهبا، أو فضة كان الوسيلة لاختزان العمل حتى يعود لصاحبه في حاجات أخرى، أو في أيام صعبة تماما كما تخزن الكهرباء فيما يسمى (البطاريات)».

و يستطرد فيقول:

«واليوم بعد أن ننسى دور المال كمجرد خزينة يودع فيها فائض العمل لتعيده لصاحبه عند الحاجة أصبحت أذهاننا لا تستطيع أن تفكر في مشروع اقتصادي دون أن تعقده على شروط مالية، كأن العمل أصبح فعلا سجينا لايتحرك إلا بإذن صاحب السجن أي رأس المال»[1].

---

(١) مالك بن نبي ــ المسلم في عالم الاقتصاد.

وأيا كان الأمر فإن زيادة العمل يمكن أن تعوض النقص في رأس المال بمعنى أن زيادة فاعلية العمل مع أقل قدر من الامكانات المادية تستطيع أن تعطي عائدا قد يفوق امكانات مادية كبيرة مع فاعلية عمل أقل، والأمثلة على ذلك كثيرة فالصين واليابان ليست لهما موارد مالية أو طبيعية كبيرة، ولم تعتمد على القروض الخارجية، أو حقن مالية من الخارج، وإنما قدرت قيمة العمل حق قدره فحققت المعجزة.

ونحن في ذلك لا نريد أن نقلل من قيمة رأس المال، أو أن ندعو بدعوة إلغاء ملكية أدولت الانتاج، فالمشكلة ليست في الملكية كما تصورها المذاهب والنظريات الاقتصادية المعاصرة، ولكن في تصحيح دور العمل في الانتاجية.

ثانيا: إن الفصل بين العمل والإنسان يمكن أن يوقعنا في خطأ كبير قد لا نستطيع تداركه. ومعنى هذا الفصل أن ننظر إلى العمل كسلعة تباع وتشترى دون النظر إلى الإنسان ككائن حي تحركه عوامل فسيولوجية ونفسية، وله حاجات يجب اشباعها مهما كانت انتاجيته.

دعونا في القصة التالية موقف الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من القضية التي نحن بصددها.

«تقول القصة:

«وقف عمر يودع أحد نوابه على بعض أقاليم الدولة فقال له: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده، قال عمر: وإذن فإن جاءني منهم جائع، أو عاطل فسوف يقطع عمر يدك. ياهذا إن الله قد استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، ياهذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملا التمست في المعصية أعمالا، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية».

ولا يكفي أن نضمن للعامل عملا، وأن نشبع احتياجاته، بل يجب أن نوفر له رابطة مع عمله. عندما سئل «دوكو» أبو الاقتصاد الياباني عن عبقرية الشعب الياباني كان من رأيه[1]

إن المصانع ليست إلا أسرة، إنها حياة العائلة الواحدة بكل ما في كلمة

(١) أنيس منصور، نظرية يابانية جديدة في التربية ــ مقال، مجلة اكتوبر المصرية، العدد رقم ٢٦٩، الأحد ٢٠ ديسمبر ١٩٨١م.

العائلة من معنى ريفي قديم، فالمصنع عائلة مرتبطة تماما.

وعمال المصانع قد ولدوا ليموتوا بداخله، وإذا ترك الواحد منهم هذا المصنع فإنه لن يذهب مطلقا إلى مصنع منافس، فإن المصنع لا يقبله لأن العائلات أسرار، والعائلات اليابانية تتنافس، ولكنها لا تتصارع، إنما تتفوق على المصانع الأوروبية والأمريكية من أجل رفاهية وعظمة الشعب الياباني كله».

ثالثا: العمل والفكر:

هل لنا أن نسأل ماذا يحدث لو تحولت الأمة إلى عقول مفكرة تتبع المنهج العلمي السليم في التفكير، وتصمم على الابداع والتجديد، بقلوب مفتوحة، وبروح الفريق المتكامل؟

نعرف مسبقا أن هذا افتراض خيالي، ولكنه افتراض على أي حال إذا لم نستطع تطبيقه بصفة اجمالية فإنه بلا شك قابل للتطبيق الجزئي على الأقل. بمعنى أن نعيد للفكر احترامه، ونحرره من الخوف، وأن نضعه في أرقى المصاف، والفكر المطلوب هنا ليس الفكر المتقوقع، أو المقلد ولكنه الفكر المبدع. فليس هناك ما يمنع من أن يكون كل عامل مفكرا يعطي خبرته الممزوجة بفكره لوطنه، وأن نغرس فيه ملكة الإبداع، حتى إذا ارتبط الفكر مع العمل في ورشة عمل كبرى هي المجتمع ككل تبدلت الأمور، وانصرفت الأمة إلى الأخذ بأسباب التقدم.

يقول دوكو[1]:

«إن هذه التطورات الهائلة تدل على عظمة العقل الإنساني، وان المصدر الحقيقي لكل شيء هو هذا الجهاز الأعجوبة الذي على كتفيك، إنه المخ الإنساني، وإلى هذا المخ الإنساني يجب أن نتجه بأفكارنا، فإذا عرفنا المخ الإنساني وهو المصدر الذي لا يتغير للابداع فكل شيء بعد ذلك هين تماما، وهذه هي البداية لكل عمل عظيم أو مجتمع يريد أن يكون عظيما».

فما بالنا لا نعمل عقولنا لخير مجتمعنا، وأمتنا، وما بالنا لا نعقل عملنا بفعالية مبصرة، وانتاجية مبدعة.



(١) المصدر السابق

العَمَل بَين النبل وَالعبُوديّة

لا تستطيع أمة من الأمم الانفصال عن ماضيها حتى وإن حاول بعض العاقين من أبنائها دفعها إلى ذلك، لأن الماضي تاريخ، وأمة بلا تاريخ هي أمة ميتة لأن تاريخ الأمم جزء منها، و يتشكل حاضرها ومستقبلها بالخبرات المتوارثة عبر أجيالها الضاربة في أعماق الزمن. والنظرة إلى العمل إحدى تلك الخبرات المتوارثة عبر الأجيال عند جميع الأمم، وإن اختلفت من شكل لآخر، إلا أن المؤكد أن بها بعض الآثار مما كانت عليه خلال عصور عديدة.

وإذا كنا لا نؤرخ للعمل في هذا البحث فإن من كمال عرض موضوع الانتاجية استعراض مؤشرات تاريخية عن العمل ومفهومه عبر أحقاب من الزمن، ونقول مؤشرات تاريخية، ولا نقول حقائق تاريخية لأنه لم يتوافر بعد من الحقائق المؤكدة، والمصادر الموثقة ما نستطيع أو يستطيع غيرنا أن يرتكز عليها في تأريخه للعمل خلال عصور بعيدة في القدم خاصة تلك التي تعود إلى بدايات النشاط الإنساني، وتطور التفكير في كيفية العمل، ونظرة المجتمع، ومفهومه للعمل والمحاولات التي تمت في هذا المجال.

ومن المفيد التأكيد على أن هذه المؤشرات ليست سوى استنتاجات من أدلة غير مباشرة ومتناثرة كان لجهود الأثريين الفضل في تجميعها من خلال ما اكتشفوه من سجلات تاريخية، رغم أنها تبدو أحيانا قاصرة عن اعطاء فكرة واضحة، وحقائق جلية، وكما هي العادة فقد تركز الاهتمام حول الأحداث السياسية، وتقدم وانهيار الحكومات والحكام وحلفائهم، والحروب والفتوحات إلى جانب الصراعات الاجتماعية ونتائجها واستحوذ على الجزء الأكبر من تلك السجلات.

ومن الأمثلة التي تقودنا في هذا الصدد إلى التعرف على المؤشرات التاريخية التي تحدثت عن العمل محاولات علماء الاجتماع المتصلة لمعرفة نشأة نظام الرق، ومن خلال ذلك يستطيع الدارس أن يستنبط أن الرقيق لعب دورا كبيرا في تكو ين طبقة العمال والكادحين على فترات طو يلة من التاريخ، في مجتمعات عديدة، وقد افترض علماء الاجتماع وجود نظام للرق ظل حقبة طو يلة ولم يختف من العالم إلا منذ عقود

قليلة ، ولا يخفى على القارىء رمزية هذا الافتراض ، «ان الإنسان كان في أول عهده بالأرض يهيم أسرابا وجماعات في أرجائها ، فإذا نشبت حرب بين فئتين متعاديتين أجهز المنتصرون على المغلوبين واقتاتوا بأجسادهم ، و يفترض علماء الاجتماع أن بعض هؤلاء المنتصرين في معركة من المعارك أسروا أثناء القتال عددا عظيما من أعدائهم ، ولم يستطيعوا أكلهم جميعا ، فاحتفظوا بمن بقي حيا ليذبحوهم فيما بعد ، وتخيل إلى أصحاب هذا الافتراض أنه قد خطر للمنتصرين الإفادة من أسراهم في أشغالهم المختلفة ، وأكبر الظن أنهم لاحظوا كيف أفادوا من الأسرى بتشغيلهم ، وأنه خير لهم استخدام المهزومين ، واستثمار جهودهم من التغذي بلحومهم»([1]).

(حتى ابن خلدون في مقدمته لم يتعمق في أصل الحضارة كما نفعل الآن ، ولكنه يفترض وجود الصنائع والحرف وأدواتها دون أن يبحث في كيفية وجودها)([2]).

و يهمنا هنا التعرف على تطور النظرة الاجتماعية إلى العمل إذ نجد ـــ من استقراء ما كتب ـــ أن النظرة تراوحت بين طرفي نقيض من اعتبار العمل مذلة وعبودية وخضوعاً ، إلى اعتباره نبلاً وشرفاً وعزة ، ولم تستثن تلك النظرة العمل العقلي ، فقد كان أساسها ومنطلقها هو العمل عموما بنوعيه اليدوي والعقلي ، رغم أن العمل المتصل بالذهن ظل محتفظا بمكانته بين الأعمال النبيلة المقصورة على علية القوم وشرفائهم ، ويخبرنا التاريخ أن بعض النبلاء في الامبراطورية الصينية القديمة كان يطيل أظافره و يقيد أقدام نسائه ليثبت للعالم أنه ومن يعولهم لايحتاجون إلى العمل اليدوي ، لأنهم منصرفون إلى الفكر واعمال العقل([3]).

وإذا تعدينا العصور الحجرية الموغلة في القدم فإننا نجد أن النشاط البشري المتمثل في الصيد كان مصدر الحياة العامة في الجماعة بدرجة تتطلب مشاركة كل فرد فيه ، ولم تبرز الحاجة إلى تقسيم العمل بالمعنى المتعارف عليه الآن . فقد كانت الجماعة بالكامل تشترك في تأمين حياتها ، ومأكلها ، وكل فرد فيها مسؤول عن كفالة المجتمع الصغير الذي يعيش فيه . حتى الأطفال والنساء يشتركن في إعداد بعض الأدوات المنزلية والملابس وغيرها . وكانت الجماعة مشغولة دائما بالعمل طوال الوقت حتى في

---

(١) العمل والعمال ، فرانسوا باريت ، ترجمة محمد عيتاني ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٤ ، ص ١٠٤ .
(٢) الحضارة د/حسين مؤنس ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عام ١٩٨١م ص ٣٩ .
(٣) المصدر السابق .

الأ وقات التي لم يكن فيها صيد ، كانوا يصنعون خلالها أدوات الصيد والرماح .

و بانتقال الإنسان من مرحلة الصيد إلى مرحلة الزراعة واستقراره في قرى صغيرة ، وتجمعات سكانية اتسع نموها باستمرار نتيجة لتوحيد القرى المتجاورة بدأ الإنسان مرحلة جديدة في الاعتماد على الأ رض في انتاج غذائه ، و بدأ يحتاج إلى معرفة بالفلك تساعده على التعرف على مواعيد الزراعة والحصاد ، بالإضافة إلى حاجته إلى تطو ير تقنياته نتيجة احتياجه لأدوات جديدة يستعملها في عملية الزراعة ، كما بدأ يظهر نوع من تقسيم العمل تبعا لذلك ، حيث أصبح الفلاح ينتج أكثر مما يستهلك ، ومن ناحية أخرى فهو يحتاج إلى أدوات وقد لا يستطيع تأمينها بمفرده ، و يقوم بتصنيعها غيره كما أنه في حاجة إلى حماية يجب أن توفرها له مجموعة من المحار بين ، وكل ذلك أدى إلى ازدياد تعقيد الحياة وسبلها في المجتمع ، مما أدى إلى ظهور طبقة الحكام والمحار بين ، بالإضافة إلى الكهنة الذين جمعوا بين المعرفة والسحر، وظهور طوائف الحرفيين ، والتجار عندما كبرت تلك القرى وتحولت إلى مدن .

وما يهمنا من هذا الاستعراض التاريخي الموجز هو نشأة نظام العبودية في العمل حين تحول الفلاح المهزوم إلى عبد توكل إليه عملية تأمين انتاج الطعام ، وامتد ذلك إلى باقي طوائف الحرف والمهن ، وحتى مهمة التعليم في بعض الأحيان .

وقد ظهر نظام عبودية العمل من خلال كتابات فلاسفة الإغريق فنجد أن « أفلاطون وأرسطو كانا ينظران إلى الفلاح الحر كما ينظران إلى العبد فكلاهما وضيع »(١) .

و يذكر فرانسوا باريت في كتابه (العمل والعمال) أن « الرق كان هو المظهر العادي للعمل ، ومع ذلك فالعمل الحر موجود ، ولكنه لم يعظم تدريجيا إلا في أواخر العهد اليوناني الروماني القديم إذ كانت تنظمه عندئذ الطوائف والجمعيات ، ثم أدى زوال عهد الرق إلى نشوء نظام الاقنان ، وهذا النظام أضحى المظهر العادي للعمل حتى القرن الثالث عشر حين أخذت أهميته تتضاءل إزاء شيوع العمل الحر وانتشاره ، وهذا النمط نفسه من أنماط العمل انتظم في طوائف ونقابات . أما العمال الأحرار الذين كانوا يستطيعون التفلت من موجات الطوائف المهنية وأنظمتها فأقلية لا تذكر »(٢) .

---

(١) العمل والعمال ، فرانسوا باريت، ترجمة محمد عيتاني ، بيروت : دار العلم للملايين طبعة ، ١٩٥٤م ص١٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٦١

ثم أتى الإسلام ليضع سبلا عملية لتحرير الرقيق و يرفع مكانة العمل ويجعله شرفا لا يدانيه شرف بل و يرتقي به إلى درجة العبادة (وسوف نفصل هذا عند الحديث عن القيمة الفكرية للعمل في الصفحات القادمة) بينما استمر الغرب حتى نهاية العصور الوسطى يعاني من تلك النظرة المتدنية للعمل وقد ارتبط بروز أفكار جديدة حول العمل بالتطور المعاصر للمنظمات الكنسية التي صاحبت ظهور مبادىء البروتستانت المؤكدة بأن العمل شرف لكي تنتقل تلك المبادىء من الرهبان إلى أصحاب الحرف وأصبح العمل وسيلة إلى المال والسلطة في المجتمعات الجديدة.

وقد دعم تلك الفكرة قيام الثورة الصناعية في أوربا حيث بدأ التمييز بين العمل اليدوي والعمل العقلي، وما هو ماهر، وما هو غير ماهر، و بدأت التجمعات العمالية الكبرى تطالب بحقوقها، وتقيم الاتحادات لحماية شأنها، وظهور عدد من الأفكار الاشتراكية المساندة لذلك، بل إن ماركس قد ذهب في تفسيره للتاريخ بتطرف مرفوض إلى أن: «الإنسان العامل هو الشخصية المحورية في التاريخ، فأنواع العمل التي يؤديها، والطريقة التي توزع بها ثمار عمله هي التي تشكل جوهر التاريخ الإنساني»(١).



(١) العمل وسلوك الإنسان والتراث، جنيف، ترجمة ابراهيم السيد خليل، القاهرة: دار النهضة العربية، عام ١٩٧٥م، ص ٧٨

القيمة الفكرية للعمل

من مميزات الإسلام دون سائر الأديان شموله لجوانب الحياة كلها ، ولهذا فقد نظر الإسلام للعمل نظرة كلها تكريم وإجلال ، تكمن في أن العمل ضرورة من ضرورات الحياة ، بها ينعم الإنسان و يعمر الأ رض ، ولهذا فقد قرن الإسلام العمل بالجهاد .

قال تعالى : «وآخرون يضر بون في الأ رض يبتغون من فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله»(١) .

وقرن العمل بالصلاة في قوله تعالى : «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأ رض وابتغوا من فضل الله»(٢) .

وفسر بعض العلماء (المنافع في الحج) في قوله تعالى : «ليشهدوا منافع لهم»(٣) بأنها «الأجر في الآخرة والتجارة في الدنيا»(٤) .

كما خفف الله سبحانه وتعالى على عباده قيام الليل نظرا لانشغالهم بالعمل في النهار حتى لا يرهقهم التعبد في الليل قال تعالى : «وآخرون يضر بون في الأ رض يبتغون من فضل الله»(٥) .

ولم يكتف الإسلام بهذا القدر في بيان قيمة العمل والحث عليه بل اعتبر العمل جهادا ، فقد قال بعض الصحابة وقد رأوا شابا قو يا يسرع إلى عمله : لو كان هذا في سبيل الله فيرد رسول الله (عليه الصلا والسلام) عليهم بقوله :
«لا تقولوا هذا فإنه إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبو ين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل

---

(١) سورة المزمل ، الآية ٢٠ .

(٢) سورة الجمعة ، الآية ١٠ .

(٣) سورة الحج ، الآية ٢٨ .

(٤) الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، جـ١٧ ، ص ١٠٨ .

(٥) سورة المزمل ، الآية ٢٠ .

الشيطان »(١) .

وقال (صلى الله عليه وسلم) : « العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى يرجع »(٢)

و بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه سفيان بن مالك ساعيا بالبصرة فمكث حينا ، ثم استأذنه في الجهاد فقال له عمر: أو لست في جهاد ؟(٣) .

قال (صلى الله عليه وسلم) : « الساعي على الأ رملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، وكالذي يقوم الليل و يصوم النهار» (٤)

وجعل الإسلام الإرهاق بعد العمل من مكفرات الذنوب ، قال (صلى الله عليه وسلم) : «من بات كالا من عمله بات مغفورا له» (٥)

كما حث الإسلام على العمل بالأجر العظيم في قوله (صلى الله عليه وسلم) : «من بني بنيانا من غير ظلم ولا اعتداء ، أو غرس غرسا في غير ظلم ولا اعتداء كان له أجر جار ما انتفع به من خلق الله تعالى »(٦).

وقال (صلى الله عليه وسلم) : « ما من رجل يغرس غرسا إلا كتب الله عز وجل له من الأجر قدر ما يخرج من ثمر ذلك الغراس »(٤) .

وقال أيضا : « ما من مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة »(٨) .

والعمل في الإسلام ليس مقصورا على طائفة أو طبقة معينة في المجتمع ، بل يشمل كل فرد عائل وراع في المجتمع ، ولهذا كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) يعمل حيث قال :

(١) الترغيب والترهيب جـ٣ ص ٤ .
(٢) أبو عبيدة ، الأموال ، ص ٦٠٥
(٣) أبو يوسف ، الخراج ، ص ٩٨ .
(٤) سنن بن ماجه ، جـ٢ ، ص ٢ .
(٥) فتح الباري ، جـ٤ ، ص ٢٤٤ .
(٦) مسند الامام أحمد ، جـ٣ ، ص ٤٣٨ .
(٧) المصدر نفسه ، جـ٥ ص ٤١٥ .
(٨) فتح الباري ، جـ٥ ، ص ٢

«ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال نعم: كنت أرعاها على قراريط لأهل مكة»[1].

وورد في سيرة ابن هشام أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يخرج في مال خديجة حتى يبلغ الشام فيبيع و يشتري[2]. كما كان (صلى الله عليه وسلم) يشارك خدمه في أعمالهم فقد كان يرقع ثوبه، ويخصف نعله، ويحلب شاته، و يعقل بعيره، و يعلف ناضحه، و يقُمّ بيته[3]. قال مالك بن أنس (رضي الله عنه) «خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوا من عشر سنين فو الله ما صحبته في سفر ولا حضر إلا وكانت خدمته لي أكثر من خدمتي له[4] وكان (صلى الله عليه وسلم) في بعض أسفاره فأمر بإصلاح شاة. فقال رجل: يارسول الله عليَّ ذبحها، وقال آخر: عليَّ سلخها، وقال آخر: عليَّ طبخها، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم):عليَّ جمع الحطب قالوا: يارسول الله نحن نكفيك فقال: «قد علمت أنكم تكفونني، ولكني أكره أن أتميز عليكم، فإن الله يكره من عبده أن يراه مميزا بين أصحابه» وقام فجمع الحطب[5].

وفي يوم الخندق كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) ينقل التراب وقد وارى التراب بياض بطنه وهويقول: لولا أنت ما اهدينا ولا تصدقنا ولا صلينا[6].

وخلفاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) كانوا يعملون في مختلف الأعمال إيمانا منهم أن المسلم يجب عليه ألا يكون عالة مهما كان منصبه، أو وضعه المادي.

فأبوبكر في أول يوم من أيام خلافته ذهب إلى السوق لبيع أثواب كان يحملها معه فمنعه عمر وأبوعبيدة، وقالا له:« كيف تصنع هذا وقت وليت أمور المسلمين»! قال: فمن أين أطعم عيالي؟ قالوا نفرض لك. ففرضوا له كل يوم شطر شاة [7]

---

(١) فتح الباري، جـ٤، ص ٣٤٩

(٢) سيرة ابن هشام، جـ١، ص ٢٠٣.

(٣) النو يري، نهاية الارب في فنون الأدب جـ٨، ص ٢٦٣

(٤) المصدر نفسه، جـ١٨، ص ٢٥٨.

(٥) المصدر نفسه، جـ١٨، ص ٢٥٨.

(٦) صحيح البخاري، جـ٤، ص ٢٦.

(٧) القسطلاني، ارشاد الساري، جـ٥ ص ٥٠.

وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: «أخفى عليَّ من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ألهاني الصفق في الأسواق»(١)ــ أي خفى عليه شيء من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم):

وقالت عائشة رضي الله عنها «كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عمال أنفسهم، وكان يكون لهم أرواحــ أي رائحة كريهة من أثر العمل» فقيل لهم لو اغتسلتم(٢).

والصحابي عبدالرحمن بن عوف عندما هاجر إلى المدينة وكان ضيفا على سعد بن الربيع الأنصاري، فعرض عليه نصف ماله، فأبى عبدالرحمن أن يكون عالة على سعد، وقال هل من سوق فيه تجارة(٣).

وعلى بن أبي طالب (رضي الله عنه) عمل عند يهودي مقابل بعض التمر. فقد أصاب النبي (صلى الله عليه وسلم) خصاصة فبلغ ذلك عليا فخرج يلتمس عملا يصيب فيه شيئا ليغيث به الرسول (صلى الله عليه وسلم) فأتى بستانا لرجل يهودي فاستسقى له سبعة عشر دلوا، كل دلو بثمرة، فخيّره اليهودي من ثمره سبع عشرة عجوة فجاء بها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم)»(٤)

وتسخير الله سبحانه وتعالى للإنسان كل شيء في هذا الوجود لخدمته، واستمرارية وجوده وخلافته في هذه الأرض هو كي يجعل العمل شيئاً ضروريا لكي يستفيد من هذا التسخير حيث ان هذا التسخير لا يغني عن العمل.

قال تعالى: «هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه»(٥).

قال تعالى: «هو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا، وتستخرجوا منه حلية تلبسونها، وترى الفلك مواخر فيه، ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون»(٦).

---

(١) المصدر نفسه، جـ٥، ص ٤٤.
(٢) صحيح البخاري، جـ٣، ص ٩.
(٣) ارشاد الساري، جـ٥، ص ٣٣
(٤) سنن ابن ماجه، جـ٢، ص ٤٥.
(٥) سورة الملك، آية ١٥.
(٦) سورة النحل، آية ١٤.

فتسخير الأرض لا يستفاد منه إلا بالعمل، فالبحث عن الدابة ــ وسيلة النقل ــ وعمل شيء ليسهل الركوب عليها، ثم السفر في ذاته عمل.

كذلك تسخير البحر لا يغني عن العمل، فالسمك والحلية لا يأتيان لإنسان في منزله، بل لابد له من الصيد والغوص، والفلك تحتاج إلى صناعة ونجارة.

وهكذا كل ما في الأرض مما سخر للإنسان لابد وأن يبذل الإنسان جهدا لكي يحصل عليه و يستفيد منه.

تلك هي مفاهيم العمل الفكرية، وقيمته الحضارية كما جاء بها الإسلام ونفذها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابته وتابعوه رضي الله عنهمَ أجمعين.





عمل المرأة بين الرشاد والتيه

ترتفع بين الحين والآخر أصوات في المجتمعات العربية والإسلامية تنادي بإفساح مجال أوسع للمرأة كي تعمل خارج بيتها، وتؤدي وظيفتها في الحياة إذ هي متممة للمجتمع ولعل أعلى تلك الأصوات مناداة هي أصوات الاقتصاديين، لأنهم يعدون عدم عمل المرأة خارج بيتها إهدارا لطاقة بشرية متوفرة.

وأول ما يتبادر إلى ذهن من يسمع تلك الأصوات، أو يقرأ ما يكتب عن هذا الموضوع هو أن تلك المجتمعات قد فرغت أو قد فرغ رجالها من أداء واجباتهم وقيامهم بما هو مطلوب منهم من أعمال، ولم يبق لدى تلك المجتمعات إلا أن تخرج المرأة من بيتها لتعمل وتؤدي دورها في الحياة وكأنها انتهت من أدائه داخل البيت.

ومما يثير الدهشة أن كل من نادى بعمل المرأة خارج بيتها نسى أو لعله تناسى أن يعترف أولا بأن الوظيفة الطبيعية والأساسية للمرأة في الحياة هي أن تكون أمّا وربة أسرة، فهذه أولى أولوياتها، وعليها أن تحققها ما وسعها الجهد، وتدخر لها ما تملك من طاقة ووقت. كما أن من المدهش حقا ألا تعترف الأمة والاقتصاديون من أبنائها على وجه الخصوص أن الحديث عن عمل المرأة المسلمة في مجتمعها قبل تحديد المجالات التي يمكن لها أن تعمل فيها، ووضع الضوابط الواضحة للمحافظة عليها هو كمثل وضع العربة أمام الحصان.

ولست راغبا من خلال هذا الفصل في أن أنضم إلى المنادين بعمل المرأة المسلمة خارج بيتها دون حدود، ودون ضوابط، كما أني لست من الذين يعارضون في أن تؤدي واجبها في المجتمع دون تفريط في واجباتها الأسرية، ودون إفراط يؤذي أنوثتها.

وبادىء ذي بدء نقول: إن الحديث عن عمل المرأة المسلمة خارج بيتها يرتبط ارتباطا عضويا ببرامج تعليمها، وتدريبها، وتأهيلها، إذ بدون التعليم والتدريب والتأهيل تنخفض انتاجية الفرد، وتقل فعاليته، وهذا القول كما ينطبق على الرجل فإنه ينطبق على المرأة. وخطط تعليم المرأة وتدريبها تتحدد بتحديد الهدف الذي ترمي إليه الأمة من وراء توظيفها في المجتمع، ولعل الذي أثرى الحديث عن موضوع عمل

المرأة المسلمة خارج بيتها، وجعله يبدو وكأنه قضية بين المرأة والمجتمع هو أن كثيرا من المجتمعات النامية المسلمة إن لم تكن كلها قد اندفع في إفساح مجالات التعليم والتدريب أمام المرأة بعاطفة جياشة وحماس دافق دون أن يبدأ بالإجابة على سؤال ملح و بسيط يفرض نفسه عليه دائما هو:

ما هي المهام والوظائف المطلوب من المرأة المتعلمة المسلمة تحقيقها لأمتها ومجتمعها؟

ولو أن الأمة أجابت في البدء على هذا التساؤل عندما وضعت خطط التعليم، و برامج التدريب للفتاة المسلمة لجاءت تلك البرامج والخطط متطابقة مع أولو يات المهام المناطة بالمرأة المسلمة في مجتمعها، ولما أضحت الخطط القائمة، والبرامج المنفذة متشابهة إن لم تكن متطابقة مع خطط تعليم وتدريب الفتى المسلم، ولما ارتفعت أصوات تطالب بتشغيل المرأة كيفما كان، وأينما كان، دون بصيرة ودون تبصر.

إن إعادة النظر في خطط التعليم النسوي و برامجه بصورة متعمقة تتمشى مع الطبيعة الأنثو ية ووظيفتها الطبيعية في الحياة حسب الأ ولو يات والاحتياجات، وظروف المجتمع أمر ضروري، وليكن في الذهن دائما أننا نتحدث عن المرأة المسلمة التي حماها اسلامها، وحفظ حقوقها، وحقق ذاتها، ولنطرد من الذهن دائما ما قد يبدو لنا من بريق ظاهر، وانبهار غاش بما عليه المرأة في الغرب على وجه الخصوص. كما أن مساهمة المرأة المتزنة العاقلة المتعلمة في عملية التخطيط الصحيح المطلوب لتعليمها، وتدريبها، وتأهيلها، وتحديد المهام الملائمة خطوة أساسية مهمة في الاتجاه الصحيح، حتى لا ينفرد الرجل بأنانية في هذا الأمر، و يستأثر به لنفسه إذ أن المرأة العاقلة المتزنة المتعلمة خير من يعين الرجل في أمور تتعلق بشؤون حياتها كالتعليم، وخريطة المهام التي ترتبط بها، وتنطلق منها، وتسير بها.

عندها سوف نجد أن عمل المرأة خارج بيتها بعد تعليمها وتدريبها التعليم والتدريب المناسبين لطبيعة دورها في الحياة والمتلائمين مع طبيعتها البشرية لا يمثل في المجتمعات المسلمة قضية تحتاج إلى نقاش وشد وجذب بين مؤيد ومعارض، لأن قيام المرأة المسلمة بواجباتها المشروعة أمر لا غبار عليه في حد ذاته طالما وضعت الضوابط

الكفيلة بصيانتها، وحددت الإطارات الصحيحة التي تتيح لها العمل الشريف الكريم مع الحفاظ على عفتها وكرامتها دون خدش، في سياج من القيم والمفاهيم والمبادىء التي تحكم الحياة في المجتمع المسلم كما وردت في الكتاب والسنة.

إن دور المرأة المسلمة وما يمكن أن تؤديه من خدمات لمجتمعها واضح لا لبس فيه، ولعل الذي يحتاج إلى توضيح بل أقول إلى حسم هو بعض القضايا التي علقت بالأذهان حول عمر المرأة المسلمة في المجتمع، وطرح أفكار موضوعية، واقتراح حلول عملية بشجاعة و واقعية، تأخذ الصفوة من ذوي العلم والرأي والفكر في المجتمع المسلم بزمام المبادرة فيها، وتناقشها كي تكون مداخل أساسية تعين ذوي الاختصاص والمهتمين بشؤون المرأة والمخططين للقوى العاملة وتنميتها في المجتمع كي يستكملوا دراستها و ينموا أبحاثهم و يستخلصوا النتائج النافعة منها.

و يظل عمل المرأة المسلمة في مجتمعها مسبوقا بتحديد مجالا ته وتنظيم ضوابطه و وضع أولو ياته وتنسيق اطاراته وكل ذلك ضروري ومهم لكي يجعل المرأة المسلمة تعمل بيسر وفي أمان وطمأنينة دون أن تثير الكوامن أو تتعرض للهفوات وفي ذلك خير مجتمعها. وتلك ولا ريب مسؤولية علماء الدين وحكماء الأمة ورجال الفكر الملتزمين بالأصالة بحكمة وإخلاص، والمتفتحين للمعاصرة برو ية واتزان. فالمرأة أكثر حاجة من الرجل إلى توفير الظروف المناسبة والأجواء المطمئنة كي يرتفع انتاجها وتزداد فاعليتها بما يثري انتاجية مجتمعها و يدعم مسيرة التنمية فيه وهي أيضا قادرة على العطاء والابداع.

وإذا كنا نسعى إلى تأكيد دور المرأة المسلمة باعتبارها عضوا نافعا وعاملا في المجتمع وتوثيق ذلك الدور بانتاجية الأمة فإننا لا ننسى أن نؤكد في الوقت نفسه مكانة المشاعر الإنسانية والعواطف النبيلة في خريطة المهام المنوط بالأمة تنفيذها وعلاقة تلك المشاعر والعواطف بالمرأة من خلال الاستعداد الطبيعي لديها وما يناسب انوثتها من مهام و وظائف أخذا بمبدأ:

«العمل المناسب واجب على الرجل والمرأة على حد سواء».

ولقد حدد المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بقوله: «النساء شقائق الرجال».

مبدأ التكافؤ الإنساني بين الرجل والمرأة بابداع و بلاغة إذ أن المرأة صنو الرجل

فهي شريكته في الحياة زوجة، وهي نبع حنان، ومصدر عطف له فيها أماً، وهي سلوته فيها أختا، وهي سعادته فيها ابنة، ولها مثل ما له، وعليها مثل ما عليه. ومن ثم فهما متساو يان في حقوقهما الإنسانية.

ولكن ماذا عن مكانة المشاعر الإنسانية والعواطف النبيلة التي تشكل المرأة عمودها الفقري في خريطة المهام للأمة؟

هذا تساؤل ضروري، ومن الواجب الإجابة عليه ونحن نحاول اعطاء عرض مجمل لبعض الأفكار المتصلة بعمل المرأة المسلمة وأولو ياته. إن من الإنصاف الاقرار بأن خريطة المهام التي تحددها الأمة لنفسها ولأفراد مجتمعاتها لا يمكن أن تأتي مفصلة لكل الواجبات والمسؤوليات، كما أنها لا تكون بالضرورة كاملة في سردها لكل المهام المرجوة، بل إن هناك مهاماً لا يمكن تحديدها، ولكنها تحتل مكانة قيمة في ضمير الأمة لا تحيا بدونها، ولا تستطيع أن تنتج إلا بوجودها، تلك هي المشاعر والأحاسيس والعواطف التي ينتظم عقدها في رباط اتفق على تعريفه بالزواج، ولك أن تنظر إلى مهمته في الإسلام إن شئت كما نستخلصها من الآية الكريمة:

«ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا، لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة.. الآية»(١)

إن من إعجاز هذه الآية الكريمة عرضها قانون الفطرة الإلهية، ذلك الذي يجعل المرأة تقبل أن ترتبط برجل غريب عنها فتأنس إليه وترتاح إلى جواره لتستكمل معه الجزء الهام من حياتها من خلال رابطة الزواج، راضية مرضية، تتقاسم معه متاعب الحياة ومعاناتها، وتشاركه بهجتها ونضارتها، تفعل كل ذلك باقتناع ورغبة، وهي تعلم أنها بذلك سوف تترك أبو يها واخوتها وسائر أهلها وعشيرتها الأقربين؛ لأنها أخذت ممن ارتضت معايشته ميثاقا غليظا، يقول الحق تبارك وتعالى:

«وأَخَذْنَ منكم ميثاقا غليظا»(٢).

فالزواج إذن ميثاق شرعي غليظ، تأخذه المرأة من الرجل مقابل أن يتعايشا في

---

(١) سورة الروم، آية ٢١.

(٢) سورة النساء، آية ٢١.

وئام وسكينة واطمئنان ، تحافظ المرأة فيه على واجبات زوجها ، وترعى أطفالها ، وتتعهد شؤون أسرتها ، ويحتفظ من خلاله الرجل بقوامة الأسرة ، وأداء واجب الإنفاق عليها وصيانتها .

غاية الزواج إذن هي اعطاء السكن والطمأنينة للرجل معا لتنشأ منه بينهما مودة ورحمة ، أي ان الزواج يمنح السلام للخلية الأ ولى في المجتمع .

وإذا كان الإيمان بالله يعطي السكينة للعنصر الأ ول في المجتمع، وهو الفرد ذكرا كان أم أنثى فإن الزواج يعطي السلام للخلية الأ ولى في المجتمع وهي الرجل والمرأة متزاوجين .

ونجاح الزواج في مهمته يعتمد أساسا على رجولة الرجل وأنوثة المرأة ، ولا يمكن أن ينجح زواج في أداء مهمته السكنية من غير هذين الشرطين الأساسيين . رجولة الرجل وأنوثة المرأة .

والزواج مثل واضح للمشاعر والعواطف التي لا تستطيع خريطة المهام أن تفصلها تفصيلا لتحقق في المجتمع السلام والطمأنينة والوئام من الفرد أولا ، والأسرة ثانيا ؛ ولأن المرأة هي القاسم المشترك الأعظم في تحقيق ذلك ، وتوفير السكينة والألفة والمودة ، فإن التعبير الصحيح عن أنوثتها ورقتها وذاتها لا يكون أساسا إلاّ من خلال وظيفتها الطبيعية في الحياة ، وما ينبثق عن ذلك من أدوار ومساهمات تقدمها لمجتمعها لعل من أجلها تربية النشء والمحافظة عليه .

ولما كان عمل المرأة المتزوجة خارج بيتها يؤثر على اهتماماتها الأسرية وتربية أطفالها ، كما أن المرأة العاملة تتأثر بمحيط عملها وطبيعته وتتأثر تبعا لذلك ببعض صفات الأنوثة والرقة فيها ، لذا فإن من المنطق والموضوعية أن يرعى المجتمع المسلم ربة البيت ، ولا يدفع بها إلى العمل خارج بيتها ، ويجبرها عليه ؛ لأن ذلك كما سبقت الإشارة يهدد كيان الأسرة ، و يعرض الزواج إلى زوابع وهزات سوف يجد المجتمع نفسه في مواجهة مع عواقبها وعندها تتسع دائرة المشكلات الاجتماعية ، وتتشابك بصورة تجعل البحث عن حل لها غير ميسور.

ولعل من سائل يسأل : إذا قبلنا قولك نحو أم الأطفال والمتزوجة فماذا عن عمل السيدة التي تخطت سن الشباب ، وماذا عن الفتاة في ريعان الشباب؟ ما دورهما نحو

المجتمع المسلم وكيف يؤديانه ؟

والإجابة الموضوعية على هذه التساؤلات تستوجب استعراضا كاملا لجوانب ترتبط بعمل المرأة المسلمة خارج بيتها، وهذا ما سوف نفرد له الصفحات التالية، ونبدأه بالتعرف على موقف بعض فقهاء المسلمين المعاصرين.



موقف الفقه المعاصر من عمل المرأة (١)

لم يحتل عمل المرأة مساحة واسعة في الفقه الإسلامي وآراء الأئمة من السلف الصالح، ولا تذكر كتب الحديث أو الفقه أقوالا للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) تمس هذه المشكلة بصفة مباشرة إذ جاز لنا اعتبارها بهذا المفهوم، و بالتالي لم تشغل بال الكثيرين ممن كتبوا في شأن المرأة طوال العصر الذهبي للدولة الإسلامية، فقد كان المجتمع آنذاك يعيش في مناخ اسلامي تظله أحكام القرآن الخالد وسنة النبي الخاتم عليه السلام.

إذن فالمجتمع الإسلامي قياسا على ذلك من المفروض ألا يعاني من تلك المشكلة كما لم يعان منها المجتمع الإسلامي الأول. ولكن تعدد الآراء والاجتهادات والتيارات حول هذا الموضوع تحتاج إلى وقفة تأمل.

الصورة العريضة للمجتمع الإسلامي الأول على بساطته توحي بأن هذا المجتمع كان يعج بمختلف الأنشطة التي لا تختلف كثيرا عما يمتلىء به مجتمعنا المعاصر مع اختلاف في الأسلوب والأنظمة.

وملامح الصورة تقول بأن المجتمع الأول:

ــ شغل بالجهاد لإعلاء كلمة الإسلام وتوطيد أركان دولته.

ــ وشغل بالتعمير والبناء لإرساء قواعد حضارة إسلامية.

ــ وشغل بالتعليم والعلم للتفقه في أمور الدين والدنيا أيضا.

ــ وشغل بالأنشطة الاقتصادية من تجارة وصناعة وزراعة وغيرها.

وفي اطار ذلك كله ألم تشغله قضية المرأة؟ الجواب بالنفي. لم تشغله قضية المرأة تعمل أو لا تعمل، لأن المرأة عرفت مكانها تماما كما عرف الرجل قيمة المرأة، ولأنهما معا منطلقان من مفهوم عقيدة إسلامية نقية لم تشبها الشوائب. من ذلك المنطلق

---

(١) يستند هذا الفصل على عدة مراجع حول الموضوع ومن أهمها الملف الفقهي المنشور بجريدة الشرق الأوسط بعدد يوم ١٩٨٢/١١/٥م من إعداد الدكتور/ عبدالحليم عويس.

عملت المرأة المسلمة في المجتمع الأول، وشاركت في كل أنشطته، ولكن بقدر، فالإسلام دين يتلاءم مع الفطرة، ولا يكلف الإنسان بما يفوق قدرته، ولا يكلف الله نفسها إلا وسعها.

عرف الإسلام قدرة الرجل فكلفه بالجهاد، وأسقطه عن المرأة وإن كان سمح لها بمرافقة الجند، والقيام بأعمال التطبيب، والتمريض، وسقاية الجرحى، وعلى هذا المستوى فقد كلف الإسلام الرجل والمرأة بإقامة أركان الدين، وأسقط بعضها عن المرأة اسقاطا دائما، و بعضها اسقاطا مؤقتا.

وعرف قدرة الرجل والمرأة ولتشابههما وتساو يهما كلفهما بالعلم والتفقه في الدين، ولم يسقط هذا التكليف عن المرأة فالقدرات العقلية لها لا تقل بأي حال من الأحوال عن قدرات الرجل، بل قد تتفوق بعضهن في هذا. والسيدة عائشة زوج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كانت فقيهة في الدين، وتروي الحديث. وتجلس للعلم والإفتاء، كما كانت السيدة نفيسة، أونفيسة العلم (رضي الله عنهن أجمعين) ـ كما كانت تسمى ـ تعلم وتفقه المسلمين، ودرس عليها وأخذ عنها أئمة من العلماء.

بهذا التقسيم الدقيق وزع الإسلام التكليفات والأعمال بين الرجل والمرأة، كل حسب قدرته، وكل حسب تكو ينه الفطري والبيولوجي، وكل حسب قدرته العقلية، وهذه مبادىء ثلا ثة نفصلها كما يلي:

١ ـ تقسيم العمل ضرورة لاستمرارية المجتمع.
٢ ـ اختلاف التكو ين البيولوجي للمرأة عن الرجل يفرض أعمالا لكل منهما.
٣ ـ تشابه القدرات العقلية لكل من الرجل والمرأة جعلهما يشتركان في الكثير من الأعمال.

إلى جانب تلك المبادىء فقد وضع الإسلام ضوابط للمرأة والمجتمع بصفة عامة تنظم أمره، وتضمن سلامة مسلكه ومساره وهي:

ـ ضوابط تتعلق بالزي.
ـ وضوابط تتعلق بالاختلاط.

وفي اطار تلك المبادىء والضوابط من منظور التيسير والابتعاد عن التعسير، ما أمكن ذلك، نستطيع أن نضع تصورا إسلاميا لعمل المرأة، وحدوده ومجالاته في المجتمع الإسلامي الحديث تعود به إلى روح الإسلام الأولى، تتوائم مع مقتضيات العصر وتغييراته التكنولوجية والحضارية والحل لهذا الموضوع لا يحتمل التأخير فقد يسبقنا به الزمن، و يفرضه الأمر الواقع وهوما لا يتمناه المخلصون.

أولا: المبادي:

ا ــ تقسيم العمل ضرورة لاستمرارية المجتمع:

يقول محمد بن حسن الطوسي (١٢٧٤) في كتابه الشهير (أخلاق ناصري) الذي كتبه باللغة الفارسية:« إذا ظل كل فرد مشغولا بصنع طعامه وثيابه ومسكنه وأدواته وجميع حاجاته فإنه لن يبقى حيا بسبب عدم استطاعته تأمين قوته وضروراته خلال تلك الفترة الطويلة التي يتطلبها صنع الأشياء الضرورية سالفة الذكر، ومع ذلك فإن تعاون الناس مع بعضهم، وتولي كل فرد حرفة معينة ينتج منها أكثر مما يكفي لاستهلاكه الخاص وتبادل الفائض منها بين الأفراد لمما يجعل الوسائل والسلع الاقتصادية متاحة للجميع، وهكذا نجد أن حكمة الله تعالى قد اقتضت تنويع أنشطة الناس وأذواقهم لكي يحترفوا مهناً مختلفة»(١).

وما يقوله الطوسي منذ عدة قرون يؤكده علماء الاقتصاد والاجتماع ــ وإن كان له السبق في هذا ــ فتقسيم العمل مبدأ متفق عليه بينهم، وتنبع النظرة الإسلامية الصحيحة لهذا المبدأ من منظور أن الناس وإن كانوا متساوين في كرامتهم كأسنان المشط إلا أنهم مختلفون من حيث القدرات، والمواهب، والمقدرة الجسمية، فالذي يصلح لوظيفة قد لا يصلح لأخرى.

واختلاف القدرات يؤدي إلى اختلاف الحِرَف والوظائف. وعليه فإن النظر في تخصيص بعض الأعمال للمرأة، وتخصيص الأخرى للرجل، ليس فيه انتقاص من قدر المرأة وكرامتها، ولا رفع من منزلة الرجل، ولكنه تقسيم للعمل. كل لما يصلح له. فكما أن الرجال لا يصلحون مثلا لحضانة الأطفال

---

(١) م. عبدالمنان، الاقتصاد الإسلامي، أشرف على الترجمة د/ منصور التركي، ص ٧٢.

ورعايتهم ، فإن النساء لا يصلحن لقيادة مدرعة ، أو شق ترعة وإقامة جسر تحت ظروف جوية وطبيعية قاسية . وإن كانت هناك تجاوزات أو استثناء فليست هي القاعدة المتينة التي يمكن أخذها في الاعتبار أو البناء عليها ، ولا يمكن أخذ ذلك إلا من باب تشبه أحد الجنسين بالآخر، وهذا ما يتعارض مع الطبيعة والفطرة قبل أن يتعارض مع مبادىء الإسلام .

٢ ـ اختلاف التكوين البيولوجي للرجل والمرأة يفرض أعمالا معينة لكل منهما :

هناك دراسات عديدة أثبتت أن قدرة المرأة على التحمل لا تقل عن قدرة الرجل على التحمل كثيرا ، ومن هذا المنطلق نادى الكثيرون بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الأعمال ، ولكن أصحاب هذا الرأي نسوا أو تناسوا تكوين كل من الرجل والمرأة التكوين البيولوجي . وقد لا يكون مستغربا إذا علمنا أن الدين الإسلامي وهو دين الفطرة راعى ذلك عندما اسقط عنها بعض التكليفات كالصلاة والصيام خلال أيام معينة تكون قوة المرأة البدنية فيها أقل بكثير منها في باقي الأيام ، وبالتالي فإن الضغط عليها بالعمل خارج المنزل ، أو اسناد أعمال شاقة إليها خلال تلك الفترة يزيد من ارهاقها ، ولا يؤدي إلى انتاجية جيدة ، ويبدو وضوح ذلك إذا أضفنا إليه حاجة المرأة إلى فترات طويلة من العمل الخفيف ، والراحة في بعض الأحيان خلال فترات الحمل ، والولادة ، وفترة النقاهة التي تليها .

وليس معنى هذا أيضا أن المرأة مخلوق ضعيف من ناحية التحمل ، ولكن لها من الامكانيات التي غرسها الله سبحانه وتعالى ما يؤهلها للقيام بأصعب مما تدعى إليه من أعمال أخرى ، فهي بحكم تكوينها العاطفي وما تحمله من حنان تستطيع أن ترضعه لوليدها تفوق ما يمكن أن تعطيه مؤسسة كاملة لرعاية الطفل ،وإذا أضفنا إلى ذلك قدراتها التربوية في تعليم أبنائها ، وقدراتها على تصريف ميزانية الأسرة ، وإجادة فنون الاقتصاد المنزلي يعطيها التفوق على الرجل في تلك المجالات يجعل من الصعب ـ إن لم تكن هناك ضرورة ـ إسناد أعمال أخرى لها ؛ لأن تلك الأعمال ستأخذ بالتأكيد من قدراتها وعملها داخل البيت ولن يستطيع الرجل ، ولن تستطيع المؤسسات تعويض

هذا النقص.

٣ــ تشابه القدرات العقلية بين الرجل والمرأة يجعلهما يشتركان في الكثير من الأعمال:

إذا كانت هناك فروق جوهرية في التكوين البيولوجي والجسماني بين الرجل، والمرأة فإنه لم يثبت أن عقلية المرأة تقل عن عقلية الرجل، ومن هنا تجيء المساواة الحقيقية بينهما في ضرورة التعليم، والتأهيل، والإعداد، وليس التساوي هنا أن تتوحد مناهج التعليم والإعداد لكل منهما، ولكن يجب أن يلاحظ أن ما يعد له الطالب غير ما تعد له الطالبة، فلِكُلٍ نوعٌ من التعليم، وهما ــ الرجل والمرأة ــ يتفقان في الأساسيات، والعلوم الشرعية، ويختلفان في التخصصات فتعلم فنون الاقتصاد المنزلي، وعلوم الادارة المالية، والتربية، وعلم النفس، والتمريض، والطب، والآداب بمختلف فروعها، وأعمال السكرتارية من شأنها أن تعد المرأة لتولي أعمال تتناسب مع طبيعتها، أما أن تتعلم الهندسة الميكانيكية، أو علوم الفضاء، والذرة، وعلوم الزراعة وغيرها من الدراسات الطبيعية، أو التطبيقية، أو التقنية فليس هذا مجالها بل يعد هدرا للموارد والطاقات لأن التعليم والتدريب سواء للرجل أو المرأة يجب أن ينطلق من قاعدة (أي وظيفة لهذا الخريج؟) بما يتمشى وخريطة المهام الوطنية التي سبق الحديث عنها من قبل في المجال الذي نرغب، و يتناسب مع قدرات الطالب أو الطالبة وهو المحدد الرئيسي لمجالات التعليم والتدريب الذي يوجه له كل منهما، ولذا فإن مجالات عمل المرأة يجب أن تحدد أولا، ثم تنسج على منوالها خطة تعليم البنات، فليس الانفصال في مجالي التعليم والتدريب هو انفصال جسدي فقط، ولكنه عدم تطابق في المناهج والأساليب أيضا.

ثانيا: الضوابط:

١ــ ما يتعلق منها بالزي:

الزي بصفة عامة هو أحد الوسائل المعبرة عن حضارة الأمة، وذوقها وأفكارها وحالتها الاقتصادية. وهو نتاج تطور كبير وطويل عبر الزمن البعيد يتأثر بعوامل عديدة منها: الجغرافية، والطبيعية، كما قد تؤثر عليه عوامل

خارجية ، وقد يتعرض للتطو ير ولكن يظل بعد هذا وقبله سمة مميزة من سمات المجتمع ، يبرز شخصيته و يؤكدها ، و يرتبط بعاداته وظروفه . و يرى ــ أبو الأعلى المودودي في كتابه (الإسلام في مواجهة التحديات) أنه «ليس هناك ما يمكن أن نسميه زيا اسلاميا فكل زي هو اسلامي لو توفرت فيه قواعد معينة هي :

١ ــ حدود ستر العورة، وهي بالنسبة للرجال ــ ستر ما بين سرته وركبتيه ، و بالنسبة للنساء ستر كل جسدها ما عدا الوجه والكفين وأسفل القدمين ، ويجب ملاحظة أن تلك حدود ستر العورة فقط وهو ما يجوز كشفه بالنسبة للمحارم وأن المرأة مأمورة بألا تكشف عنهما لغير المحارم»(١) .

٢ ــ نهى الرجال عن لبس الحرير أو التزين بالحلي من الذهب والفضة ، والنهي للرجل والمرأة عن لبس ما ينم عن العجب والتبختر ولين العيش والميوعة .

٣ ــ تطهير الزي مما قد يكون قد علق به من آثار جعلتها بعض الطوائف الدينية غير الإسلامية شعارا لها كالصليب وما شابه ذلك .

والقاعدتان الثانية والثالثة لا خلاف حولهما ، ولكن النقطة الأولى هي قضية خلافية بين الفقهاء ، و يوجز الدكتور/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي مدير جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية القضية فيقول :

(من وجهة نظري وجوب غطاء جسم المرأة كله صحيح ، ولكن مع ذلك احترم الرأي الآخر الذي يرى كشف الوجه والكفين ، فما دامت القضية خلافية فالأمر فيه تيسير ومتسع ، ولا مصلحة للمسلمين في تضييقه ، وكما أنني أرى أن اجتهادي اسلامي فأنا أرى كذلك أن اجتهاد الآخرين اسلامي أيضا ، وأنا أرى أن الآخرين يتفقون معي في أن كشف الوجه والكفين إذا جر ضررا منع سدا للذريعة ، ولتحريم كل ما يؤدي إلى الضرر)(٢) .

وفي حديث للدكتور يوسف القرضاوي يقول : (إن الله أمر بالضرب على الجيوب لا على الوجوه فقال تعالى: «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» وأمر بغض البصر ولو

(١) الملف الفقهي لجريدة الشرق الأوسط المنشور بعدد يوم ١٩٨٢/١١/٥ م .

(٢) المصدر السابق .

لم يكن هناك كشف لما كان هناك غض، وحديث أسماء بنت أبي بكر عندما قال لها الرسول (صلى الله عليه وسلم): «إن المرأة إذا بلغت لا يجوز أن يرى منها إلا هذا وهذا «وأشار إلى الوجه والكفين»، وحديث ابن حزم «فقامت المرأة سفعاء الخدين» فهي اذن رؤي وجهها».. إلى آخر هذه الروايات).

و يرى الشيخ عبد الله العقيل ـــ مدير الشؤون الإسلامية بالكويت[1]: (أن المراد بقوله تعالى: «ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها» أي الكحل والخاتم الذي يقتضي إظهارهما إظهار موضعهما وهو ما ورد صراحة عن ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء والأوزاعي وهو اختيار الطبري والقرطبي والزمخشري والرازي وتابعهم في ذلك ناصر الدين الألباني ومحمد الغزالي و يوسف القرضاوي)[2].

تلك بعض آراء الفقهاء استقاها أصحابها من الحديث والسنة وزاد على ذلك آخرون فوضعوا للكشف ضوابط «كأن يكون الوجه والكفان طبيعيين غير مزينين، ولا باعثين على الفتنة» الشيخ حسنين مخلوف ـــ مفتي مصر الأسبق[3] «وأن يكون كشف الوجه والكفين في حدود عدم التبرج أو الخلاعة أو أي صورة من صور الإفساد» د/ عبدالعزيز الخياط عميد كلية الشريعة ـــ بالجامعة الأردنية»[4] ونزيد على ذلك أن يكون ثوب المرأة أيضا من السعة بحيث لا تظهر مفاتنها.

٢ ـــ ما يتعلق منها بالاختلاط:

و يرى العلامة أبو الأعلى المودودي أن الإسلام من حيث المبدأ عدو للبيئة الخليطة بالرجال والنساء، ولا نظام في الدنيا يرحب بها و يرضى بها ان كان في نظره أدنى أهمية لتماسك نظام الأسرة.

وتؤكد السيدة الفاضلة زينب الغزالي (كاتبة وداعية إسلامية) على هذا المبدأ فتقول:

(الاختلاط الجسدي يحتاج لتنظيم وضبط، ومن هنا كانت الشريعة الإسلامية

---

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.

ضد الاختلاط كمبدأ، وهو لا يسمح به إلا في الحالات النادرة، وفي ظل شروط إسلامية تحول دون أن يتحول إلى الدمار، وحتى الاختلاط في التعليم أو العمل لايسمح به الشرع، ولقد حرم الإسلام خلوة المرأة بالرجل تحريما قاطعا مهما كان مستواهما الخلقي رفيعا أو صالحا، وأقارب المرأة من غير محارمها أولى الناس بهذا التحريم لأنهم يدخلون تحت (الحمو) (الحمو الموت) فهو طريق الهلاك، والحديث الشريف يؤكد هذا و يقول:

«لايخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذي محرم» رواه البخاري ومسلم، ولم تعد ثمة حجة في التعليم أو العمل لوجوب الاختلاط كما كان يزعم بعضهم، فالمملكة العربية السعودية لم تشعر في يوم من الأيام بحاجتها للاختلاط، وفي مصر نجحت كل النجاح تجربة كليات البنات سواء في الأزهر أو جامعة عين شمس أو غيرهما»(١).

ومع احترامنا لرأي السيدة الفاضلة زينب الغزالي واعتزازنا باشارتها إلى نجاح تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التعليم للبنات إلا أننا نرى أن السيدة الفاضلة ضيقت باب الاختلاط إلى حد التحريم كما فعل العلامة المودودي،والمتفق عليه ولا سبيل لمناقشته هو تحريم الخلوة فلا يصح أن يختلي رجل مع امرأة إلا مع ذي محرم، فالرسول الكريم حتى في هذا لم يمنع الاختلاط وإنما وضع له شرطا وهذا يحدث في المجتمعات الإسلامية في حالة الخطبة مثلا وقد تكون تلك هي الضرورة التي قصدتها الكاتبة في هذا الموضوع. و يبقى موضوع الاختلاط محل مناقشة نتعرض له في حديثنا التالي عن مجالات عمل المرأة.

مجالات عمل المرأة:

انقسمت الآراء حول خروج المرأة إلى العمل أو عدم خروجها بين تشدد، وتطرف، واعتدال «فالبعض يرى أن مجال نشاط المرأة الوحيد هو البيت، وتربية الأطفال، والقيام على شؤون الزوج، و يسوقون الحجج التي قالوا إنهم استنبطوها من أحكام الدين ومبادىء الأخلاق ومعطيات علم النفس».

و ينادي الآخرون بأن حق المرأة في العمل يجب أن يكون مكفولا دون قيد،

(١) المصدر السابق.

تأسيسا على قيام المساواة بين الرجل والمرأة وأنها لا تقل عنه ذكاء وعلما وطاقة حيث أثبتت هذه الحقيقة بجلاء وفي جميع الميادين و يدللون على صحة مذهبهم ببراهين علمية وتحليلات منطقية وضرورات اقتصادية واجتماعية.

وهناك فريق ثالث يؤمن بالاعتدال و يرى أن الفريق الثاني يوغل في التطرف و يثير الكثير من المشكلات ولكن لابد من مراعاة مجموعة من الضوابط التي تساعد على الوصول إلى الفائدة المرجوة من مشاركة المرأة في تنمية مجتمعها بمواهبها وانجازاتها وفي نفس الوقت تؤدي واجبها المقدس كأنثى.

والضوابط هي(١):

١ ـــ توفير الوسائل وتوفير المناخ الملائم، إنسانيا واجتماعيا، وتشريعيا، أمام المرأة العاملة للتوفيق بين هاتين المهمتين.

٢ ـــ اختيار العمل الذي يتفق ومقوماتها الخلقية جسمانيا وروحيا،أن تؤدي العمل في المكان الآمن، والوقت الملائم، و بالأسلوب الذي يحفظ عليها كرامتها، ويجنبها المزالق.

٣ ـــ أن تفضي الحاجة الخاصة أو العامة إلى نتائج عملها.

٤ ـــ موافقة وليها أيا كان أو زوجا على أن يكون الاعتبار الأول هو مدى رغبتها أو عزوفها عن العمل.

٥ ـــ أن تعد المرأة اعدادا نفسيا وفكريا بما يجعلها على وعي تام بنمط السلوك الذي يجب أن تسير عليه رعاية للقيم والمبادىء والأعراف الأصيلة التي تدعو إلى الاحترام والتقدير.

ونحن لا نرى بأسا في الأخذ بالرأي الأخير والذي يميل للاعتدال وقد بدأت بعض الجهات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية تسعى لتشغيل المرأة في مجالات محددة، و بضمانات عديدة في حدود الشريعة السمحة، والمجالات التي يمكن للمرأة أن تعمل فيها ـــ إذا استطاعت المواءمة بين واجباتها الأسرية وعملها، كثيرة ومتنوعة، والأمل معقود على أن مشاركة المرأة في الخدمة العامة سوف تعطي نتائج

---

(١) المصدر السابق.

حسنة في هذا الاتجاه الصحيح.

عمل المرأة في اطار التجربة:

لم يمارس عمل المرأة وفقا للضوابط التي ذكرت، أو من خلال مفهوم إسلامي إلا في أضيق نطاق، ولكن ما تمت تجربته والخوض فيه هو اطلاق حرية عمل المرأة، وفي كافة المجالات دون تلك الضوابط.

ولعل القارىء يذكر أننا أشرنا في بداية هذا الفصل إلى أن المجتمع الإسلامي الأول لم تشغله قضية عمل المرأة إلا أن البعض يصر على أن يصور عمل المرأة المسلمة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة على أنه قضية العصر، أو قضية حياة، أو موت، و يطالبون بتغيير النظرة إلى عمل المرأة، وإفساح جميع المجالات أمامها بلا استثناء للعمل، وإلا فإن في ذلك تعطيلاً لطاقات الأمة.

ولنا أن نتساءل ماذا حدث لكي يبقى خروج المرأة للعمل قضية تختلف فيها الآراء وتتعدد؟!

باستقراء الوقائع التاريخية يمكن ارجاع ذلك إلى أمرين:

الأمر الأول:

فهم خاطىء لقضية التطور والتنمية التي حدثت في الغرب، ومحاولة التشبه بما هو قائم في الغرب، وكأنه هو المقياس الصحيح أو الوحيد للتطور والتقدم، فلو امتطينا سيارات فارهة وخرجت نساءنا كاشفات عاريات، وعملن مع الرجل في كافة المجالات فإن ذلك في نظر المنبهرين بتقدم الغرب هو التطور، على أن التقليد الأعمى ما هو إلا نتيجة عن مركب نقص في المقلد، فإن عدم فهمه لطبيعة المجتمعات الغربية، ولتاريخها، ومقارنته بالمجتمعات المسلمة المعاصرة أدى إلى وقوعه في هذا المأزق.

والمرأة في الغرب خرجت إلى سوق العمل لعوامل عديدة:

١ — الثورة الصناعية، وقيام عدد كبير من المصانع جعل سوق العمل في حاجة إلى العديد من الأيدي العاملة، حتى إنهم اضطروا في بادىء الأمر إلى تشغيل الأطفال، ثم إلى تشغيل النساء

٢ــ قيام حروب طاحنة كبرى فقدت أوربا خلالها العديد من الرجال، مما جعل هناك خللا في التوازن بين عدد النساء وعدد الرجال، ودفع بكثير من الأرامل من النساء للعمل للتكسب تحت إلحاح الحاجة.

٣ــ التقاليد الاجتماعية، وجنوح الغرب إلى المادية، ونظرته الخاطئة للحرية، كل ذلك جعله ينظر إلى عمل المرأة من الناحية المادية فقط، وتناسى الكثير من المعطيات الأخرى التي يجب مراعاتها، والدليل على ذلك أنّ المرأة في أوربا لم تعط من حرية في التصرف في أموالها وحريتها في كثير من أمورها إلا بمشورة ورأى زوجها، حتى اسمها تفقده بمجرد الزواج، وتنتمي إلى عائلة زوجها.

إذن ما أخرج المرأة الغربية من بيتها هو الضرورة والحاجة إلى سد ثغرة في القوى العاملة، ولكن ما الذي يخرج المرأة المسلمة من بيتها؟ يقول البعض إن هناك ثلاثة عوامل أدت إلى ذلك.

ــ «العامل الاقتصادي، ورفع مستوى الأسرة.

ــ تأكيد دور المرأة في المجتمع، ومشاركتها في بنائه.

ــ تقلب الحياة الزوجية في معظم الأحيان»(١).

واقع الأمر يؤكد على أن خروج المرأة في بعض المجتمعات الإسلامية إلى سوق العمل بهذا الشكل الواسع أدى إلى بطالة مقنعة بين العاملين، وسد بعض منافذ العمل أمام الرجال، بالإضافة إلى أن دخل المرأة العاملة لايكاد يكفي مصروفها الشخصي، ورسوم دار الحضانة لوليدها، بالإضافة إلى عدم الجدية في العمل، و يشير المودودي إلى ذلك بقوله:

«إن في مصر يبلغ مجموع النساء الشاغلات لمختلف مناصبها ١١٠ ألف امرأة ــزادت بالتأكيد حاليا ــ أثبت أغلبيتهن عدم جدارتهن لما قمن به من الأعمال، وليست قدرتهن تزيد أكثر من ٥٥٪ بالنسبة لقدرة الرجال».

والأمر الثاني:

موقف بعض علماء المسلمين المتشدد من عمل المرأة من منطلق درء للمفاسد،

---

(١) المصدر السابق.

وهو موقف نحترمه لهم ، ولا نقفه بالضرورة معهم ، جعل هؤلاء العلماء يتجهون إلى التضييق وعدم التيسير مما ترك في فترة من الفترات انطباعا عند بعض الناس بأن المرأة متاع يوضع في البيت لخدمة الرجل ، ومن ثم فلا ضرورة لتعليمها ، فنشأت أجيال منهن جاهلات أغلقت عليهن الأ بواب والنوافذ ، حتى لكان يقال : إن المرأة لا تخرج من باب بيت زوجها إلا إلى القبر.

ساهم هذا الموقف في جعل المجتمعات الإسلامية التي فتحت نوافذها على تيارات الغرب المتقدم تسعى إلى التطرف ، وتتبنى أسلوب معيشة الغرب ظنا منها أنها الوسيلة المثلى للتقدم ، فنودي باسقاط الحجاب ، وتحرير المرأة . وتطورت الدعوة إلى أن تصبح المرأة مشكلة ، وخروجها قضية . فماذا فعل الغرب بالمرأة؟! دعونا نستعرض ذلك بإيجاز في الفصل التالي :



ماذا فعل الغرب بالمرأة؟

لعل من المسلمات أن الاختلاف البيولوجي والقدرات العاطفية للمرأة أدت بها إلى أن تكون نموذجا إنسانيا متميزا عن الرجل.

والمرأة وهي تمثل الركيزة الثانية للجنس البشري تكون بذلك صنوا للرجل في الكرامة الإنسانية، إذ لا تمييز بين الرجل والمرأة في طبيعة التكوين الإنساني، ولكن يظل لكل منهما مدلوله الخاص به تعبيرا وإحساسا ومعنى. وإذا كان الرجل قد استطاع أن يوظف مدلوله في خدمة مجتمعه فكذلك المرأة تستطيع أن توظف مدلولها في خدمة مجتمعها.

وقد عالج كثيرون من مفكري العالم على مر العصور قضية المرأة في المجتمع، وعرضوا لأفكار وآراء خضع بعضها لمعتقدات سائدة، وتقاليد متوارثة، وانطلق البعض الآخر إلى دحض وتفنيد تلك التقاليدوالمعتقدات، و وصل إلى نتائج يعتقد في صوابها، ومع ذلك ظل الفكر العالمي في جميع العصور بين مد وجزر حول موقف المجتمع من المرأة، كما أن الحضارات المختلفة والديانات المتباينة وقفت من المرأة مواقف متغيرة بتغير القيم والمفاهيم التي سيطرت على تلك الحضارات والديانات، وإن كان بعضها قد حقرها صراحة وأدان انسانيتها بوضوح.

خذ مثلا الحضارة الهندية والديانة البوذية فقد أنكر المجتمع الهندى إنسانية المرأة، واعتبر أن الوباء والجحيم والسم والأفاعي والنار خير من المرأة، كما أن الحوار الذي دار بين «بوذا» وتلميذه «أنانده» عن المرأة يدل على أى مستوى حقير احتلته المرأة في الديانة البوذية. ولا يختلف موقف الحضارة اليونانية من المرأة كثيرا عن ذلك رغم المساهمات العظيمة في العقل والمنطق والفلسفة والمعارف التي قدمتها تلك الحضارة للإنسانية، وكذلك حذر أحبار اليهود في مواقف عديدة من خطر المرأة وشراستها، وذهبوا في الحط من مكانتها وتحقير إنسانيتها مذهبا جعلها في نظرهم خطيئة ما بعدها خطيئة، ولم يكن حظ المرأة عند قساوسة المسيحية بأفضل من ذلك؛ إذ أنزلوها منزلة الرقيق تباع وتشترى، ودفنت المرأة حية في جاهلية العرب.

وجاء الإسلام بشريعته وقيمه وأخلاقياته فأعطى للمرأة كرامتها، وضمن حقوقها، وعزز مكانتها، فأضحت الشريعة الإسلامية بذلك الشريعة الوحيدة التي أكدت إنسانية المرأة، وركزت على وظيفتها في الحياة، وأوضحت دورها الهام في المجتمع.

ثم كان انبهار نفر من مفكري العالم العربي والإسلامي بالحضارة المعاصرة بكل بهرجها وأبهتها، و بزينتها القشيبة، ذلك الانبهار الذي جاء مصاحبا للغزو الثقافي القادم من وراء الحدود بكل صوره وألوانه الذي تعرضت له، وما تزال تتعرض له الأمة الإسلامية قاطبة من كلّ جانب، وفي الوقت الذي عانى فيه البعض من هذا الانبهار وآثاره تقوقع نفر آخر من قادة الوعي، ورواد الفكر وانكفأ على نفسه، و بين الانبهار والتقوقع برز فكر يتعرض لوضع المرأة في المجتمع المسلم و وظيفتها فيه، ولم يخرج عن اتجاهين: الأول يدعو إلى تحريرها ومساواتها بالرجل متشبها في ذلك بالغرب، ومقلدا له ومسايرا لعاداته وعاشقا لأسلوب حياته. والثاني يطالب بتقييد حركتها وتعطيل فعاليتها، وتقليص مسؤوليتها، وكبح جماحها. وإذا جاز لنا أن نشير إلى هذين الاتجاهين فإننا نفعل ذلك لأننا نريد أن نجد لأنفسنا خطا وسطا لا تفريط فيه ولا إفراط، نريد أن نخط طريقا يجعل المرأة المسلمة تعمل في المجتمع بصورة فعالة، تستثمر طاقتها، وتستفيد من قدراتها في سياج العقيدة الإسلامية السمحة، وأخلاقياتها كما جاءت في الكتاب والسنة.

ومن المهم أن نؤكد بادىء ذي بدء أن دور المرأة المسلمة في مجتمعها لن يكون فعالا، ولا مستثمرا، ولا مستفادا منه ما لم يكن متمشيا مع صلاح المجتمع، ومتجانسا مع هبة الطبيعة للأنثى وخصائصها، ومميزاتها حتى وإن بدا للبعض أن في ذلك حجرا على المرأة، وتجاوزا لما جرى عليه عرف المطالبين بحقوقها بمعنى أننا نريد الحديث عن مهمة المرأة المسلمة في الحياة أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا وموضوعيا بما فيه صلاح مجتمعها وبما لا يخالف تكوينها الفسيولوجي والنفسي لوجود علاقة وثيقة بين ذلك وصلاح المجتمع،إن أريد أن يكون للمرأة دور فعال ورائد.

كما أن الحديث عن المرأة باعتبارها فرداً معزولا عن المجتمع، وعن قائمة الأولويات والمهام الاجتماعية فيه قصور واضح عن الموضوع، واستكماله، ضرورة لا يتم الواجب بدونها.

ومن المهم أن يطرح المخلصون من مفكري العالم الإسلامي المعاصر تصوراتهم وأفكارهم حول فعالية دور المرأة المسلمة في مجتمعها بصورة جدية و واضحة ؛ لتنال اهتمام المرأة الناضجة ، وتثير انتباه المهتمين بشؤونها في المجتمعات المسلمة لتناقش بحرية وعمق في اطار المبادىء والقيم الإسلامية ، لتتحرك الأمة بأكملها حركة ثابتة وناضجة في الاتجاه الصحيح .

ومن المهم كذلك أن تكون التصورات والأفكار المطروحة واقعية وعملية ، تأخذ في ثناياها طبيعة العصر، ومستلزماته ، وظروف الحياة ومتطلباتها ، فخير للأمة أن تأخذ بزمام المواقف من أن يفرض الزمن عليها مواقف لا تملك مجابهتها .

ولكي يأتي الحديث عن المرأة المسلمة واقعيا ومبصرا فإن من المنطق أن نبدأه باستعراض موقف المجتمعات الغربية المعاصرة من المرأة ، لأن المرأة الغربية تمثل مصدر انبهار، ورمز تقليد لبعض من النساء المسلمات والمثقفات منهن على وجه الخصوص ، هذه حقيقة يجب أن نعترف بها ، وإن لم توافق هوى البعض منا ، أو لم يتقبلها باستحسان .

لنبدأ الحديث إذن مع الجانب الذي يطالب بحرية المرأة تيمنا بما وصلت إليه المرأة في الغرب من حرية ومساواة علنا نستطيع الاجابة على التساؤل الذي جعلناه عنوانا لهذا الفصل ، وذلك من خلال التعرف على الواقع الفعلي للمرأة في المجتمعات الغربية المعاصرة ، على أن نستكمل بإذن الله استعراض باقي جوانب القضية في الصفحات التي أفردناها لعمل المرأة المسلمة .

على أي حال ، يقول دعاة حرية المرأة إنها كالرجل تماماً لها مثل ما له من الحقوق ، وعليها مثل ما عليه من الواجبات ، وإلى هنا قد يبدو الكلام منطقيا ولا غبار عليه ، ولكن ما ان يسترسلون في توضيح مقصدهم وما يعنونه بكلامهم حتى تجدهم يُفْضُون إليك بحديث مسهب عن المرأة ، وكأنها رجل في صفاتها ، وفي قدراتها وفي مسؤولياتها وفيما هو مطلوب منها ، بمعنى أنهم يقفون في مواجهة مع طبيعة التكوين البشري ، والنفسي للمرأة بتجريدهم لها من أنوثتها وجعلها امرأة «مسترجلة» تحمل الأثقال ، وتعاني ، وتشقى ، وتتعذب من أجل لقمة العيش ، وهو ما لم تخلق المرأة من أجله .

ولسائل أن يسأل : ماذا تكون النتيجة ؟

أذكر أني كنت أنا وزميل لي في إحدى حافلات النقل العام في مدينة نيو يورك أثناء رحلة الغربة من أجل العلم، وكانت الحافلة مزدحمة، وفي إحدى المحطات انضمت إليها مجموعة من الركاب كان من ضمنهم نساء بدا عليهن التعب والنَصَب ولعدم وجود مقاعد خالية في الحافلة، ظللن واقفات بملل وضيق، جعل اثنتين منهن تبديان رغبتهما لشابين من الرجال الجالسين كي يتنازلا عن مقعديهما اليهما، لكن الرجلين لم يتحركا، ولم يعيرا رغبة السيدتين أي اهتمام، مما دفع احداهما ـــ وكانت تبدو في منتصف عمرها ـــ إلى أن تنهال على الرجلين بخاصة، والرجال عموما تقريعا وتأنيبا بصورة قاسية أثارت انتباه معظم ركاب الحافلة، فانبرى لها أحد الرجلين قائلا في هدوء شديد: ما دمتن تطالبن بالمساواة فعليكن الوقوف والمعاناة مثل الرجال تماما.

وجاء وقع كلمات الرجل قاسيا لمسنا آثاره على وجوه من كان في الحافلة من النسوة، وانتهى الموقف بتجهم وجه السيدة الغاضبة، وإصرار الرجلين على عدم الوقوف.

قد نسمي تصرف الرجلين «قلة ذوق» أو استهتاراً بأبسط قواعد اللياقة والأدب، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر رد فعلهما تجاه صرخات مساواة المرأة بالرجل التي تنادي بها منظمة كبيرة لها فروع عديدة في شتى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، وتتخذ من مدينة نيو يورك مقرا رئيسيا لها.

هل معنى هذا أن الرجال في الغرب في مجملهم لم يستسيغوا بعد صرخات المساواة والحرية التي ينادي بها الجنس الآخر؟ نعم بل حتى السيدات العاقلات في الغرب لا يقفن جميعهن خلف تلك التقليعة، و يكفي الإنسان أن يتابع بعض ما يكتب في رسائل القراء إلى كبريات الصحف الغربية ليجد القرائن والأدلة التي تشير لا إلى استياء بعض النساء الغربيات من دعوة الحرية والمساواة، بل حتى من تركن بيوتهن للعمل خارجها وما يترتب على ذلك من إهمال ملحوظ في تربية النشء والعناية به.

ولا أدرى لماذا لا يزال بعض مفكري الأمة من رجال ونساء يصرون على المرأة المسلمة أن تلهث خلف المرأة الغربية في كل شيء لتأخذ عنها عاداتها، وتقاليدها، وزيها، وأسلوب حياتها؟؟

لا أدري لماذا لا يبصر دعاة المساواة والحرية في المجتمعات المسلمة واقع المرأة في الغرب وما وصلت إليه من شقاء وعناء !؟

لقد جنى المجتمع في الغرب على المرأة وسخرها لغير ما خلقت له وسلب منها أنوثتها وهي أغلى ما تملك، واستخدمها بصورة مبتذلة وهي في أوج نضارتها وشبابها لتسويق المنتوجات في برامج الاعلانات التليفزيونية من صابون الحلاقة لزجاجة البيبسي كولا.

لقد اعجبتني لفتة للشيخ محمد متولي الشعراوي في إحدى ندواته المذاعة والتي نشرت في كتيب صغير بعنوان «المرأة كما أرادها الله» عندما أخذ يقارن بين المرأة المسلمة والمرأة الغربية.

يقول الشيخ الشعراوي:

«إن المرأة في (البيئات الغربية) تحوم حولها الضجة ما دامت في نضارتها، وما دامت في كامل أنوثتها وتوظف الوظائف الرائعة الراقية، ولكن حين يتغضن وجهها، وحين يبيض شعرها، و يذهب بهاؤها تغسل الأطباق، ولا يوجد ولد ــ حتى من أبنائها ــ يحن عليها؛ لأنهم كانوا يأخذونها زينة، كانوا يأخذونها متعة، لما ذهبت نضارتها وجمالها انتهى كل شيء، وربما تمر الأعوام الكثيرة والولد لا يرى أمه، ولا يعرف كيف تعيش، وربما ذهبت إلى ملجأ من الملاجيء لتعيش فيه، لماذا؟ لأنه في سن ١٤ يقولون للبنت اذهبي، اكسبي معاشك بنفسك، و يقولون للولد هيا اكسب معاشك، إذن فلم يذوقوا منهم الحنان، ولذلك فهؤلاء معذورون في أن يجعلوا لها عيدا سنويا يسمونه عيد الأم، عندهم جفاف بين الأمومة و بين البنوة إلا في يوم واحد في العام، حيث تستطيع الأم أن ترى فيه أولادها.

ونحن ليس لدينا عيد أم، فكل لحظة من اللحظات عيد أم، وعندما تكبر و يبيض شعرها تزيد في نظرنا جمالا، وتزيد في نظرنا إعزازا، وندخل لنقول لها: (أنت لا تعملي أي عمل أنت تجلسين فقط على فرشة الصلاة)، و يترضاها الكل، الولد يترضاها، والحفيد يترضاها، وتصبح سيدة البيت الموقرة، إذن في الغرب هم معذورون في أن يبحثوا عن عيد للأم، ولكن نحن لا، كل لحظاتنا أعياد فتشريعنا كالآتي:

«توصيني بمن يارسول الله فيقول (صلى الله عليه وسلم):[أمك ثم أمك ثم أمك] هذا هو الدين الإسلامي، أما الغرب فالمرأة فيه تحتاج إلى أعياد يتذكر فيهاالولد أمه، فيحضر لها هدية، أما نحن فعيدنا في كل لحظة؛ حيث لا يخرج الواحد منا من بيته إلا بعد أن يقبل يد أمه، و يسألها الدعوات، ويجلس عند قدميها، و يسألها عن صحتها وكلما أبيض شعرها وكلما زادت في الكبر تزيد في قلبه حبا وهياما وعشقا، هذا هو وضعنا بالنسبة للمرأة»[١] أ. هـ

تلك كانت كلمات الشيخ الشعراوي، واعتقد أن ما ذكره صحيح، فمن عاش في الغرب يعرف ذلك الواقع المر الذي حصد تفككا في العلاقات الأسرية، واضمحلالا في الروابط والوشائج حتى بين الأشقاء. إن من يعيش المجتمع الغربي سيلمس ظواهر التفكك الذي اعترى الروابط الأسرية في العائلة الواحدة، وسيجد أن المرأة عندما دفع بها إلى العمل خارج بيتها باسم حريتها حمّلت أكثر من طاقتها، وتحملت فوق امكاناتها، وكان ذلك كله على حساب بيتها وأسرتها.

لقد جنى المجتمع في الغرب على المرأة عندما أخرجها من بيتها، ودفع بها في أتون معركة العمل بغير ضوابط، و بدون انضباط، فأهملت بيتها، ولم تعتن بتربية أطفالها العناية المتكاملة، ولم تمنحهم حنان الأمومة، فجنت منهم عقوق البنوة، ولم يهدأ للمرأة في الغرب بال، فهي في صراع نفسي مع متطلبات العيش، ومطالب الحياة من جانب، ومشاعر الأمومة واستشعار الأنوثة من جانب آخر.

لعلي أذكر بهذه المناسبة قصة قرأتها للدكتورة عائشة عبدالرحمن «بنت الشاطىء» عندما زارت صديقة لها غربية تعمل استاذة في إحدى جامعات أوربا أظنها النمسا. وجاءت تلك الزيارة في يوم العطلة الأسبوعية، ففوجئت بنت الشاطىء بصاحبتها الأستاذة الجامعية وقد أقبلت على القيام بأعمال بيتها من غسل وطبخ وتنظيف بشوق واضح، وحماس ملحوظ إذ كانت منهمكة بصدق، لا ساخطة ولا متململة، ولكن مقبلة على عملها حَفية به، وبنت الشاطىء ترقبها في دهشة كبيرة، يبدو أنه فضحها عند صاحبتها، فضحكت الأستاذة الأوروبية وقالت لبنت الشاطىء: لماذا تستغربين من عملي هذا؟ إنك لا تدركين مدى سعادتي به، إنه

(١) محمد متولي الشعراوي ــ المرأة كما أرادها الله ــ مكتبة القرآن ــ القاهرة ١٩٨٠م ص ٢٧ ــ ٢٨.

محاولة مني كي أحافظ على المرأة في داخلي . تصوروا إنها تريد أن تستعيد أنوثتها من خلال قيامها بواجباتها المنزلية ولو للحظات .

قد لا يكون ما قالته السيدة النمساو ية لصديقتها بنت الشاطىء انعكاسا لرأي كل امرأة في الغرب، ولكن الذي لا نشك فيه هو أن الأستاذة النمساو ية عبرت بصدق عن حالة فقدان الذات التي تعيشها المرأة في الغرب بصفة عامة، إذ أضحت صنفا ثالثا فلا هي أنثى ولا هي رجل .

بقى أن نقول إن ازدهار صناعات مساحيق التجميل والعطورات والروائح، وتنافس بيوتات الأ زياء النسائية على إبراز مفاتن المرأة بتعريتها قائم في الغالب الأعم و بدرجة ملحوظة على استغلال نفسية المرأة الغر بية، وشعورها الجامح في أن تثبت لنفسها أنها امرأة، وأن عليها أن تستعيد أنوثتها التي هر بت منها بفعل عملها الدائم بين الرجال واختلاطها المطلق بهم .





الاختلاط والزي
من قضايا المرأة المسلمة في المجتمع المعاصر

لقد حرصنا أن تكون بداية بحثنا عن عمل المرأة في المجتمع المسلم متبوعا باستعراض الواقع المعاصر للمرأة في الغرب، وذلك لأنها أصبحت وهي في قمة تحضرها مثلا يحتذى، ونموذجا تهوى إليه الأفئدة الفارغة إلا من التقليد والمحاكاة.

وقد تعرفنا في الفصل السابق على ما فعلت الحضارة الغربية بالمرأة في عقر دارها، وأوضحنا الصراع النفسي الذي تعيشه المرأة الغربية مع مجتمعها، وكيف أنها تشعر بأنها بين فكي الرحى فهي مطالبة بكسب عيشها بالعمل خارج بيتها لتؤمن حياتها من جانب، وتخضع بحكم الغريزة من جانب آخر إلى تلبية نداء الذات وشعور الأنثى في داخلها.

وإذا كان حديثنا في ذلك الفصل عن المرأة الغربية جاء مقتضبا، وتعرض بصورة أساسية إلى سلبيات الحضارة المعاصرة على المرأة في المجتمع الغربي فإن من الإنصاف الإشادة بالمواقف الإيجابية التي وقفتها تلك الحضارة في مناحي الحياة الأخرى، والتي يجب علينا أن نتبصرها ونعي أبعادها كي نستفيد منها في الارتقاء بالانتاجية، والنهوض بالفعالية في مجتمعاتنا الإسلامية.

ولقد سألت نفسي بعد أن قرأت ما كتبت عن المرأة الغربية:

ألا تستطيع المرأة أن تكسب عيشها كما يكسبه الرجل شريفاً وتحافظ في ذات الوقت على أنوثتها وذاتها؟! وتساؤل كهذا يختلف القراء الكرام في محاولة الإجابة عليه. فربما يرى واحد أن لا تعارض بين عمل المرأة خارج بيتها، واختلاطها بالرجال و بين محافظتها على أنوثتها وذاتها، وربما يقول آخر: إن واقع الحال ومجريات الأمور، ونتيجة التجربة في الغرب أثبتت غير ذلك.

وإذا جاز لي أن آخذ طرفا مع أحد الرأيين أجدني منحازا إلى الرأي الآخر لا لأنني سأطالب بأن لا تخرج المرأة من بيتها للعمل على الإطلاق، ولكن لأنني أدركت أثناء دراستي في الغرب مدة تزيد عن خمس سنوات عشت خلالها في المجتمع الأمريكي ــ وهو قمة المجتمعات الغربية تحضرا ــ أن المرأة هناك عندما تنازلت بصورة حاسمة

عن حقوقها كأم وربة بيت سمحت بذلك للرجل أن يسلبها أنوثتها، و يفقدها حق التمتع بها، والاستمتاع بمشاعرها وأحاسيسها، ويجعل منها امرأة بين بين وقد بينا ذلك بصورة واضحة في فصل «ماذا فعل الغرب بالمرأة»(١).

إن اختلاط المرأة بالرجل بصورة منتظمة ودائمة يؤثر ولا شك على مفاهيمها في الحياة و يعجل وضعها الاجتماعي متأثرا به، فعندما يفرض عليها المجتمع أن تتخلى عن وظيفة الأمومة وتربية النشء ــ وهي الوظيفة الطبيعية والرئيسية للمرأة ــ فإنه يبعدها بذلك عن أهم مصدر من مصادر الحنان والعطف، و يبعدها عن أهم مورد من موارد الرقة والدلال، والحنان والعطف والرقة والدلال عناوين الأنوثة، ورمز وجودها، وأبسط صفاتها وخصائصها.

وعندما أشرنا في الفصول السابقة إلى أن الاختلاف البيولوجي والقدرات العاطفية عند المرأة أدت بها إلى أن تكون نموذجا إنسانيا متميزا عن الرجل، نريد أن نؤكد على المدلول الأنثوي للمرأة، وأهمية عدم انحرافه أو تغيير مساره عندما يوظف لخدمة المجتمع بالطرق والأساليب التي حددتها طبيعة التكوين البشري للمرأة.

ولكن ما مدى تأثر النموذج البشري بالهيكل الاجتماعي الذي يعيش فيه، ونوعية العمل الذي يقوم به، وما ارتباط أحدهما بالآخر؟

تلك تساؤلات تعنينا الإجابة عليها، ولا نستطيع تجاهلها لأنها تصب في معين ما نحن بصدد التعرض له.

لا نشك أبدا في أنه من المحتمل أن تتأثر الصفات البيولوجية للنموذج البشري بالبيئة الملتصقة بذلك النموذج، و بنوعية العمل الذي يمارسه، و بالمحيط الذي يتعايش معه، خذ مثلا شابا تربى وترعرع في أسرة كل أطفالها من الإناث، وفتاة تربت وترعرعت في أسرة هي الأنثى الوحيدة بين إخوانها من البنين، ستجد أن الشاب قد اكتسب بعض صفات أخواته الإناث فهو في الغالب الأعم رقيق المعشر، خافض الصوت عند التحدث، وقلما يبدي عنفا حتى عندما يتشاجر؛ لأنه «تربية بنات» كما ينعته بعض الناس في حالات عدم رضاهم عنه. وستجد أن الفتاة الشابة قد كسبت هي الأخرى بعض صفات إخوتها الذكور، فتلاحظ عليها في الغالب

---

(١) راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب ص ٨٧.

الأعم أنها فقدت بعض رقتها ونعومتها، واستبدلت بذلك بعضا من الخشونة والصلابة.

إن هذين المثلين ليسا مدخلا لنظرية اجتماعية نفرضها على القارىء الكريم، ولكنهما مدخل لواقع نعرضه عليه لنخلص به إلى القول بأن الاختلاط الدائم والمنتظم للمرأة بالرجال يكسبها صفاتهم، ويمنحها مميزاتهم، و يؤثر على مفاهيمها، فامرأة تعمل مع مجموعة من الرجال سوف يجعلها تكتسب شيئا من صفاتهم، كما أن احتكاكها بهم سوف يترك آثاره على شخصيتها سلبا وإيجابا.

لقد ظلت صورة المرأة اليابانية في ذهن الكثيرين تحمل لمدة طو يلة معالم المرأة الرقيقة، والقسمات المشرقة، وترسم لوحة رائعة لسحر الشرق ورقة الأنثى فيه، وهي تلتف في رداء «الكيمونو» الحريري الزاهي الألوان، فلما خلعته واستبدلت به لباس المرأة الغر بية، وانخرطت في العمل المضني جنبا إلى جنب مع الرجل، اكتسبت بعضا من خشونته وصلابته، وفقدت في المقابل الكثيرمن رقتها وأنوثتها.

والحديث عن الاختلاط يذكرني بحوار داربين العلاّمة أبي الأعلى المودودي رحمه الله وصديق لي آخر حول المرأة يخص النقاب والاختلاط، حضرته مستمعا لا مشاركا فيه، وكان ذلك منذ سنوات، ولكن العقل اختزن كما يبدو بعض ما دار في ذلك الحوارمن أفكار ربما من المناسب الآن مشاركة القارىء الكريم فيها.

قال الرجل للأستاذ المودودي تعليقا على رأيه في عدم كشف المرأة وجهها حتى لا يفتن الرجال بها:

ولكن ما أدراك يامولانا أن الفتنة غير مطلو بة للجنس البشري. ألا يمكن أن تكون الفتنة أداة تمحيص وتمييز؟. أو ليست الفتن حصاد المنافقين كما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟.

إنني اعتقد يامولانا أن للفتنة مهمة اجتماعية، ودوراً إيجابياً بنفس القدر الذي ترى به أنت أن كشف وجه المرأة قد يسبب فتنة لبعض الأفراد.

إن رؤية الرجال للنساء في حدود اللباس الشرعي الذي توجبه النصوص، واللقاء بين الجنسين في الحدود الصحيحة التي تجيزها أحكام الشريعة الإسلامية الثابتة في الكتاب والسنة يتيحان للمجتمع حياة صحية خالية من أمراض وخيالات الوحدة

التي يفرضها النقاب الشامل ومنع اللقاء منعا كاملا .

ثم كيف نتزاوج يامولانا إذا كنا لا نرى النساء أبدا ، ولا نختلط بهن اختلاطا يسيرا يؤدي مهمة التعرف والانتقاء من غير أن يؤدي بنا إلى ما حدث بالغرب من اختلاط فاضح ، وعري مهين .

بالطبع لم يستطع الصديق اقناع الشيخ المودودي رحمه الله ، وأصر على رأيه من أن النقاب وعدم الاختلاط يحولان دون الفتنة ، وأصر صديقي على موقفه بأن رأي العلامة المودودي لا يمكن أن يكون أحسن الآراء رغم حبه للمودودي ، وتقديره العظيم لعلمه وجهاده .

وكان صديقي يعرّف الاختلاط بأنه وجود رجال ونساء في مكان واحد في وقت واحد كمجموعات و يؤكد أن الخلوة بين الرجل والمرأة هي التي يجب أن نحول بينها ، ولا نسمح بها في مكان واحد ونرفضها شكلا وموضوعا ، لأنها محرمة شرعا ، لكنه لم يكن يرى بأسا بالاختلاط الجماعي من أجل الغايات العامة الشريفة ضمن إطار واضح وصريح ، وكان يضرب الأمثال من حياة الرعيل الأ ول في الإسلام ، فيذكر أم عمارة رضي الله عنها وهي تذود عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في معركة أحد ، وعائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) في موقعة الجمل ، والمرأة المسلمة التي حاجّت عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمام جموع المسلمين في المسجد .

وكان صديقي يرى أن عمل المرأة يجب ألا يؤثر على أنوثتها المرجوة في مجال الألفة الأسرية ، و يرى مع ذلك أن الاختلاط المطلق للنساء بالرجال سوف يؤدي إلى تطبع بعاداتهم ، يؤذي أنوثة المرأة ، وفحولة الرجل ، ولذلك فهو يرفض الأعمال التي تؤدي إلى اختلاط دائم ومطلق بين الرجل والمرأة .

والكل يتفق مع هذا الصديق في موقفه من الخلوة ومن تأثير الاختلاط المطلق على الحياة الأسرية وألفتها ، لكن حديثه مع المودودي رحمه الله أثار قضيتي الحجاب والاختلاط ، وهما من القضايا المهمة التي يجب على الأمة أن تعالجها بحكمة ، و بعد نظر ؛ لأن الزي في المجتمع المسلم وزي المرأة على وجه الخصوص هو تعبير واضح ، ورمز مفهوم لالتزام المجتمع بقيمه ومبادئه ؛ ولأن الزي الذي ترتديه المرأة في غالبية المجتمعات المسلمة حاليا مر بمراحل عديدة أخذ يتقلص معها ، ومع الزمن ، ومع الغزو

الفكري الذي تعرضت له تلك المجتمعات حتى غدا يستر المرأة ولا يسترها. ومن الأجدر بالأمة ورجال الفكر والعلم وعلماء الدين فيها ــ بل ومصممي الأزياء العمل على إبراز نماذج متطورة، وعملية للحجاب الإسلامي يقتنع بها الرجال، وتقبلها المرأة، ولا تتعارض مع الأسس الإسلامية الصحيحة والأصيلة لتكون بديلا لما هو قائم في مجتمعاتنا الإسلامية، إذ أنه لباس لا يستر بالضرورة مفاتن المرأة، و يبدو أحيانا أكثر اغراء تبعا لطريقة ارتدائه. إن هذا الأمر يلح بصفة خاصة على علماء الدين، وموجهي الأمة للأخذ بزمام المبادرة بما يتمشى وظروف العصر وملابسات الزمان بدلا من أن تفرض على مجتمعاتنا مبادرات تنزلق معها المرأة المسلمة بعاطفتها، وعندها لا ينفع الندم.

إن الاختلاط الدائم والمطلق يزعزع الوئام العائلي، و يقلق كيان الأسرة النفسي، و يؤثر على مهمتها الأساسية التي تتحدد في المحافظة على التآلف والسكينة والمودة والرحمة في العائلة الواحدة ومن ثم في المجتمع، فالناس ليسوا سواء في كل شيء، والنساء أنماط في الجمال، وفي الفكر، وفي الحيوية، وفي الأنوثة، وكذلك الرجال أنماط في أخلاقهم، وقدراتهم، وفي حالة الاختلاط الدائم والمطلق فانك ستجد أن الرجل والمرأة على السواء سوف يقارنان ما أفاء الله به عليهما من قرين أو قرينة بمن يختلطان بهما، وربما تسخط المرأة على صاحبها، أويسخط الرجل على صاحبته لنقص يراه الرجل، أو لنقص تراه المرأة، و يتضخم هذا النقص الذي ربما لا تفتقده المرأة في رجل آخر، أو لا يفتقده الرجل في امرأة أخرى.. يتضخم ليصبح نتوءا يهدد المودة والرحمة بين الزوجين.. نتوءا دائما يجعل الحياة قلقة، والعلاقات متوترة، حتى وإن لم يؤد إلى إنفصال تام بينهما.

وحسبك أن تقارن بين بيت من بيوتات الذين يمارسون هذا الاختلاط الدائم والمطلق، و بيت يؤمن أهله بالاختلاط المقيد أو الضروري لنجد أن هذا بيت وذاك بيت آخر، وهؤلاء أطفال وأولئك أطفال آخرون، بيت تشعر أنه آمن قوي متين، وأمان البيت وقوة تماسكه اجتماعيا ضرورة أساسية لما يقوم به البيت في المجتمع من وظائف لعل من أهمها استنبات شعور الانتماء للأسرة عند الأطفال، وهذا عمل عظيم ومطلوب، إذ أنه مهمة وطنية خطيرة، فالطفل الذي لا يشعر بانتماء لأسرته. ولم يتعود هذا الانتماء، ولم يمارسه صغيرا سوف نجد أن من الصعب أن يستنبت في

داخله شعور الانتماء لوطنه ، إذ أن الوطن هو مجموع خلايا اجتماعية ، والانتماء إليه هو امتداد طبيعي لانتماء خلاياه بعضها لبعض ، فالإنسان الفرد يتعلم الانتماء لخليته الأولى أولا وهي أسرته ، ثم يتعلم الانتماء للوطن مجموع الخلايا كلها .

ومهمة تعليم الفرد انتماءه لأسرته تحتاج إلى علم بها ، وتفرغ لها من القادرين عليها في البيت ، والمرأة أستاذة بعواطفها الجياشة ، وحنانها الفياض أما كانت أو جدة ، وهي القادرة والمؤهلة بجدارة على أن تمنح هذا الشعور بالانتماء ، وتزوده بطاقة مستمرة ، تغذيه وتدربه وتأخذ بيده إلى عالم الانتماء الأكبر، ومن ثم فدورها في ترسيخ الانتماء للأسرة ثم للوطن لا يتحقق إلا بأدائها لواجباتها الأسرية أولا .

والنساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهم بالمعروف ، ومهام الحياة يتقاسمها الرجل والمرأة بطريقة تؤكد المودة والوئام الاجتماعي في البيت ، وتضمن له السكينة والاستقرار، وقد تتغير نوعية هذه المهام من وقت لآخر ومن مكان إلى مكان ، ولكن يظل الهدف الأساسي هو اقامة السلام الاجتماعي في البيت مع المحافظة على مجموعة من القيم الثابتة الدائبة ، ورفض كل ما يؤدي إلى خراب البيوت من اختلاط مطلق في حياتنا العامة .

وأخيرا فعلى أصحاب الرأي في المجتمعات العربية والإسلامية ومن بيدهم توجيه الأمة تحديد معالم الطريق فيما يتعلق بزي المرأة العاملة ، وما يختص باختلاطها بالرجال في ظل الظروف المعاصرة والمتغيرات السريعة لتجنيب الأمة ما عساه أن يتردى بها إلى هاوية الانجراف نحو التقليد اللاواعي الذي استشرى في مجتمعات عربية وإسلامية . و بدأت تظهر بوادره في مجتمعات أخرى منها .



الفصل الثالث

الطاقة البشرية ودورها في الانتاج

- زيادة النسل بين وجهتي نظر .
- السكان والفعالية الاجتماعية .



الطاقة البشرية ودورها في الإنتاج

تلعب الموارد البشرية دورا رئيسيا ومحوريا في انتاجية المجتمع إذ دونها لا يكون انتاج، و بغيرها تتلاشى الفعالية وتنمحي الطاقة الإنسانية.

ولكن ما نوع الطاقة البشرية التي نتحدث عنها؟

قبل الإجابة على هذا السؤال نود أن نشير إلى عبارة «غثاء السيل» التي وردت في الحديث النبوي المعروف:

«يوشك أن تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها قالوا: أمن قلة نحن يومئذ يارسول الله؟ قال: لا بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل» الحديث.

لأن عبارة «غثاء السيل» تعتبر مدخلا جيدا لمفهوم الفعالية الإنتاجية للمجتمع.

المعروف أن غثاء السيل هو زبده الذي يذهب جفاء، ولا ينفع الناس رغم أنه يعلو مياه السيل و يطفو على سطحه.

تتداعى الأمم على أمتنا هذه الأيام ومنذ أيام طويلة في مسلسل مفجع، يصدق معه تنبؤ رسولنا العظيم عليه الصلاة والسلام بواقع المسلمين المعاصر. هم كثرة ولكن فعاليتهم ضئيلة، وانتاجيتهم منخفضة، ولذلك أسباب وأسباب قد لا يتسع المجال لذكرها وهي على كل حال غير خافية.

إذن الطاقة البشرية التي نقصدها ليست الكثرة الخاملة، ولا الأعداد الكبيرة الكسولة، ولكنها الكم مع الكيف، والنوع مع العدد، وهذا ما نحاول إبرازه في هذا الفصل، إذ نتعرض أولا إلى الكثرة وأهميتها العددية ضمن أطر ومعايير، ثم نتطرق إلى السكان وفعاليتهم الاجتماعية بصورة لا ترتبط بنظرية اجتماعية معينة، أو مبدأ اقتصادي محدد، بل نعالج موضوع الفعالية الاجتماعية بشمولية كمدخل للحديث عن دور السكان في الطاقة الانتاجية للمجتمع.



زيادة النسل بين وجهتي نظر.

تختلف وجهات النظر في قضية زيادة عدد السكان في مجتمع ما بين مؤيد ومعارض. فنجد الاقتصاديين من أكثر المعارضين لقضية تكاثر السكان لعوامل اقتصادية ومعيشية واضحة، ولا ينتهي الجدل عندهم خصوصا عندما تكون قضية التكاثر السكاني في مجتمع محدود الرقعة الأرضية، أو الإمكانات المادية والروافد المعيشية.

ونجد على الجانب الآخر من يؤيد ازدياد السكان وتكاثرهم انطلاقا من نظرة عقائدية صافية مجردة بأن الله يخلق الإنسان، ويخلق معه رزقه، وبالتالي فإن جعل التكاثر السكاني مشكلة اقتصادية أمر غير وارد إذا كان المتحدث يؤمن إيمانا مطلقا بهذه النظرة العقائدية.

و يظل الحديث متصلا بين المعارضين والمؤيدين وتبقى القضية تبحث عن حل:

وفي اعتقادنا أن مشكلة ازدياد السكان تخضع لمجموعات من العوامل الأساسية التي لابد من أخذها في الاعتبار عند البحث عن الموقف الصحيح من قضية زيادة النسل والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة أنواع:

* النوع الأول:
  مبادىء أيدولوجية وفكرية تنبع من عقيدة المجتمع، وهذه لا تقبل النقاش إلا في حدود ما شرعت له تلك العقيدة.
* النوع الثاني:
  اعتبارات اقتصادية واجتماعية يخضع لها المجتمع وهذه قد تقبل النقاش.
* النوع الثالث:
  عوامل خارجية قادمة من وراء الحدود ومفروضة على المجتمع، وهذه لا تحتاج إلى تردد في المواجهة والتصدي.

وإذا أردنا أن نستطرد في توضيح الأنواع الثلاثة تلك فإن الحديث قد يحتاج إلى

بحث مستفيض ــ نرى أن هذا ليس مكانه ــ ولكننا سنشير إلى النقاط الأساسية والجوهرية في كل نوع من تلك المجموعات، ثم ننطلق لنستكمل البحث عن فعالية السكان وانتاجيتهم وهو موضوع هذا الفصل.

النوع الأول: مبادىء أيدولوجية وفكرية تنبع من عقيدة المجتمع:

من الغريب أن تتبنى بعض العقول الاقتصادية الإسلامية وبحماسة شديدة الرأي الداعي إلى تحديد النسل، مرددة في ذلك نظرية «مالتوس» المتشائمة حول الانفجار السكاني والتي تتنبأ بأن العالم سيصل إلى مرحلة لن يستطيع فيها أن يجد الغذاء والكساء الذي يكفي هذا الطوفان البشرى القادم، وكأن تلك النظرية قد غدت مشجبا مناسبا لتلك العقول لتعلق عليه أخطاءها كافة وقصورها واخفاق سياستها الاقتصادية في سبيل تحقيق معدل مناسب للنمو في مجتمعاتها، في الوقت الذي تجد فيه أن بعض أتباع الديانات السماوية لم يؤمنوا بدعوة تحديد النسل، فالكثير من اليهود والمسيحيين يشجعون سياسة زيادة النسل، حتى الشيوعيين على إلحادهم لا يدعون إلى تخفيض عدد السكان ويذكر القارىء أن رئيسة وزراء الهند انديرا غاندي واجهت ثورة عارمة نتيجة تنفيذها برنامجا قوميا لتعقيم الرجال للحد من النسل بحجة أن الانفجار السكاني وراء مشاكل الهند الاقتصادية والاجتماعية، ولم تهدأ ثائرة الشعب الهندي إلا بسقوط انديرا غاندي عن كرسي الرئاسة في تلك الفترة لتعود مرة أخرى إلى الحكم بعد أن حذفت من برنامجها الانتخابي سياسة تعقيم الرجال.

ولأن فقهاء المجتمعات الإسلامية وعلماءها لهم رأي وموقف من قضية تحديد النسل فإنه من المستحسن التعرض له لكبح جماح من يدعي دون علم أن الإسلام يؤكد تلك الدعوة، خصوصا إذا عرفنا ــ دون مغالاة ــ أن بعض حكومات المجتمعات المسلمة تؤيد الدعوة إلى تحديد النسل وعملت على تجنيد البعض ليلوي عنق الشريعة ويفتي بجواز ذلك على الإطلاق.

ولنسأل إذن ما هو رأي الفقهاء في هذا الأمر؟

يفصل فقهاء الأمة وبخاصة فقهاء هذا العصر قضية تحديد النسل بين التحليل والتحريم إلى مستويين[1].

---

(١) ملف «الشرق الأوسط» الفقهي عن تحديد النسل ــ اعداد د/ عبدالحليم عويس المنشور في يوم ١٩٨٢/١١/١٥م.

المستوى الأول:

وهو المنع (أو العزل) ــ بطريقة سليمة ــ لمصلحة فردية وهذا أمر يقره الشرع، و يكاد ينعقد عليه الإجماع، و يضع الفقهاء تحت هذا المستوى عددا من المصالح الخاصة، أو الظروف المجيزة للتحديد، وتوسع بعضهم في هذا الباب إذا كان لمصلحة حقيقية، أو لدرء مفسدة مؤكدة، فذكروا ظروفا قد تصل إلى المحافظة على جمال المرأة من أجل تحصين الزوج، أو بسبب الحالة الاقتصادية إذا خاف الإنسان أن تدفع به الفاقة إلى الدخول فيما حرم الله.

والآراء التي ذكرت في هذا المستوى تقف كلها عند حدود مستوى الضرورة الفردية، والحالات الخاصة، مع ضمانات تحترم مشاعر المرأة وتضمن عدم وقوع الضرر عليها وترجع تحديد الضرورة إلى الإنسان المسلم، أو فقيه ثقة، أو طبيب ملتزم بحدود الله.

المستوى الثاني:

وهو مستوى تحو يل قضية تحديد النسل إلى سياسة عامة تتبناها الحكومات وتسعى لتنفيذها. فيرى القائلون بتحريم تحديد النسل أن هذا النوع من (التأميم العام للإنسان) حرام، وأنه يتعارض تماما مع الشريعة الإسلامية ومع الرؤية التي يقوم عليها البناء الإسلامي كله.

ورفض اعتماد تحديد النسل كسياسة عامة للدولة إنما هو شأن يقوم على أساس التصور الإسلامي الذي لا مجال لانكار دعوته الملحة إلى النكاح، والتناسل. فالإسلام ــ عبر عشرات الأحاديث النبو ية ــ قد دعا إلى النكاح، واعتبره النبي (صلى الله عليه وسلم) سنة الإسلام فقال في الدعوة إليه «النكاح من سنتي ومن رغب عن سنتي فليس مني» ودعا عليه الصلاة والسلام الشباب إلى النكاح فقال: «يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة (أي تكاليف الزواج) فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء (أي وقاية)، ولم يفصل الإسلام بين النكاح والنسل بل ربط بينهما ودعا إلى الإكثار من النسل فقد روى الامام احمد عن أنس أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة».

ثم ينتهي رأي المانعين لتحديد النسل ـ كسياسة عامة ـ إلى أن الإباحة لا تكون إلا رخصة، فهي استثناء خاص من قاعدة تكثير النسل التي هي الأصل، وقد اتفق كثير من فقهاء المسلمين على أن (العزل) ضرورة شاذة تتعارض مع أصول الفطرة، كما اتفقوا على أنه يتعارض مع قاعدة شرعية أجمع عليها علماء المسلمين وهي: أن الضرورات التي تجب المحافظة عليها خمس هي (النفس والدين والعقل والنسل والمال).

و يرى هؤلاء أيضا أن الإنسان هو أفضل رأس مال للتنمية، وأنه أعلاها قيمة، وأغلاها ثمنا فلا يمكن أن يقال ـ إلا مع العجز والقصور ـ بأننا نريد وأده حفاظا على التنمية.

والمؤيدون لفكرة تنظيم النسل يحاولون ربطها بالإبقاء على مسؤولية الأسرة ضمن نطاق القدرة المالية لها، ومن ثم تجنب مسؤولية اعالة أسرة كبيرة دون موارد كافية، خوفا من اللجوء إلى طرق غير مشروعة للتكسب، و يردون على المعارضين لفكرتهم بالآية القرآنية (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) للتأكيد على حرية الإنسان في الاختيار والتحكم حتى في الغريزة الجنسية وتنظيمها من أجل انتاج عدد محدود من الأفراد يتناسب مع القدرة المالية للفرد والمجتمع انطلاقا من أن الأطفال ملك مشترك للأسرة مع المجتمع.

و برغم اعتراضنا على أن المقصود بالتغيير في الآية الكريمة ليس التغيير في الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها، ولكنه تغير في السلوك والأخلاقيات والممارسات من الأسوأ إلى الأفضل، نقول رغم رفضنا لذلك إلا أن الأدلة التي ساقها المؤيدون لتنظيم النسل أو تحديده لا غبار عليها طالما أنها تدخل تحت المسؤولية الفردية التي أشرنا إليها من قبل، أما القول باتخاذها سياسة عامة استنادا إلى اعتبارات اقتصادية فإن ذلك يدل على عدم الفهم الصحيح لطبيعة الإسلام، وعدم تقدير واضح لقدرة الخالق الذي آلى على ذاته الإلهية جلت قدرته توفير الرزق لكافة مخلوقاته، كما تعهد برزق الوالد والمولود فيقول عز من قائل «ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وإياكم»(١).

ولعل القائلين بقول «مالتوس» وقول غيره من الاقتصاديين بالتأثير السلبي للنمو

(١) سورة الاسراء الآية ٣١.

السكاني الاقتصادي يتجاهلون حقيقة أن كل انسان لا يأتي إلى العالم بمعدة جائعة فقط، ولكنه يملك ساعدين أيضا، فالزيادة السكانية التي تعني الزيادة في الأ يدي العاملة تخلق امكانية لتقسيم العمل والتوزيع بطريقة أفضل، ومن هنا تصبح المشكلة ليست في النسبة بين الغذاء والسكان، ولكنها مشكلة التناسب بين الثروة والسكان[1].

النوع الثاني: اعتبارات اقتصادية واجتماعية:

نادى كثير من الاقتصاديين المحدثين والقدامى بالعمل على الحد من زيادة السكان كما بيّنا في السابق بدعوى أن الدول النامية ستزداد فقرا كلما زاد سكانها وربطوا بين زيادة السكان والنمو الاقتصادي.

وقد اقنعت هذه الحجة كثيرا من الباحثين ودافعوا عنها بشكل يقارب التصميم عليها بل إن كثيرا من الاجتماعيين ساروا على الدرب نفسه وأكدوا على ضرورة تنظيم الأسرة في سبيل ايجاد خدمات تعليمية واجتماعية وصحية أفضل. وقد تكون تلك النظرة صحيحة جزئيا إذا ربطنا زيادة السكان بمستوى دخل الفرد أو رفاهيته فإذا زاد السكان بمعدل ٣٪ «كمعدل تكاثر» يتعين أن يزداد الانتاج القومي بمعدل أكبر من ذلك إذا ما كان الهدف هو رفع متوسط دخل الفرد.

وقد أوضحنا أن هذا القول ليس هو بالضرورة القول الكامل في الموضوع كما أنه ليس الحل الأ وحد فرفع انتاجية الفرد وتقو ية الحافز على الانتاج ومن ثم رفع فعاليته الاجتماعية سوف تزيد من الطاقة الحضارية والتنمو ية للمجتمع بل ان زيادة عدد السكان ستكون عاملا على زيادة تلك الطاقة لأنها عامل ثابت مضروب في عامل الفعالية الاجتماعية وقد يكون المثال الذي سوف نشير إليه فيما بعد حول طاقة الهند وطاقة الولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على صحة هذا الاتجاه.

و يبقى الأمر بعد ذلك منوطا بأفكار اقتصادية جديدة تدحض هذا الاتجاه، وتبعد عن المجتمعات النامية الآثار السلبية الاجتماعية لتلك الدعوة، ولعل أقلها انتشار جرائم الزنى، وتفكك كثير من تلك المجتمعات، وما كان ذلك ليحدث لولا انتشار وسائل منع الحمل، وعمليات الاجهاض التي تسمح ضمائر بعض الأطباء باجرائها،

---

(١) م. عبدالمنان، الاقتصاد الاسلامي بين النظرية والتطبيق، أشرف على الترجمة د/ منصور التركي.

ولعل الاستقبال الفاتر لطفل جديد غير مرغوب فيه في محيط الأسرة أو المجتمع أكبر مثبط لهمته فيما بعد، واغتيال صريح لقدراته من الممكن أن تحوله إلى عضو خامل، أو عضو ضار بالمجتمع.

كما أن الأمر يبقى أيضا منوطا بالاجتماعيين للقيام بدراسات أوسع حول نوعية السكان ومدى استجابتهم لعمليات التنمية الاقتصادية واتجاهاتهم التي تسمح بذلك، وقد تستطيع الأبحاث أن تؤكد ذلك، وتثبت أن الزيادة في عدد السكان يمكن أن تعتبر كسبا ايجابيا للنمو وليس العكس.

النوع الثالث: عوامل خارجية قادمة من وراء الحدود:

لعل من الممكن القول بأن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على قلب يمثل الدول المتقدمة، وأطراف تشمل دول العالم الثالث والرابع، أو الدول المتخلفة، كما أن من الحقائق المؤكدة التي أثبتتها بحوث كثيرة أن هناك ما يشبه المخطط الخفي لابقاء هذه الأوضاع على ما هي عليه، و يغلف هذا المخطط في أغلفة مختلفة تتراوح بين ما هي علمية، وأخرى سياسية، إلى جانب الأغلفة الاقتصادية، وإلا فما معنى أن تحاول كثير من المؤتمرات العلمية العمل على تعجيز الدول المتخلفة، ومحاصرتها في زوايا تقصر نظرتها عليها، كما يحدث في مجال التكنولوجيا، والمسيرة الطويلة التي تقطعها المناقشات والمخاتلة، بل تكاد تدور كل تلك المؤتمرات في محاولة لزرع اليأس في قلوب ابناء تلك الدول لمحاولة اللحاق بالتقدم.

وماذا يمكن أن يقال عن الضغوط السياسية لجر الدول المتخلفة لمواجهات سياسية وعسكرية تشغلها عن قضيتها الأساسية وهي التنمية.

وماذا عن المعونات الأجنبية الممنوحة لبعض الدول المتخلفة بشروط مجحفة منها العمل على تحديد النسل، بل إن تلك المعونات تتخطى ذلك إلى التدخل في السياسات المالية وخطط تلك الدول.

هناك كثير من العوامل الخارجية التي يجب التنبه إليها من منطلق فكر وطني مخلص، يدحض الدعوات الهدامة التي منها ولعله من أخطرها التمسك بالرأي القائل بأن زيادة السكان لها أثر كبير في عرقلة حركة النمو، مما جعل ذلك القول أشبه

بمشجب صنع في الخارج وتم استيراده إلى الداخل، لتعلق عليه الدول المتخلفة أخطاءها في حق الإنسان للعيش.





السكان والفعالية الاجتماعية

إن النظر إلى قضية زيادة السكان من خلال منظور اقتصادي بحت قد يوقع الباحث في أخطاء النظرة الجزئية في معالجة هذه القضية، ولا يصل إلى النتيجة الصحيحة الشاملة؛ لأن الاقتصاديين يعالجون الزيادة في عدد السكان كعامل من العوامل المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي سلبا أو إيجابا.

والنظرة الشمولية لتأثيرات النمو السكاني على مختلف جوانب الحياة في المجتمع تستدعي التعرف على بعض المفاهيم العلمية التي تكمل كل منها الأخرى. وقبل أن نبدأ في ذلك لابد من ملاحظة أن العلوم الاجتماعية تعترف في محاولاتها لوضع نظريات وقوانين بأن تلك النظريات والقوانين تختلف عن مثيلاتها في العلوم التطبيقية من حيث امكانية اختبار الأخيرة للتأكد من صحة نتائجها عن طريق التجربة والمشاهدة داخل المختبرات وفي الحقل قبل تعميمها، في حين نجد أن نظريات العلوم الاجتماعية ــ والاقتصاد على رأس قائمتها ــ يصعب اختبارها بدقة لأنها تتصل بصورة أو بأخرى بالإنسان ونشاطاته المختلفة، كما أنها تعنى بالمجتمع وقضاياه، واجراء التجارب، وقياس النتائج على المجتمع أمر مكلف في الوقت والجهد، ذلك إن أمكن تحقيقه، كما أن المجتمعات الإنسانية تختلف في مقوماتها وتتباين في خصائصها ومنطلقاتها، ومن ثم فإن ما يصح تطبيقه على مجتمع ما من نظريات ومبادىء لا يصح بالضرورة على مجتمع آخر، بل ما يصح على إنسان قد لا يصح على إنسان آخر، ولذلك يلجأ الباحث في العلوم الاجتماعية إلى الاستفادة من علوم الرياضيات والإحصاء في اختيار عينات عشوائية يثبت بها صحة نظرية ما حتى يمكن الحكم بتعميمها، وتظل النتائج خاضعة في دقتها لدقة العينات، وشمولية تعبيرها عن الواقع والأساليب المتبعة في التحليل.

وإذا كانت العلوم التطبيقية تخضع في نتائجها إلى نسبة من الخطأ والصواب مع كل القياسات المعملية، والدقة والحرص فما بالك بالعلوم الاجتماعية التي قد يشط فيها العقل، ولا يلجأ إلى ركن شديد فيها، وحبل متين منها، وعلى هذا فإن علم الاقتصاد ما هو إلا مجموعة من الآراء يمكن أن نقول ان نسبة الخطأ فيها حوالي ٤٠٪

كما يقول البعض(١).

و يرجع د/ عبدالمنان في كتابه «الاقتصاد الإسلامي»(٢) عدم دقة القوانين الاقتصادية بنفس النسبة التي عليها قوانين العلوم الطبيعية والتطبيقية إلى الأسباب التالية:

أولا: إن الاقتصاد علم اجتماعي و باعتباره كذلك فهويتعامل مع عديد من الأفراد تقودهم دوافع متعددة وهذه الخاصية هي التي تفسر لنا كيف أن القوانين الاقتصادية تعطي نتائج تقريبية.

ثانيا: إن المعلومات والبيانات الاقتصادية ليست حقائق مطلقة ولكنها متغيرة مع الزمن، ونظرا لتغير اتجاهات الناس ونزعاتهم وأذواقهم فإنه لا يمكن التنبؤ بدقة بمدى رد الفعل عند الأفراد ازاء تغير معين، في ظروف معينة، وعلى فترات مختلفة.

ثالثا: هناك عوامل كبيرة مجهولة ولا يمكن معرفة كل المعلومات والحقائق عنها ولذلك فإن التنبؤ على أساس الحقائق المعروفة لنا فقط قد ينهار و يتداعى أو قد تشوهه الحقائق غير المعروفة.

ومع ذلك فإن الاقتصاد وإن يكن أقل دقة من علوم الفيزياء إلا أنه أشد دقة من العولم الاجتماعية الأخرى، و بوجه عام فإن الاقتصاد لا يعطينا مجموعة من النتائج والمبادىء المقررة، وإنما يكشف لنا بدلا من ذلك عن أداة عقلية، واسلوب للتفكير، و يقدم لنا وجهة نظر، وطريقة للفهم وللتبصر. من هذا المنظور يجب أن تكون معالجتنا للنتائج الاقتصادية.

تلك حقائق يستوجب البحث ذكرها، وتوضيح أبعادها قبل الخوض في موضوع السكان لأن كثيرا ممن كتبوا عن هذه القضية تأثروا بأقوال الاقتصاديين وآرائهم حتى كأنها كتاب منزل لا يأتيه الباطل.

---

(١) هذا القول للدكتور/ مهدي بن عبود في مجال التعليق على إحدى محاضرات الندوة العالمية للشباب الإسلامي نقلا عن مقالة لعالم اقتصادي نشرت في مجلة (روتستس) الفرنسية.

(٢) الاقتصاد الاسلامي، ص ٨٧.

وقضية السكان ما كانت تمثل مشكلة، وان تكون محل بحث قبل الحرب العالمية الثانية، وازدادت أهميتها عقب تلك الحرب وذلك في اطار بحث قضية الفقر والتخلف باعتبارها قضية ذات أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ولم يكن هذا بسبب اكتشاف مفاجيء لمشكلة الفقر والتخلف وآثارها المدمرة، ولكن بسبب تغير المناخ الدولي، وادراك الحكومات والشعوب لأهمية السعي المستمر لعلاج أسبابها، ورفع مستوى حياة هؤلاء الذين يسبحون عند القاع في بحار الفقر والتخلف(١) وقد يرجع ذلك إلى:

١ــ التدمير الشامل الذي شهدته أوربا نتيجة الحرب مما أعطى الفرصة لانتعاش الأفكار التي تنادي بضرورة التخطيط ونمو الأفكار الاشتراكية.

٢ــ الثورة التكنولوجية التي بدأت بوادرها في الظهور، وتأكيد الرابطة بين التقدم الاقتصادي وانماء المواهب العقلية.

٣ــ انهيار الفكر الاستعماري ماديا وأيدولوجيا، وتحرر عديد من الدول الافريقية والآسيوية، وما تبع ذلك من تطلعات للحاق بركب التقدم عن طريق التنمية الشاملة، مع التركيز بشكل واضح على قضايا السكان والموارد البشرية بشكل عام.

وفي اطار البحث في مجالات التنمية الاقتصادية والتخطيط لها بدأت قضية السكان تأخذ دورها في الفكر الاقتصادي كعامل مؤثر في درجة النمو سلبا وايجابا.

ولمعدل النمو السكاني في الدراسات الاقتصادية أهمية محورية في التأثير على معدل النمو الاقتصادي، وترجع هذه الأهمية التي يحملها معدل النمو السكاني إلى أن السكان يشكلون قوة استهلاكية، وأخرى انتاجية في نفس الوقت، و يتأثر الإنسان كقوة استهلاكية بعوامل ذاتية، وأخرى موضوعية ترتبط بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي يحيا فيه، و يتأثر به كقوة انتاجية بدرجة تتغير بتوفر الموارد الاقتصادية، وبمستوى التطور التقني.

وقضية السكان كعامل من ضمن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لم يقتصر

---

(١) عبدالفتاح عبدالرحمن، التنمية الاقتصادية مصر بمكتبة الجلاء ــ المنصورة ــ عام ١٩٨١م، ص ٩١.

بحثها على المحدثين من الاقتصاديين بل سبقهم ـــ الاقتصاديون القدامى وأشهرهم «مالتوس» الذي تأثر بالبؤس الشديد الذي كان عليه العمل عقب قيام الثورة الصناعية وانتهى في تحليله إلى أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، في حين ينمو الغذاء بمتوالية حسابية مما يؤدي إلى حدوث فجوات باستمرار تؤدى إلى مجاعات وأو بئة وأمراض تخفض عدد السكان إلى مستوى انتاج الغذاء، وهكذا تستمر الدوامة.

ولعل أهم الانتقادات التي واجهت نظرية «مالتوس» هو أن تحليله لقضية السكان (تحليل أبتر فهو لا يبين سوى وجه واحد لهذه القضية، ألا وهو الضغط المتزايد على الموارد، و بذلك أهمل جانبا هاما يتمثل في ندرة السكان بالنسبة للموارد المتاحة، ذلك أن القضية بشكل عام هي قضية اختلال العلاقة بين السكان والموارد، وفضلا عن ذلك افترضت هذه النظرية ثبات المستوى التقني الأمر الذي يؤدي إلى انطباق قانون تناقص الغلة)[١].

و يؤكد الاقتصاديون على أن أحد الأسباب الرئيسية لعجز الدول المتخلفة هو وقوعها فيما يسمى بالشَّرَك السكاني[٢] Population Trap حيث تؤدي زيادة السكان إلى عجز تلك الدول عن تحسين مستوى أفرادها و يربطون بين ثلاثة أنواع من الفروض[٣].

الأول: ارتفاع معدلات الوفاة عند المستويات المنخفضة للدخل نتيجة سوء التغذية وسوء الأحوال الصحية.

الثاني: ارتفاع معدل النمو السكاني مع ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي بسبب انخفاض معدلات الوفاة نتيجة تحسين الغذاء والحالة الصحية.

الثالث: انخفاض معدلات النمو السكاني عند المستويات العالية من الدخل الفردي الحقيقي بسبب انخفاض معدلات المواليد.

والشكل (١/٣) يوضح تداخل تلك الفروض. حيث يمثل المحور الأفقي الدخل

---

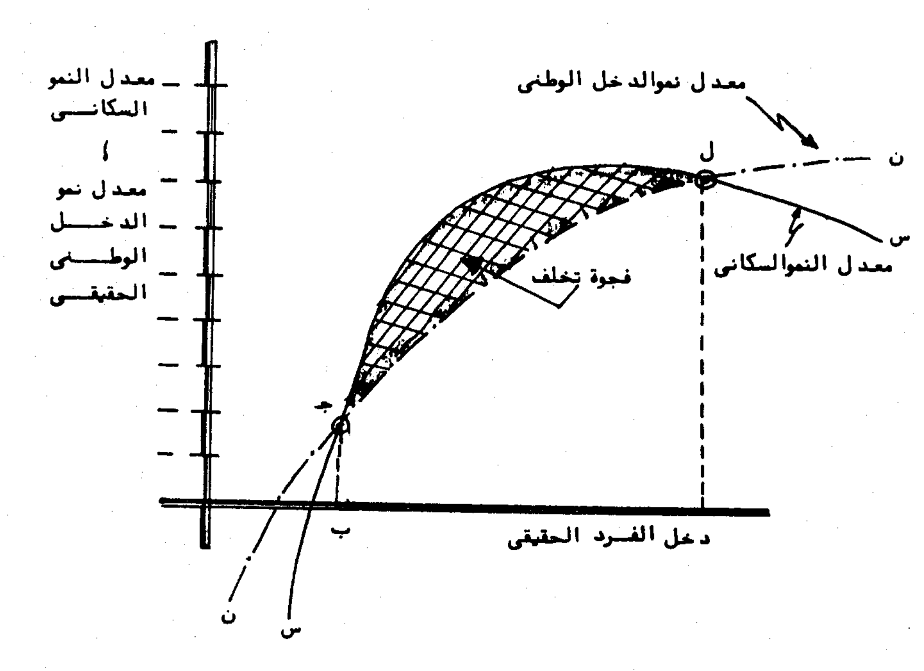
(١) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(٢) R.E. Baldwin, Economic Development and Growth
(N.Y. 1972 eds.4,5.) ,p.47- 49- 72.

(٣) عبدالفتاح عبدالرحمن عبدالمجيد ـــ التنمية الاقتصادية ـــ المنصورة بمصر ـــ ١٩٨١م ـــ ١٩٨٢م مكتبة الجلاء ص ٢١١ ـــ ٢١٢.

الفردي (الحقيقي) والمحور الرأسي معدل النمو السكاني (س س) ومعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي (ن ن).

وتمثل المساحة بين نقطتي (حـ،ل) فجوة تخلف بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني عن معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي. على أن استمرار ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي عن النمو السكاني بعد النقطة (ل) يؤدي إلى اختراق هذا الشَّرَك السكاني حيث يبدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض مع نمو الدخل الوطني.



شكل ٣/١

العلاقة بين معدل النمو ومعدل نمو الدخل الوطني من جهة

ودخل الفرد الحقيقي من جهة أخرى

و يكاد يجمع الاقتصاديون على أن ارتفاع معدل النمو السكاني عن الحجم الأمثل يترك آثارا عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أهمها على وجه الاطلاق تأثيره على معدل النمو الاقتصادي سلبا حيث يرون أن ارتفاع معدل النمو السكاني عن معدل نمو الانتاج الوطني يؤدي إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من هذا الانتاج، و بالتالي خفض الادخار والاستثمار نتيجة لزيادة عدد السكان؛ حيث تؤدى تلك الزيادة إلى زيادة الاستهلاك العام وارتفاع الأسعار الذي يرافق انخفاض الانتاجية ومن ثم تزيد درجة التخلف.

وقد استبان للاقتصادي «ايرفنج فريدمان» بأن «الانتاجية والاستهلاك، والاستثمار جميعها متغيرات قابلة للتغيير وكلما غيرنا مستو ياتها، استطعنا القضاء على التضخم الذي هو من صنع الإنسان وليس أمراً محتماً»[١].

وللدكتور احمد الصفتي[٢] كما يبدو وجهة نظر مختلفة إذ يقول ان: «التاريخ أو الاحصاء وحدهما لا يكفيان لاستنباط علاقة سببية بين متوسط استهلاك الفرد ومعدل نمو السكان. وحتى يمكننا القول بوجود علاقة سببية بشكل ما، علينا بالرجوع إلى المنطق. أي اننا في حاجة إلى نظرية قادرة على تفسير منطقي لما لدينا من بيانات وما نعاني منه من خلل اقتصادي واجتماعي لنتبين ما إذا كان السكان هم الجناة أم الضحية، وكيف نعالج هذا الخلل؟».

و يؤكد الدكتور الصفتي أنه: «بصرف النظر عن معدل نمو السكان أو نقطة البداية أو دالة الانتاج المستخدمة في التحليل فإنه إذا قام المجتمع باستهلاك كل عائد العمالة وإعادة استثمار كل عائد رأس المال، فإن المجتمع سوف يصل حتما إلى أقصى استهلاك ممكن للفرد بأقل معدل لنمو السكان في أي مكان وزمان».

و يعرف الدكتور الصفتي التحدي الحقيقي الذي يواجه الدول النامية في الثمانينات عموما بأنه[٣]: «ليس العمل على خفض معدل نمو السكان أو جذب

---

(١) د/درو يش صديق جستنية ـ التنمية الصناعية في ظل انفوائض المالية. التجربة السعودية ـ رسالة مقدمة للحصول على الدكتوراه ـ جامعة القاهرة ١٩٨٣م، ص ٢٠٧.

(٢) د/ أحمد الصفتي ـ المال والبنون وحتمية التوازن الذهبي ـ دراسة في السكان والتنمية وتحدي الثمانينات ـ المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الاسلامي ـ الجامعة الاسلامية ـ اسلام اباد ـ ٤ ـ ٨ جمادى الثانية ١٤٠٣هـ

(٣) المصدر السابق.

المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ولكن في كيفية اصلاح الخلل في هيكل الأجور والأسعار والانتاجية وإعادة التوازن بين الفرد كمستهلك من ناحية وكمنتج وصانع قرار من ناحية أخرى».

و يعقب الدكتور الونداوي([2]) على بحث الدكتور الصفتي بقوله: «يأتي البحث المقدم من الدكتور احمد الصفتي في مجموعه، ليبين كيفية تحقيق التوازن بين معدل نمو رأس المال ومعدل نمو السكان بما يكفل تحقيق مستوى معيشة متطور، فهوإذن بحث في النمو الاقتصادي كما أنه بحث في نظرية التوزيع. والأهم من ذلك أن طريقة النمو المقترحة تقوم بالسكان ولهم. والبحث بهذا يكون ردا على «المالثيوسية» الحديثة الداعية إلى زيادة متوسط دخل الفرد بواسطة تحديد نمو السكان».

تلك نبذة توضح اتجاهات الفكر الاقتصادي نحو النمو السكاني، و يبدو من ذلك أن الإنسان لا يعدو أن يكون معاملا في معادلة رياضية، وذاك ما يفرق النظرة الاقتصادية البحتة المجردة، عن النظرة الشمولية الكاملة التي تراعى في الإنسان قدرته الكاملة، ومقدرته على التطوير، وتلك -وأيم الله- هي النظرة التي خص الإسلام بها أتباعه، فجاء المجتمع المسلم الفعال مجتمعا متوازنا ومتزنا لكل فرد فيه عطاء، ولكل طاقة فيه دور، و بذلك يكون مجتمعا عمليا، لا مجتمعا خياليا أو مثاليا، كجمهورية أفلاطون أو غيره من المجتمعات التي تمناها الفلاسفة.

إن المجتمع المسلم الفعال هو مجتمع حقيقي من واقع تجربة فعلية خلال مسيرة الحضارة الإسلامية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، وهي الحقبة الزمنية التي عاصرت عهد عمر بن عبدالعزيز الخليفة المسلم الذي حكم دولة ممتدة من الشرق إلى الغرب على امتداد قارتين،وخلال مدة حكم قصيرة لم تتعد ثلاث سنوات لم تجد خلالها حكومته من يستحق الصدقة أو الزكاة، ووصل المجتمع الى حالة من التوظيف الكامل لكافة عوامل الانتاج.

نخلص من ذلك إلى ملاحظات حول آراء الاقتصاديين في مسألة النمو السكاني نسردها فيما يلي:

١ــ ان زيادة السكان في أوربا خلال مراحل نموها الأولى كانت سببا في الإسراع

---

(٢) د/ على الونداوي ــحول «المال والبنون وحتمية التوازن الذهبي» للدكتور أحمد الصفتي ــالمؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي ــ الجامعة الإسلامية ــ اسلام اباد، ٤ــ٨ جمادى الثاني ١٤٠٣هـ.

في التنمية ، وقد يقول البعض إنها ارتبطت بالتطور التقني ، و بالتالي جاءت زيادة طبيعية ، إذن ما المانع من تكرار نفس القول في الدول المتخلفة أو ما يطلق عليها تأدبا دول العالم الثالث .

٢ــ ان مشكلة النمو الاقتصادي لا تنحصر في قضية زيادة أو ندرة السكان وخاصة في دول العالم الثالث دون النظر بتعمق وروية إلى سلوك مجتمعات تلك الدول ، حيث مظاهر الإسراف والتبذير والإهدار للموارد ، مع ارتباك قائمة الأولويات ، ولا شك أن مزيدا من التوجيه السليم ، وترشيد الانفاق سوف يؤدي إلى رفع معدل النمو.

٣ــ ان النظرة التي افترضت أن الزيادة السكانية سوف لا تعكس زيادة في الموارد تختلف عن النظرة الواقعية التي تعتبر أن الإنسان طاقة منتجة ، وهو لهذا سوف يضيف إلى هذه الموارد اضافات جديدة .

٤ــ لا يجوز النظر إلى الدول منفصلة عن بعضها البعض ، و بخاصة في ظل اتفاقيات التعاون الثنائي والجماعي كجامعة الدول العربية ، مجلس التعاون الخليجي العربي ، منظمة المؤتمر الإسلامي فإن بعض الدول تعاني من نقص في السكان ، وتتمتع بزيادة في الموارد ، وأخرى تعاني من زيادة في السكان ، ونقص في الموارد ، ومن الممكن أن يحدث تكامل حول هذا الأمر.

٥ــ تفترض النظريات الاقتصادية ثبات أو تخلف العامل التقني ، أو الفن الإنتاجي ، وهذا يجعل زيادة السكان عبئا ، والواقع يؤكد امكانية الارتقاء بالتعليم التقني ، والتدريب الفني ، وهو أيسر من التحكم في النمو السكاني ويمكنه امتصاص الزيادة في عدد السكان بصورة ترفع الانتاجية في المجتمع.

واستكمالا لمناقشة الموضوع فقد يجدر بنا أن نستعرض الدراسة التي قام بها (دافيد ماكليلاند) وهو عالم نفس في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة ضمنها كتابه (مجتمع الانجاز) حيث تعرض خلالها لقضية السكان . والجديد في بحثه أنه حاول النظر إلى قضية النمو الاقتصادي من منظور علم النفس الاجتماعي ودوافعه ، وحاول أن يبعد الفكرة التي تربط بين السكان والنمو الاقتصادي بإصراره على ضرورة الربط بين الدوافع النفسية والتنمية الاقتصادية ، ومن رأيه أن الدافع إلى الانجاز يؤدي إلى

النمو الاقتصادي ولوبقدر. لنستعرض بعض ما كتب في الفقرات التالية :

«إن الدراسات الأولى لرجال الاقتصاد اعتبرت الزيادة في السكان قوة كبرى تؤثر في النمو الاقتصادي، وقد اعتقد كل من آدم سميث والاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو (١٧٧٢ــ ١٨٢٣) أن زيادة السكان قد تقلل من معدل النمو الاقتصادي، وستؤدي حتما إلى توقف النمو الاقتصادي كلية. وقد صيغت نظريات في القرن العشرين مؤداها أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تحد من النمو الاقتصادي السريع في البلدان النامية»(١).

ثم يورد حقيقة هامة وهي أنه «بخلاف هذه الدراسات فإن الاقتصادي الانجليزي جون مينارد كينز (١٨٨٣ــ ١٩٤٦م) بيّن أن زيادة السكان قد تؤثر في الطلب على السلع، ومن ثم تحفز الإنسان إلى عملية الاستثمار» ويشير إلى أن وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين قد تأثرت تأثيرا واضحا بحقيقة مؤداها أنه عندما هبط الطلب على السلع في أثناء الأزمة الاقتصادية الحادة في الثلاثينات من هذا القرن انكمش اقتصاد الدول الغربية انكماشا كبيرا، وقد أثارما حدث السؤال التالي :

لماذا لا تكون الزيادة في الطلب الناتجة عن الزيادة في السكان دافعا للنمو الاقتصادي؟ ويبدو أن وجهة النظر المعارضة كانت أكثر شيوعا منذ عصر الاقتصاديين التقليديين في القرن الثامن عشر حتى العصر الحاضر. قال علماء الاقتصاد إن الزيادة في عدد السكان تعوق التنمية، وتبدو مبرراتهم واضحة إذا ما قيست التنمية الاقتصادية في اطار رفاهية الفرد.

والملاحظة الهامة الأخرى التي توصل إليها «ماكليلاند» هي أن كثيرا من البراهين المصاغة باحكام لتقرير أو دحض تأثير السكان في النمو الاقتصادي لا تتضمن تصنيفا منظما للظواهر، فمثلا في الوقت الحاضر عبر علماء كثيرون عن تخوفهم من زيادة فقر بعض البلاد النامية لازدياد سكانها بمعدل أسرع مما ينبغي، ورغم أن بعض الخبراء قد حذروا من الخلط بين الترابط والعملية فإن تحذيرهم يبدو أنه يستند إلى الحذر وإدراك تعقد الحياة الاقتصادية بدلا من استناده إلى اختبار منظم عن العلاقة الممكنة بين العاملين، ولا ريب أن الحذر أمر حكيم ولكنه ليس بديلا للاختبار العلمي للغرض.

(١) دافيد ماكليلاند، مجتمع الانجاز، ترجمة د/ محمد سعيد فرح وآخرين، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٧٥م ص ٦٩.

وعلى سبيل المثال فإنه قد أجريت بحوث في ٢٦ بلدا لمعرفة تأثيرات معدلات زيادة السكان فيها في الفترة ما بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٢٤م في معدلات النمو الاقتصادي اللاحق (١٩٢٥ـ ١٩٥٠م) إلا أن هذه الدراسات لم تظهر علاقة واضحة بينهما.

و ينتهي المؤلف إلى رأي مؤداه أنه للبدء في تنمية اقتصادية سريعة لأي مجتمع متخلف يجب أن يقوم بما يلي:

١ـ تغيير القيم والمعايير التقليدية في المجتمع ـ التي هي في العادة قيم مثبطة ـ إلى قيم ومعايير جديدة تدفع عجلة الانتاج الاقتصادي، و بتعبير آخر تغيير قيم ومعايير المجتمعات المتخلفة إلى قيم ومعايير المجتمعات المصنعة وإذا جازلنا أن نوافق «ماكليلاند» على رأيه هذا فإننا نشترط أن تكون القيم والمعايير المطلوب تغييرها هي تلك التي من صنع الإنسان وتقاليد المجتمع.

٢ـ دعم الشعور بالحاجة إلى الانجاز لدى الأفراد عن طريق دعم التربية الاستقلالية في الأسرة والمدرسة والمجتمع، وتشجيع المجتهدين والمجددين والمحاضرين للدخول في مجالات العمل الاقتصادي[1].

عود إلى الانسان:

ليس الإنسان كما زعم الزاعمون من علماء القرون الثلاثة الماضية ممن فتنوا بالمادة وآلية الطبيعة هو هذه الهباءة الهائمة في هذا الكون اللانهائي، وإنما هو حيث عرف نفسه منذ أقدم العصور مركزا للكون، ومستودعا للعقل الخلاق الذي يعلو على الزمان والمكان.

لذا فإنه يخطىء من يبحث في موضوع السكان بمعزل عن الإنسان، فالإنسان جوهر الانتاجية، منه تبدأ وإليه تعود.

والإنسان بما يملك من عقل وقدرة على الاختيار قد تميز عن باقي الكائنات والمخلوقات، وقد حملته الأديان السماوية التكليف والمسؤولية؛ لأن من يملك حرية

---

(١) المصدر السابق ص ٧٢.

الاختيار يملك الإرادة على الفعل، أو الامتناع عن الفعل، و باستطاعة الإنسان أن يحقق بإرادته أي هدف يتصوره في ذهنه إذا توفرت في هذا الهدف الشروط الثلاثة الآتية التي أوردها أحمد حسين(١) :

١ـــ ضرورة الهدف .

٢ـــ وحدة الهدف .

٣ـــ التركيز على الهدف .

ومن خلال هذه الشروط يضع أحمد حسين قانونا يحدد كيفية عمل تلك الطاقة كما يلي :

«أي هدف انساني + درجة ضرورته= وضوح صورته في الذهن× شدة التركيز عليها= الطاقة اللازمة لتحقيق الهدف في الخارج عند عدم وجود الظروف المعاكسة»(٢) .

و يعمل هذا القانون كأي قانون آخر في الطبيعة طردا وعكسا، بمعنى أنه إذا كانت الصورة الذهنية والتركيز عليها يحدثان طاقة تؤدي إلى تحقيق هذه الصورة في الخارج فإن الصور في الخارج تبعث إلى الإنسان بطاقة يؤدي تركيزها على مختلف حواس الإنسان إلى صورة في الذهن، فالصور الذهنية تتحول من خلال التركيز إلى طاقة تحدث الصور في الخارج، حيث تتحول الصور الخارجية إلى طاقة تتركز على حواس الإنسان، فتعود صورا ذهنية بحيث يمكن كتابة هذه الدائرة(٣) على الوجه الموضح بالشكل (٣/٢) .

و يستبين من ذلك أن التركيز قرين التصور الذهني، والطاقة قرينة الصور المادية، والتبادل بين التركيز والطاقة دائم مما يدل على أن كليهما أصل للآخر، وذلك يعود بنا إلى آخر مكتشفات العلم الحديث من أن الطاقة إذا تركزت فهي المادة، والمادة إذا أمعنت في التركيز انقلبت إلى طاقة من جديد، فهي ما بين تركيز وانتشار أو صورة وطاقة(٤) .

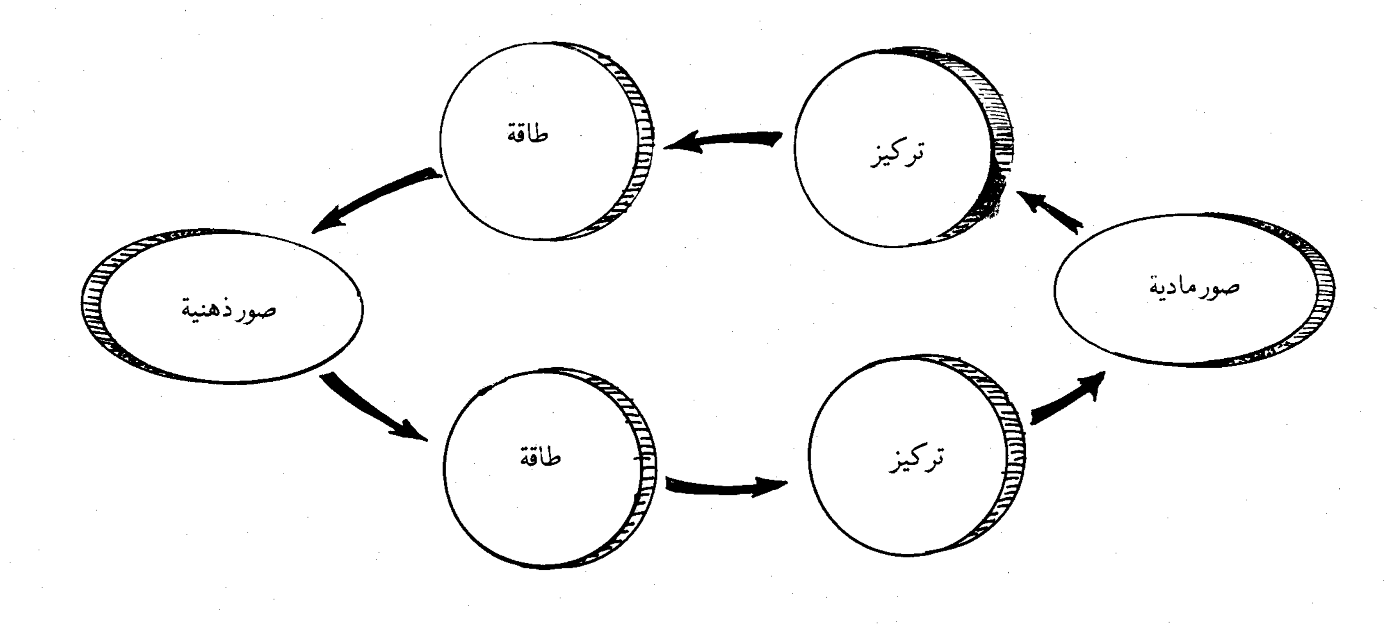
---

(١) أحمد حسين ـــ الطاقة الإنسانية ص ١٠٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ .

(٣) المصدر السابق ص ١١١ .

(٤) المصدر السابق ص ١١١ .



شكل ٣/٢ الدورة الذهنية

وأيا كان الرأي حول هذا القانون إلا أنه يعطي صورة دقيقة لامكانية الإنسان الذي تتركز فيه القدرة على الفعل، وعلى العطاء، وما حولنا من انجازات، وآلات، وأنفاق، وجسور ما كان إلا صورة في ذهن هذا الإنسان استطاع أن ينقلها إلى الورق في شكل معادلات وأرقام أو حروف، حتى تحولت إلى ما هي عليه من تقدم وتمدن.

هذا الإنسان الذي يكاد البعض يريد وأده والحد من زيادته بدعوى خطورته على حركة النمو الاقتصادي هو القادر على صنع المعجزة لو وضعها هدفا في ذهنه، ولو وضعت الأمة النمو هدفا لها لتحقق لها ما تريد بمفعول قانون الطاقة الإنسانية على المستوى الفردي، وقانون الطاقة الحضارية على المستوى الجماعي.

والطاقة الحضارية لأمة من الأمم يمكن أن نعرضها في معادلة رياضية مبسطة فنقول إن(١) الطاقة الحضارية=عدد السكان× متوسط الفعالية الاجتماعية.

والفعالية الاجتماعية للفرد هي قدرته على العطاء المبدع والعمل المنتج بتضحية وانكار للذات من أجل أمته ووطنه، وهي الطاقة الإنسانية التي تتولد نتيجة وضوح هدف معين يخلق الدافع للإنجاز.

وزيادة تلك الفعالية تعني أن المجتمع يسير بخطى ثابتة نحو طموحاته الحضارية وبالتالي فإن أهمية الكثافة السكانية مرتبطة بفعالية اجتماعية مرتفعة تتزايد زيادة مضطردة معها وتبعا لذلك فإن الفائض البشري يتناقص مع ارتفاع دور الفعالية الاجتماعية(٢).

ولعل ما يوضح العلاقة الأكيدة بين زيادة السكان والفعالية الاجتماعية هو عقد مقارنة بين دولتين إحداهما في قمة التطور والحضارة المادية، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والثانية: تقع في دائرة الدول التي تسعى إلى التنمية والتطوير وهي الهند.

وبتطبيق معادلة الحضارة على الأمة الهندية والأمة الأمريكية نجد أن الطاقة

---

(١) محمود محمد سفر، الحضارة.. تحد، جدة: تهامة، ١٤٠٢هـ، ص ٥٧.
(٢) المصدر السابق ص ٥٨.

الحضارية لأمريكا أكبر بكثير من الطاقة الحضارية للهند، رغم أن سكان الهند يقارب ثلاثة أضعاف سكان أمريكا، والسبب يكمن في انخفاض فعالية الإنسان الهندي، وارتفاع فعالية الفرد الأمريكي.

ففي أمريكا نجد أن الفعالية الاجتماعية للمجتمع الأمريكي أضعاف الفعالية الاجتماعية للمجتمع الهندي، ومرد ذلك ليس عدد السكان بدليل أن سكان أمريكا ثلث سكان الهند، ولكن السبب يتضح أساسا في أن أداء وإنتاجية الفرد الأمريكي مرتفعة جدا، مقارنة بأداء وانتاجية الفرد الهندي.

من هنا كانت الكثافة السكانية العالية في بعض المجتمعات النامية ومجتمعاتنا العربية الإسلامية جزء منها عبء، لأنها لم ترتبط بعد بالفعالية الاجتماعية من ناحية، ولأن الفعالية الاجتماعية منخفضة من ناحية أخرى. و بدلا من تبني دعوة لزيادة الفعالية الاجتماعية للفرد فقد حرص البعض منا ـ عرب ومسلمون ـ على الدعوة لتحديد النسل بتشبيهنا بالدول المتقدمة مع اختلاف الطبيعة والظروف.



الفصل الرابع

التعليم والتدريب وأهميتهما للإنتاج

- الإعداد والتدريب والتعليم .
- التعليم والاستثمار البشري .
- مناهج التعليم والانتاجية الفردية .
- التعليم التقني والانتاجية .
- التعليم العالي والانتاجية .
- التزاوج بين التعليم العالي والعملية التنموية .



الإعداد والتدريب والتعليم

يقدر المختصون عمر الإنسان على الأرض بما يقرب من ثلاثين ألف سنة ، وقد بدأ الإنسان حياته عليها بصورة بدائية بمفهوم العصر الذي يعيشه الآن ، حيث بدأ أول ما بدأ في صنع بعض الأدوات والأسلحة من الأحجار يشحذها و يشذبها لتكون قاطعة أو نافذة تساعده في أعمال الصيد والتجوال التي كان يمارسها كي يعيش .

وتلك الحقبة الطويلة من سيادة الإنسان على الأرض تعد قصيرة جدا بالنسبة لسيادة بعض أنواع الأحياء الأخرى الأقل ارتقاءً منه ؛ إذ يقدر الباحثون أن سيطرة الزواحف امتدت إلى ١٦٠ مليون سنة ، والبرمائيات إلى ١٠٠ مليون سنة . الذي لا شك فيه هو أن الإنسان استطاع أن ينتقل خلال الفترة التي عاشها على الأرض من إنسان يهيم على وجهه في الأرض يلتقط الثمار ، و يهاجم الحيوانات ليتغذى بلحومها إلى قمة التكنولوجيا ، وإلى تمكين سيطرته التامة على مكنونات الأرض ومخلوقاتها ، وعلى البيئة المحيطة به بما وهبه الله من عقل وقدرات وطاقة .

استطاع الإنسان أن يطور مهاراته ، وأن يختزن خبراته ، وأن يتوارثها جيلا عن جيل ، تلقينا وتقليدا لتستمر المسيرة الإنسانية في الوجود ، وتتطور أساليبها وتتعدد تنظيماتها فكرا وأداءً لتصل إلى ما تعارف الناس على تسميته الآن بـ(منظومة التعليم) .

و (منظومة التعليم) بما قامت به من ربط للأجيال المتتابعة تعد من أهم أسباب التقدم في المجتمعات الإنسانية ؛ لأنها حملت مسؤولية نقل المعارف والخبرات والمهارات من جيل سابق إلى جيل لاحق ، ولولا مقدرة الإنسان على التعليم وتميزه عن غيره من المخلوقات بالعقل والإرادة لظل هائما على وجهه في الصحارى والغابات حتى الآن .

وقد حدد د/محمد ربيع للتعليم وظائف أساسية يقوم بأدائها في خدمة المجتمع وهي :

١ـ نقل حصيلة المعرفة العلمية في الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة .

٢ــ التصدي لمشاكل المجتمع بالبحث والتحليل مع محاولة اكتشاف الجديد من الوسائل والأدوات التي تخدم المجتمع وتساهم في تقدمه.

٣ــ تنمية مواهب الأفراد في المجتمع مع محاولة توجيه ميولهم الوجهة التي تخدم قضايا المجتمع الأساسية، وتتمشى مع أهدافه.

٤ــ تربية الاتجاهات والقيم المرغوبة بين المواطنين، مع المساهمة في تكوين شخصياتهم تكوينا يتفق مع الأهداف النامية في المجتمع[١].

وإذا كانت (منظومة التعليم) قد شهدت جهدا ملموسا من حيث النظم والشكل والأدوات فإن منظومة التدريب ما زالت تخطو خطوات قصيرة ومحدودة في المجتمعات النامية على وجه الخصوص رغم أن التدريب وسيلة هامة، ومثلى لتحسين أداء الإنسان، كما أنه أحد الوسائل المكملة لمنظومة التعليم التي يستطيع من خلالها خريج تلك المنظومة أن يتابع المعرفة و يتدرب على كل جديد كما قد يتداخل التدريب والتعليم معا فيأخذ الجوانب العلمية في العملية التعليمية.

والتدريب لصيق الصلة بالتعليم، والتفرقة بينهما تفقد كلا منهما فاعليته الاجتماعية، ومن ثم فإن التخطيط لهما يجب أن يكون متناسقا ومتناغما يتبادلان المدخلات والمخرجات بسهولة و يسر، وتنظيما يساعد على أن تؤتى كل منهما أكلها.

وإذا كان التعليم والتدريب متحدين وهما يقومان بصقل مهارات الإنسان وتنمية ملكاته، و ينقلان إليه مهارات وخبرات جديدة فهما يضيفان إليه أيضا حصيلة أجيال من البشر يستفيد منها دون أن يقع في تجربة الخطأ والصواب، و يوفران جهده المتنامي ليوجهاه إلى الاستثمار فيما هو أنفع. و بالتالي تزداد درجة الرفاهية الاقتصادية وتتطور الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع إلى جانب المساهمة في زيادة انتاجية الإنسان عن طريق زيادة مقدرته على الانتاج الفني.

و يزداد الأمر وضوحا إذا اعتبرنا أن التنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية تعتمد على عدد من العناصر أهمها الأرض، ورأس المال، والعمل، وأن نمو رأس المال يرتبط بزيادة الانتاج والعلاقة بينهما وثيقة وطردية، فعندما يزداد رأس المال يزداد

---

(١) محمد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ١٩٧٥م ص ٦٧.

الانتاج، كما ونوعا. ولما كانت الأرض تصبح محدودة الانتاجية إذا وصلت إلى أقصى استغلال ممكن لها، فإن العنصر البشري يبرز في الساحة كأهم عناصر الانتاج وأساسها جميعا لذلك، فإن استغلاله مع فقد السهولة التامة في العناصر الأخرى يصبح ضرورة تسبق كافة الضرورات، يضاف إلى هذا أن تنمية العنصر البشري تشكل هدفا رئيسيا في حد ذاته، ومن هنا فإن الانفاق على برامج التعليم والتدريب يصبح انفاقا استثماريا وليس استهلاكيا، وقد بدأت بالفعل كثير من الدول النامية وما زالت نتائج الدراسات تشير إلى ارتفاع دخل الفرد كلما ارتفع مستوى التعليم والتدريب.

لقد اظهرت دراسة أعدها أحد الباحثين لقياس عائد التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية أن متوسط دخل خريج المدرسة الابتدائية على مدى الحياة كان يساوي ١٨٢ ألف دولار، أما متوسط دخل خريج المدرسة الثانو ية فقد قدر بحوالي ٢٥٨ ألف دورلار، وذلك في مقابل ٤٣٥ ألف دولار بخريج الجامعة، وهذا يعني أن كل سنة دراسية تضيف إلى دخل الفرد مبلغا من المال يقدر بحوالي ٤٠ ألف دورلا(١).

ذلك على المستوى الفردي، أما على المستوى الوطني فإن تلك الدراسات تؤكد على أن الحد الأدنى لعائد المعرفة العلمية والتكنولوجية في المجتمع تساهم وحدها بما لا يقل عن ٣٠٪، وقد تصل إلى ٦٠٪ من الزيادة في الدخل الوطني.

إذن فقد اتضح أن عمليات التعليم والتدريب تؤثر تأثيرا إيجابيا في مسيرة تصنيع الدول، و بخاصة النامية منها حيث ظهر للكثير مدى أهمية العنصر البشرى المؤهل، كما ظهر أن من الأسباب في تعثر مشروعات التصنيع ماتعانيه من نقص في القوى البشرية المؤهلة علميا وفنيا سوف نشير بشيء من التفصيل عند الحديث عن العلاقة بين التعليم التقني والانتاجية.



(١) المصدر السابق. ص ٩٢



التعليم والاستثمار البشري

أعطى كثير من المفكرين ــ بجدارة واستحقاق ــ أهمية كبيرة للتعليم بوصفه أهم عوامل التغير الايجابى التي تدخل على الثروة البشرية لتنمية مهاراتها ، وصقل مواهبها وكسب ملكاتها من أجل التأهيل المتكامل لأداء دور أكبر، وانتاجية أعلى .

ورغم الاتفاق على اخراج التعليم من حيز الخدمات العامة ، وجعله قيمة اقتصادية استثمارية بعائد مضمون الربح لمجتمع يسعى لتنمية موارده البشرية كعنصر فعال في العملية الانتاجية إلا أن آراء التربويين من جانب ، وآراء الاقتصاديين من جانب آخر انقسمت حول تحديد حجم تلك القيمة وقد مر ذلك بمرحلتين :

المرحلة الأولى :

عندما ذهب بعض الكتاب المتخصصين الذين تصدوا لدراسة النمو الاقتصادي والتفوق التقني في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى «ارجاع تلك الظاهرة للتقدم الكبير الذي أحرزه التعليم في تلك البلاد في وقت مبكر، كما يعزز هؤلاء المفكرون الفجوة التكنولوجية القائمة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلى تخلف التعليم في أوربا عنه في أمريكا»[1] .

وباستعراض نتائج دراسات عدد من كبار الاقتصاديين أمثال دينيسون Denison وشولتز T.R. Schultz عن الاستثمار في التعليم اتضح :

« ان تعويض الأموال التي تنفق على التعليم يتم خلال تسع سنوات أو عشر في حين أن تعويض القروض الطبيعية التي تؤخذ من أجل التنمية تحتاج إلى فترة تتراوح بين ١٢ ــ ١٨ سنة ، في حين أن برنامج استصلاح أراضي جديدة لا يسد نفقاته قبل ١٢ - ١٥ سنة »[2] .

أما المرحلة الثانية :

---

(١) د/ محمد حلمي مراد ــ دور الجامعات في اعداد القوى العاملة ــ المؤتمر الثاني لاتحاد الجامعات العربية ، عام ١٩٧٥م .

(٢) د/ عبدالله عبدالدايم ، التخطيط للتعليم العالي وعلاقته ، بخطة التنمية ، المؤتمر التربوي لتطوير التعليم العالي والجامعي دمشق ١٩٧١م (سوريا ، مطبوعات المجلس الأعلى للعلوم) .

فقد كانت خلال السبعينات من هذا القرن عندما اتجهت الآراء إلى التشكيك في وزن القيمة الاقتصادية للتعليم «وانطلقت من معدلات النمو في الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من أن ميزانية التعليم قد زادت أعباؤها المالية لتمثل أكثر من ٥٪ من الناتج القومي الاجمالي خلال فترة النصف الأول من السبعينات، وذهبت بعض هذه النظريات إلى القول بأن تأثير النفقات التربوية على النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف، وأن هناك أثرا قويا جدا لمستوى الدخل القومي على نفقات التعليم وهو ما حدا (حسب ما يعتقده أنصار هذا الرأي) بأن يفسر تفسيرا عكسيا نوع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، ويرى فريق آخر أن الارتباط الذي أظهرته دراسات رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي يتفاوت في قوته بين القطاعات الاقتصادية، وأن دور المستوى التعليمي العالي وقيمته الاقتصادية إنما ينحصر في مردوده العالي على الوظائف القيادية»(١).

وأيا كانت الآراء حول القيمة الاقتصادية للتعليم فإن الجميع متفقون على أن التعليم على مستوى التنمية بمعناها الشامل، وليس بالمفهوم الاقتصادي وحده، له مردود ايجابي، وبالتالي فإن النظر إلى التعليم كاستثمار بشري يجب أن يشمل النظر إلى ضرورة توظيفه اجتماعيا وثقافيا إلى جانب وظيفته الاقتصادية.

نستطيع أن نؤكد إذن أن النظرة إلى مرافق التعليم لم تعد تقتصر على أنها مرافق خدمات، وأن الانفاق عليها أضحى انفاقا استثماريا تنتظر الدولة منه العائد والمردود. والدولة كأي مستثمر حريص على أن تضع السياسة التعليمية، وتختار الأشخاص المناسبين لتنفيذها وتهتم بتدريب القائمين عليها حتى تكون النتيجة كما هو مرجو منها، وحتى لا يكون هناك هدر لطاقات العاملين، وامكانات الدولة المحدودة، وبخاصة تلك التي أخذت حديثا طريقها إلى النمو.

إن تطوير العملية التعليمية، والأخذ بالنظم التربوية الحديثة واستخدام الوسائل المناسبة للنهوض بالتعليم، وتحسين ادارة مؤسساته كلها عوامل لازمة للاستمرار في العملية التنموية الشاملة، وهي عملية اقتصادية من الدرجة الأولى بكافة المقاييس، فالتعليم بتنميته لمهارات الأفراد انما يرفع من قدرتهم ويقلل من تكلفة التنمية.

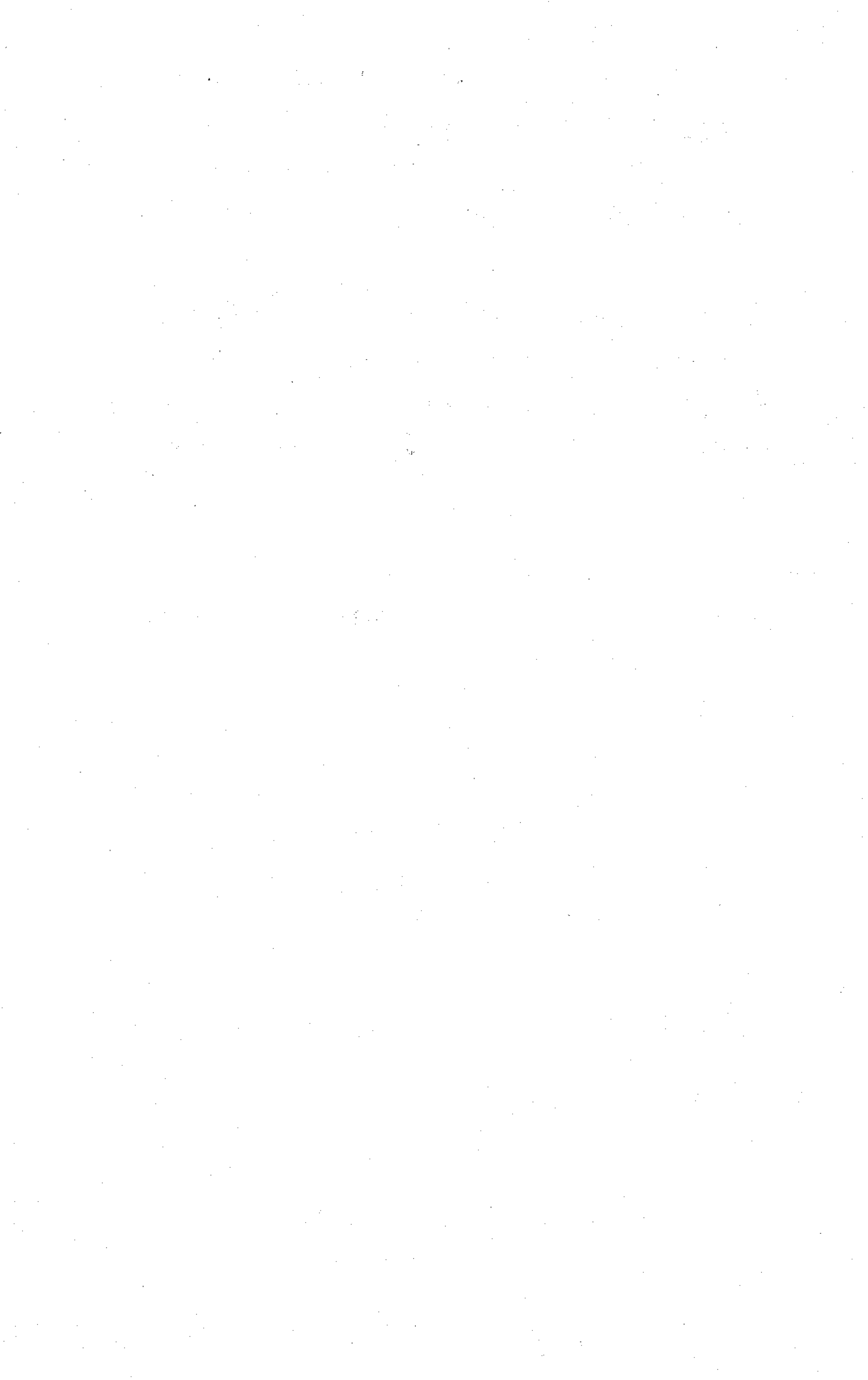
---

(١) حامد عمار، دور التعليم العالي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي) (الجزائر — ١٩٨١).

فالدولة إذا أعدت الأطر الفنية اللازمة لادارة المصانع فإنها ستكتفي في فترة من الفترات باستيراد الآلات فقط؛لأنها أعدت الباحثين والمهندسين الذين يمكن أن يقوموا بعملية تطو ير تلك الالآت ، ابتكار غيرها ومن ثم فإنها ستستغني عن استيراد الجديد منها إلا في أضيق نطاق ، و بالتالي فإن التعليم من هذا المنطلق انما يمثل بجدارة واقتدار الركيزة الأساسية في عملية التنمية .

وإذا كان على التعليم العام والفني اعداد الأطر الفنية الوسطى والدنيا فإن على التعليم العالى اعداد القيادات المهنية والتقنية لهذه المجموعات ، وعليه أيضا اعداد الباحثين والأجهزة التي تستطيع القيام بعملية التطور والتطوير، واهتمام الدولة بالتعليم انما هو اهتمام بالسلم التعليمي كله بدأً من مراحله الأولى ، وانتهاء بمراحله النهائية .





مناهج التعليم والانتاجية الفردية

تعرضنا في الفصل الأول[1] إلى العلاقة بين النظم، والعلاقات، والفلسفات التي ترتكز عليها الحياة في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وتأثير ذلك على المعادلة الانتاجية للفرد التي عرّفناها بأنها تلك المعادلة التي تسعى إلى ايجاد التوازن بين عطاء الفرد ومطالبه. وتحدثنا بصورة شاملة عن نظرية عامة طرحناها للنقاش هي:

«في بدء الخليقة حيث لم تكن هناك نظم ومؤسسات اقتصادية واجتماعية وسياسية حاكمة للمجتمعات المتخلفة لم يظهر أي خلل في المعادلة الفردية الانتاجية، وعندما تعقدت النظم والمؤسسات الحاكمة للمجتمعات في عصرنا الحاضر برز خلل في اتزان المعادلات الانتاجية للأفراد ومن ثم للمجتمع ككل».

وفي تقديمنا لهذه النظرية والتمهيد لها ذكرنا أن انتاجية المجتمعات البدائية في عصورها الأولى كانت متزنة ومتوازنة حيث كان لابد لكل فرد فيها أن يبذل من الجهد والمعاناة بقدر حاجته إلى مأكل وملبس ومأوى، أما في المجتمعات المتقدمة فإن طغيان المادة واستبدادها وتسلطها على مجريات الأمور والحياة في تلك المجتمعات في النظم الاقتصادية الحاكمة لهذه المجتمعات نتج عنه اضطراب وعدم استقرار وتأرجح في الموازنة بين عطاء الفرد واحتياجه.

ونزيد الأمر توضيحا بأن ننقل إلى القارىء الكريم تعليق «هارولد لاسكي» العالم البريطاني المعروف حيث يقول ما نصه:

«ان النظام الحالي للانتاج الرأسمالي محل للاستنكار من كل زاوية في التحليل، فهو من الناحية النفسية غير ملائم لأنه باستثارته لباعث الخوف يعوق عن التحلي بالصفات التي تثري الحياة، كذلك فهو غير ملائم أخلاقيا، لأنه يمنح حقوقا لمن لا يبذلون جهدا للحصول عليها مما يهدم القيم الاجتماعية، وهذا يجعل جزءا من الأمة يعيش على حساب الباقين، كما أنه يضعف الفرضية للحياة في مستوى انساني، وهو أيضا غير ملائم اقتصاديا لأنه فشل في توزيع الثروة بما يضمن الحقوق الضرورية للحياة

---

(١) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ص٣٥.

لهؤلاء الذين يستحقونها، و يعتمدون على مواردها»[1].

ولعل في هذا النص ما يكفي لتأكيد وجهة نظرنا في أن طغيان المادة، وتسلط الأنانية الفردية في المجتمعات الغربية المتقدمة من الأسباب الرئيسية وراء الفروق الواضحة في الدخل الفردي التي لا تعكس بالضرورة مقدار العطاء والجهد.

وقد سبق أن استعرضنا بإيجاز واقع الحال في المجتمعات النامية المعاصرة، وخلصنا إلى القول بأن من أسباب عدم توازن المعادلة الانتاجية للفرد فيها اللوائح والنظم الارادية في تلك المجتمعات، ومثلنا لذلك بظاهرتين هما مكاتب السمسرة الفنية، ومؤسسات تجارة «كل شيء»[2].

ونسير في استعراضنا للانتاجية الفردية، ومن ثم انتاجية الأمة ونتحدث عن التعليم والتدريب وتأثيرهما على الانتاجية في المجتمعات النامية المعاصرة لنعرض صورة أخرى نشاهد من خلالها كيف يؤدي الخلل في النظم الادارية في المجتمعات النامية المعاصرة إلى قصور في المعادلة الانتاجية الفردية وتتعلق بالتعليم والتدريب.

دعونا نعرض للمعادلة السائدة التي تقول:

«أية وظيفة لهذا الخريج»

والتي كثيرا ما تؤدي إلى خريجين يوضعون على وظائف لا تناسب ما دربوا عليه، وما أعدوا له، و ينتج عنه إهدار كبير للجهد والوقت والمال.

انظر معنا يا أخي القارىء إلى خريج يعين في عمل لم يدرب عليه ولا يصلح له أنظر كم استهلك هذا الإنسان من مال حتى تخرج، ثم انظر إلى بقائه في عمل لا ينتج فيه، و يأخذ مع ذلك عليه اجرا.

إن هذه القضية تحتاج إلى اهتمام مركز من المخططين للقوى البشرية في البلدان النامية كي يوضع الرجل المناسب في مكانه المناسب، وقد يعترض على ذلك بأن ندرة الطاقات البشرية المؤهلة، وقلة أعدادها يجبر هذه البلدان على أمر كهذا.

وقد نقبل بهذا القول ولكن في حدود ضيقة، وظروف استثنائية، لا أن يكون بمطلق القول وعموم المعنى، وحتى قبولنا لهذا الاعتراض يشترط أن يكون مربوطا

---

(١) م. عبدالمنان، الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، ص ٧٩ — ٨٠.

(٢) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ص٣٥.

بخيارين موضوعين أمام تلك المجتمعات هما:

الأول: أن نقبل بمعدلات الانتاجية الناتج عن استنزافها لطاقاتها المدربة في أعمال لم تتدرب لها مقابل أن يتحقق أداء تلك الأعمال، ولوبالحد الأدنى.

والخيار الثاني: أن يتم اسناد الأمر إلى أهله وهو ولا شك أجدى، فبه ترتفع الانتاجية، وتتحق التطلعات، وتصل الأعمال والمهام إلى نتائج أفضل، ولكنه سيكون على حساب تأخير أداء الأعمال التي لا تتوفر الطاقة البشرية الوطنية المؤهلة لها، أو الرضا باسنادها رغم حساسيتها أحيانا ـ إلى طاقات بشرية مؤهلة مستوردة من خارج الحدود مؤقتا، وقبول ما يترتب على ذلك مما لا يخفى على القارىء.

وعلى أي حال فالأمر يحتاج إلى دراسة جادة ومركزة لأولويات الأعمال والوظائف والمهام، وتحديدها، ومن ثم الموازنة والاتزان.

وإذا كان تعرضنا لوضع الخريجين منصبا على ضرورة التخطيط الجيد المتزن الملازم بين الانجازات المطلوب تحقيقها، والقوى البشرية المهيئة علميا والمتوفرة في المجتمعات النامية المعاصرة فإن مناهج التعليم والتدريب التي تعد هؤلاء الخريجين لتحمل مسؤولياتهم في مجتمعاتهم لابد أن توضع بصورة علمية وواقعية تتمشى مع احتياجات تلك المجتمعات، وتتطور بتطور تلك الاحتياجات.

لنضرب لذلك مثلا يزيد الأمر وضوحا.

إن الناظر نظرة فاحصة للخطط التعليمية والمناهج العلمية لأقسام الهندسة الميكانيكية والهندسة الكهربائية مثلا في كليات الهندسة في الغالبية العظمى من جامعاتنا العربية والإسلامية، وما يتدرب عليه الطلاب فيها يقع في حيرة عجيبة. فهذه الخطط والمناهج تعد طلابا وتدربهم ليعملوا في المصانع، ومراكز البحوث، والجامعات كمصممين، وباحثين، ومطورين، رغم أن هذه المهام والوظائف والمسؤوليات في شتى أقطار العرب والمسلمين لا تتطلب كل الخريجين من هذه الأقسام، بل جزءاً يسيرا منهم، في حين نجد أن هناك إلحاحاً شديداً وحاجة ماسة في المجتمعات العربية والإسلامية بصورة أساسية إلى أن يعد جزء منهم إعدادا جامعيا كاملا من خلال برنامج تعليمي وتطبيقي في كليات الهندسة، ليتخرجوا مهندسي صيانة وورش ليؤدوا الكثير من المهام التي تنتظرهم في المجتمع.

ومن المفيد أن نؤكد أن ما نقصده هنا ليس خريجي الكليات التقنية المتوسطة فهؤلاء يشكلون العمود الفقري في الهيكل الفني لأي صناعة أو صيانة أو بحوث، وإعدادهم يعتبر أقل تكلفة من إعداد المهندسين الجامعيين والحاجة إليهم أمس، والإلحاح عليهم أشد، ولابد أن تعطى لهم الأولوية المطلقة في الانجاز إذا كانت المجتمعات العربية والمسلمة لديها رغبة جادة في استنبات التكنولوجيا، وترسيخ الصناعة والمحافظة على المهن والحرف في المجتمع وتطويرها.

من ذلك المثل يتضح إذن أن جزءا كبيرا من خريجي كليات الهندسة في العالم العربي والإسلامي يتدربون لمهمة لن يعملوا بها معظم حياتهم، مما يؤثر على عطائهم، ورغم ذلك فنحن سائرون في هذا الأمر، ولا نحاول أن نقف وقفة موضوعية مع أنفسنا لنغير المناهج من أجل تصحيح معادلة الفرد الانتاجية.

ذلك مثال عن مناهج كليات الهندسة، وهناك أمثلة عديدة في تخصصات علمية أخرى يمكن سردها لتوضح أن الخلل في النظام التعليمي في كثير من الدول العربية والإسلامية قد أدى تلقائيا إلى خلل في المعادلة الانتاجية للفرد، وليس همنا أن نتتبع بتفصيل كبير هذه العلاقة الجذرية بين الخلل في النظام التعليمي، والخلل في معادلة الفرد الانتاجية بقدر ما نريد أن نجذب الأنظار إلى وجود هذه العلاقة، والموضوع في ذاته يحتاج إلى بحوث متصلة، وجهود متواصلة.

هذه العلاقة بين الخلل في النظم عامة والتعليمية منها على وجه الخصوص، والخلل في معادلة الفرد الانتاجية ليست الوحيدة، بل يحدث أحيانا خلل في الأخلاق الفردية يؤدي إلى خلل في المعادلة الانتاجية عند الفرد، مما يحتاج أن يخوض فيه علماء الاجتماع بشيء من العمق متعاونين في ذلك مع المختصين الاقتصاديين من أقرانهم في المجتمع المسلم، لأن مفهوم العمل في ذلك المجتمع يرتكز في شقه الأساسي على الأخلاق، وأي اعوجاج أو انحراف أو هبوط فيها يؤثر بصورة مباشرة على عطاء الإنسان وانتاجيته.

إن من أهم ما يميز العامل المسلم، ولفظ «العامل» هنا شامل فكلنا عمال في المجتمع بصورة أو بأخرى، هو الأخلاق، وهي لا تعنى هنا حسن الخلق فقط، ولكن تعني أيضا طيب المعشر، والقناعة، والإخلاص، والصدق، والشهامة، والتضحية،

والمثابرة.

جوهر القضية التي نركز عليها هنا هو أن الأمة أي أمة إذا استطاعت أن تحدد خريطة مهامها فإن كل مواطن يعلم ثغرته التي يقف عليها، وخطط التعليم، و برامج التدريب تلعب دورا هاما ورئيسياً في هذا المضمار وفهي التي تعد الشباب، وتجهز القوى العاملة للقيام بمهامها، وأداء مسؤولياتها، ومن هنا فلا مجال للتسيب والاهمال.





التعليم التقني والانتاجية

يجب ان نعترف في البداية أن ما قلناه من قبل، أو ما سنقوله هنا في هذا الفصل عن التعليم التقني لا يمثل سوى اطار عام لأ بعاد المشكلة وخلفيتها، وقد نلمس بعض جذورها لمسا خفيفا؛ لأن بحث هذا الموضوع لن يتأتى إلا من خلال دراسات مستفيضة ندعو إليها ونلح في طلبها، تشمل منظومات التعليم والصيانة والترجمة والصناعة؛ لأن التعليم التقني متداخل بدرجة أو بأخرى مع تلك المنظومات.

التعليم التقني جزء من منظومة التعليم بسماتها الأساسية من حيث مدخلات أقسامها المختلفة ومخرجات الأقسام الأخرى، ولا يمكن النظر إلى خطط التعليم التقني إلا بشكل متكامل، ومن مدخل أن كفاءة منظومة التعليمّ أو عدم كفاءتها لها صفة الاستمرار الديناميكي.

والتعليم التقني قاعدة هامة لمنظومة الصيانة، تلك المنظومة التي لم تتبلور بعد في أذهان القائمين على التنمية في دول العالم الثالث. فمن التعليم التقني بمعناه التقليدي، وسلمه التعليمي المتعارف عليه، وبمعناه الشامل الذي يتداخل مع التعليم العام والجامعي يمكن أن تبدأ منظومة الصيانة في دفع حركة النمو التكنولوجي وضمان استمراره.

كما أن التعليم الفني مرتبط أشد الارتباط بحركية وفاعلية الترجمة بكافة أبعادها ونتائجها فالترجمة هي الوسيلة للاتصال بآفاق العلم التكنولوجي في الحضارة المعاصرة، وإذا لم يرتبط التعليم التقني بحركة ترجمة علمية وتقنية منظمة فإن منتوجه سيقف عند حدود الوسائل التقليدية المتقادمة، ولن يستطيع خريجوه التعامل مع الفيض الهائل من الأجهزة والأدوات التكنولوجية المعقدة، والتي تفد على العالم النامي يوما بعد يوم.

ومخرجات التعليم التقني هي مدخلات الصناعة، وكلما زادت كفاءة تلك المدخلات كلما كان المنتج أكثر اتقانا، وكان التعامل مع الآلات والأجهزة ينطلق من فهم و وعي يعادل ما فيها من تقنية معقدة وعالية.

تعريف التعليم التقني:

التعليم التقني مرحلة مستقلة من مراحل التعليم العالي، تهدف إلى اعداد اطر تقنية تكون حلقة الوصل بين الأخصائيين (الجامعيين)، والعمال المهرة في هرم القوى العاملة (الشكل ٣/٤) وأن تكون مدة الدراسة في معاهده لا تقل عن سنتين بعد الثانوية العامة، وهو أقل من المستوى الجامعي. و يتميز عن التعليم المهني (بمستوى الثانوي) الذي يهدف إلى اعداد عمال مهرة[١]، وإلى جانب من هذا النوع من التعليم فإن هناك مراكز التدريب المهني التابعة للمراكز الانتاجية أو الأجهزة المختصة بإعداد القوى العاملة، وتلك المراكز تخرج فئة أخرى من العمال المهرة وإن كان تأهيلها النظري أقل من تأهيل خريجي المدارس الثانوية المهنية[٢].

خلفية تاريخية:

لم يعرف التعليم التقني كنوع من التعليم المنتظم إلا مع بدايات الثورة الصناعية في أوربا فهو وليد انتقال الإنسان إلى المرحلة الثالثة من حياته على الأرض بتحوله من حياة المدنية التجارية والحرفية إلى حياة المدنية الصناعية. والتي سبقتها مرحلتان، الأولى: انتقل فيها من البحث عن الطعام إلى انتاج الطعام والمعيشة الثابتة باكتشافه النار، واحترافه الزراعة، ثم تلتها مرحلة أخرى: انتقل فيها من حياة القرية إلى حياة المدينة التجارية والحرفية حيث زاد انتاجه واضطر إلى تبادله مع الآخرين للحصول على سلع ومنتجات أخرى لا يستطيع انتاجها.

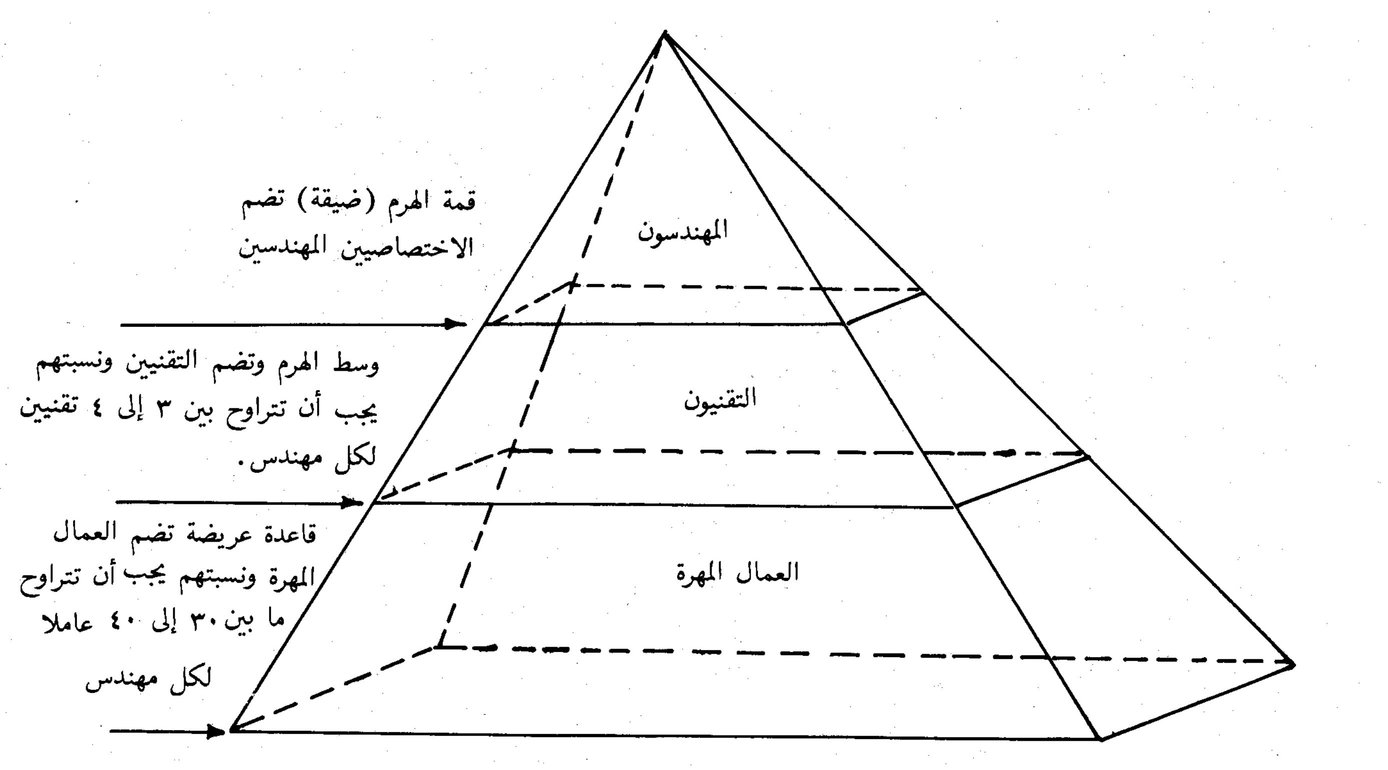
وفي المرحلة الأولى والثانية لم يكن الإنسان بحاجة إلى تعليم تقني فهو ينتج من الكساء والغذاء ما يكفي حاجته وحاجة اسرته. و بالتدريج نشأت بعض الصناعات والحرف البسيطة قام عليها حرفيون وتفرغوا لها ثم انتظموا في طوائف حرفية، وساد نظام تلك الطوائف أوربا لفترة طويلة قبل أن تنبثق فيها الصورة الصناعية، كما عرف العالم الإسلامي نظام الطوائف الحرفية خلال مسيرته التاريخية.

ونظام الطوائف في عالمنا العربي والإسلامي قسم الحرف إلى قطاعات، فهذه

---

(١) هذا التعريف أقرته كل من منظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والنظام الأساسي للاتحاد العربي للتعليم التقني.

(٢) للقارىء أن يلاحظ أننا نستعمل تعبير (التعليم التقني) بمفهوم أوسع ليشمل العمال المهرة والتقنيين.



شكل ١/٤ هرم القوى التقنية العاملة

طائفة النحاسين وتلك طائفة المعماريين والأخرى للنجاريين أو الحدادين وهكذا. وتنظيما لأعمال الطائفة ورعاية لمصالحها كان يختار من بين أعضائها شيخ لها، وكان في الغالب أكبرهم سنا وأكثرهم خبرة، وعليه تصريف أحوالهم وحل مشاكل الطائفة والحكم في المنازعات ويمثل الطائفة عند السلطة، و ينوب عن السلطة في تبليغ أوامرها لأفراد الطائفة.

وكان الصبي عندما يبلغ من العمر ثماني أو عشر سنوات، يلتحق بإحدى الحرف بعد أن يكون قد تلقى نوعا من التعليم الأولى أو لم يتلقه فذلك أمر لا يهم، وليس شرطا لانتظامه في الحرفة. و ينتقل الصبي من مرحلة إلى أخرى أثناء تعلمه الحرفة على يد (الاسطى) أو (المعلم) إلى أن يتقن الحرفة، و يتحول بدوره إلى (أسطى) و يسعى لافتتاح (ورشة) مستقلة.

وتختلف مهارة كل عامل عن الآخر وفقا لمهارة ومكانة وشهرة معلمه في الحرفة (الصنعة) و وفقا لمقدرة الصبي وإدراكه ودرجة ذكائه.

وتميزت تلك الطوائف بروح الأسرة فأفرادها مرتبطون بصلات القربى أو المصاهرة، كما أن تعاملهم يتم في اطار تلك الروح، فإذا ما تفاقم خلاف بين أفرادها فإنه يصعد إلى شيخ الطائفة ليقوم بفضه إذ لم يكن هناك قوانين عمالية، أو تدخل مباشر من الدولة في تلك الأمور التي يحسم معظمها داخل الطائفة.

وقد تميزت ورش الطوائف المهنية بتقنية مبسطة تتناسب مع بساطة الأدوات، حتى إن بعضها كان يصنع داخل المنازل وفي اطار ما يمكن أن نسميه (بالأسر المنتجة).

خلاصة القول في الطوائف الحرفية أنها كانت تتسم بالسمات الرئيسية التالية:

١ــ ندرة أو انعدام المعلومات التقنية المعقدة التي يحتاج إليها العامل، و بالتالي فالتعليم لم يكن شرطا لدخول الصبي إلى الحرفة.

٢ــ تحكم روح العائلة في العلاقات داخل كل طائفة، ولم يكن الأمر بحاجة إلى تشريعات عمالية أو انقسامات بين العمال وأصحاب العمل.

٣ــ الاعتراف بالتقسيم الحرفي العريض (الحدادة ـ النجارة ـ الصباغة ـ الغزل ـ النسيج. الخ).

٤ــ قلة فرص التطوير أو انعدامها في كثير من الأحيان.

٥ــ افتراض أن يعرف الحرفي كل أسرار مهنته، فالنساج يعرف كل ما يتعلق بالنسيج، والنجار يعرف كل ما يتعلق بالنجارة، وهكذا فلم يكن هناك تخصص دقيق داخل الحرفة.

٦ــ تبني نظام توريث الحرفة، فهي تورث من الجد للأب، ومن الأب للا بن وهكذا.

٧ــ التوزيع الجغرافي للطوائف على الأحياء المختلفة، فهذا حي للصباغة، وذلك للنحاسين بل ان هناك بعض الأحياء في مدننا القديمة ما زالت تحتفظ بتلك الأسماء رغم اختفاء الحرفة منها تماما.

٨ــ عدم وضوح مراحل تعلم الحرفة، فلم تكن لكل مرحلة فترة زمنية معينة، وتخطى مرحلة إلى أخرى يخضع لذكاء الصبي وقدرته الحرفية، وتمكن معلمه من الحرفة، وبالتالي فلم تكن هناك شهادات تمنح للصبية، ولكنه اعتراف من الأسطى، أو شيخ الطائفة بجدارته لتولي أمورها.

ولقد كان اكتشاف البخار في بدايات الثورة الصناعية بأوروبا إيذانا بانتهاء عصر الطوائف الحرفية في أوربا والبلدان التي دخلت ميدان التصنيع، فقد انتقل المجتمع إلى حياة المدينة الصناعية الضخمة، وهجرت الورش الصغيرة إلى مصانع آلية، وفقدت قدرة العامل اليدوية قيمتها وأهميتها، وحلت محلها قدرة الآلة على الانتاج المتشابه والكبير، وترتب على الانتاج الكبير حدوث انفصال بين رأس المال والعمل، أو بين صاحب العمل والعامل، ونشأ عبء جديد على صاحب العمل وهو تصريف انتاجه، وفتح أسواق جديدة واسعة تختلف عن الأسواق المحلية التي كان الحرفي يصرف فيها انتاجه، وأصبحت للانتاج في مفهوم الاقتصاد عناصر من أهمها:

ــ رأس المال ــ العمل (العمال).
ــ الادارة ــ التسويق.

وواكب تكامل تلك العناصر وارتبط تطور ملحوظ في الأنظمة الاقتصادية والادارية والمالية التي ابتدعت لتتمشى مع هذا الوضع الجديد. كما صاحب هذه

الطفرة الصناعية آثار اجتماعية كثيرة تأثرت بها وعانت منها أوربا بوصفها الحاضنة الأولى لتلك الطفرة، ولم يكن ذلك الانتقال إلى تلك المرحلة انتقالا سهلا وميسورا، ولكنه انتقال صعب ومتشابك، حفته كثير من التحولات في البنيات الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية في المجتمعات الأوروبية، كما تبلورت النظم الاقتصادية في أيديولوجيات حكمت العالم، وقسمته إلى قسمين رئيسيين: الأول رأسمالي، والآخر اشتراكي.

كما واكب تكامل تلك العناصر أيضا حدوث تغيير جذري في نظم التعليم، فتغيرت مناهجه وأساليبه، واتجه التعليم إلى تبني أساليب البحث التجريبي إيمانا بأنه الطريق لنمو الحالة التكنولوجية الجديدة التي انتقلت إليها تلك المجتمعات، كما ظهر التعليم التقني كرافد من روافد منظومة التعليم، وتعقدت المعلومات التي يحتاج إليها العامل (عامل ماهر/ تقني) وتضاعفت الرغبة لديه لمعرفة الأسس النظرية للعمل الآلي الذي سيكلف به.

وأصبح التعليم التقني يسير في خطين متوازيين الأول تقوم به وعليه الأجهزة المعنية بالتعليم بشكل عام، والآخر تتبناه المصانع والمراكز الانتاجية عن طريق نظم التدريب ودوراته بهدف تحسين كفاءة عمالها أو تأهيلهم لاسناد أعمال أكثر تعقيدا، و يتم ذلك بطريقة مستقلة عن أجهزة التعليم، أو بالتعاون معها.

ولعل أهم سمات مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في أوربا، والتي يهمنا التعرف عليها هي:

١ــ اندثار سمات نظام الطوائف كانعدام روح العائلة داخل المصانع والترابط بين العمال وأصحاب العمل وإن كانت هناك دراسات اختصت بالجانب الإنساني للإدارة وتحسين ظروف العمل، وتشكلت نقابات عمالية إلا أنها لم تحل محل تلك العلاقات، وقد تكون اليابان أكثر تلك الدول الصناعية استفادة ومحافظة على روح العائلة داخل مصانعها، وقد ساعدها على ذلك طبيعة المجتمع الياباني وتكوينه، وتغلغل الروح الأسرية فيه منذ أمد بعيد.

٢ــ لم يجد الغربيون غضاضة في الاتجاه للتعليم التقني، ولم تمنعهم عادات أو تقاليد اجتماعية من ذلك، وحافظت تلك المجتمعات على هرم القوى العاملة

في وضعه الصحيح بصفة تكاد تكون مستمرة.

٣ــ تعمق الاتجاه إلى العلم التجريبي بصورة صبغت كافة منظومات المجتمع التعليمية والصناعية والاجتماعية.

٤ــ كان لارتباط الطفرة الصناعية بالانفصال عن السيطرة الروحية للكنيسة أثر كبير في تعميق المادية في تلك المجتمعات، وإن كان هناك من يرى أن ذلك الانفصال قد أتاح للعلم أن ينطلق، وللمخترعات أن تكتشف وأعطت القوة الدافعة لتلك المجتمعات للوصول إلى انتاجية أكبر.

٥ــ رغم أن التعليم التقني لم يكن معروفا أو لم تكن للمجتمعات حاجة إليه قبل الثورة الصناعية إلا أن تزامنه مع التغيير الذي شمل نظم التعليم كلها وضعه في مكانه الصحيح في خريطة المهام، و بالتالي لم يتخلف عنه وجذب إليه الكثير.

نظرة على التعليم التقني في الوطن العربي:

لعل الملاحظة الأ ولية التي يمكن أن يبديها الباحث في كيفية دخول التعليم التقني المنظم إلى العالم العربي هي ارتباطه بالأغراض العسكرية، فالتعليم التقني بدأ أول ما بدأ في مصر حين تنبه محمد على إلى ضرورة تطو ير الجيش لتحقيق أحلامه التوسعية، ولم يكن بد لادخال التكنولوجيات الحديثة في ذلك الوقت من اللجوء إلى التعليم التقني لتخريج العمال المهرة والتقنيين، وتطو ير نظم التعليم لتستوعب العلوم الحديثة.

ومع مثالب تلك المرحلة وما يمكن أن يؤخذ عليها إلا أننا يجب ألا ننكر ايجابياتها، والتي كانت من أبرزها حركة الترجمة الواسعة، وتطو ير العلوم الحديثة وترسيخها؛ حيث صبت هذه وتلك في معين التعليم التقني وتطور تبعا لذلك عدد هام من الصناعات الحر بية والمدنية.

ولكن ذلك لم يستمر طو يلا فقد نكبت نظم التعليم مرة أخرى بنكسات وسقطات خلفاء محمد علي، ودخول مصر تحت السيطرة الانجليزية التي حصرت التعليم في اطار بعض العلوم المسلكية والنظرية لتخريج موظفين كتابيين عملوا كطبقة عازلة بين المحتل وعامة الشعب.

وانتقل بذلك التعليم التقني إلى مرحلة متوارية تخلف معها كثيرا عن التعليم

العام على قصور الأخير، واستمر لفترة طويلة يتبع أساليب عقيمة، و يستقبل الفاشلين في التعليم العام، وترسخت خلال تلك الفترة عادات طبقية متخلفة نبذت العمل اليدوي فلم يقبل المتفوقون على هذا النوع من التعليم، ولم تقبل عليه الأسر المتوسطة أو أسر الطبقة العالية، وأصبح تعليما يخص أبناء الفقراء

وكما سبقت الإشارة إلى أن نظم التعليم تتميز بأن بعض مخرجاتها تتمثل من خلالها أيضا فقد ازداد هذا النوع من التعليم ضعفا بانضمام خريجيه للتدريس، أو تدريب الطلاب.

وفي باقي أجزاء الوطن العربي الأخرى لم يجد التعليم التقني اهتماما أو تشجيعا إلا منذ عقدين أو ثلاثة من الزمن على الأكثر وكانت من أهم العوامل المؤدية لذلك:

- اكتشاف البترول والبدء في استغلال عائداته في تنمية المجتمعات العربية تنمية واسعة مخططة.
- نمو حركة التحرر من الاستعمار، وعزم الدول المحررة على تخطى عقبة التخلف التقني باعتباره مظهرا من مظاهر التبعية.
- التحديات العسكرية والحضارية التي خلقها الوجود الاسرائيلي في المنطقة.
- التنبه إلى حقيقة أن الأطر البشرية التقنية المؤهلة تمثل نقطة الاختناق الأساسية التي تواجه برامج التنمية في الوطن العربي.

وكان نتيجة لتلك العوامل وجود طلب واسع في سوق العمل على التقنيين والعمال المهرة والعمال إلا أن السوق لم يستطع أن يفي بكافة احتياجات التنمية فبدأ في التوسع في هذا النوع من التعليم ورصدت له اعتمادات كبيرة.

ومع التقدير الكامل للخطوات الكبيرة التي اتخذت في هذا الصدد إلا أن التعليم التقني حتى الآن لم يستطع أن يؤدي دوره في أن يصبح صمام القوى العاملة ومصدرها الرئيسي مع ما يجب أن يكون عليه؛ لأنه ما زال في كثير من بلدان الوطن العربي مقلوبا رأسا على عقب؛ حيث قمة عريضة تشمل مخرجات التعليم العام من الأكاديميين والكتبة، وقاعدة ضيقة تشمل العمال المهرة والتقنيين، وحتى هؤلاء رغم قلة عددهم لم يجدوا التشجيع الكافي، والنظرة الاجتماعية المتعاطفة.

بالاضافة إلى تلك الحالة من عدم التوازن بين فئات القوى العاملة العربية فإن عدد الطلبة المسجلين في التعليم التقني في كافة أرجاء الوطن العربي يشكلون نسبة ضئيلة جدا من السكان إذا ما قورنت بنسب بعض دول العالم المتحضر أو الساعي للنمو؛ إذ تشير احصائية مقتبسة من بيانات لمنظمة اليونسكو(١) بأن عدد الطلبة المسجلين في التعليم التقني عام ١٩٧٧م في كافة الأقطار العربية لا يتجاوز ٢٨ طالبا لكل ١٠٠٫٠٠٠ نسمة من السكان مقارنة بـ(٥١٥) طالبا في سنغافورة و١٨٠ طالبا في المملكة المتحدة(٢).

ومن الملاحظ أن بعض الدول النامية التي توفرت لديها امكانات مادية ــ ومنها بعض الدول العربية ــ لجأت إلى أسلوب استقدام العمالة التقنية والماهرة من خارجها لدفع عجلة التنمية، وعلى ما في هذه الطريقة من ايجابية في الاسراع بالتنمية، وعدم تعطلها ريثما تتخرج الأطر التقنية الوطنية، إلا أن لها بعض المحاذير التي قد لا تخفى على القارىء وتحتاج إلى التنبيه إليها من حيث إن لتلك العمالة مشاكلها السياسية والاجتماعية التي قد تؤثر على الأخلاقيات العامة؛ بالاضافة إلى أنها قد تكون وسيلة سهلة وميسورة يمكن الارتكان إليها وتساعد على هروب الوطنيين من المجالات التقنية تاركين إياها للعمالة الأجنبية؛ وعلى الصعيد الآخر فإن من المفيد الاشارة إلى أن تلك العمالة المستقدمة تحرم كثيرا من البلدان من كفاءتها التقنية وبخاصة إذا علمنا أن نسب مشاركة السكان في القوى العاملة في تلك الدول لا تتعدى ٢٥٪.

معوقات التعليم المهني والتقني:

قد يكون فيما نذكره هنا من عوائق تخص الأقطار العربية، ولكن يلاحظ القارىء أنها يمكن أن تكون متطابقة مع تلك في الدول النامية بصفة عامة من منظور أن الأقطار العربية جزء من العالم الثالث وتتسم بسماته. والمعوقات هي:

١ــ استمرار النظرة الاجتماعية السلبية تجاه العمل اليدوي والمهني بالمقارنة إلى العمل المكتبي.

---

(١) عدد طلاب الثانويات الصناعية ٧٧٧٢٢

عدد طلاب التعليم الجامعي الهندسي ٨٤٨٢٥

عدد طلاب المعاهد التقنية (تكنولوجيا صناعية) ٣٥٣٣٦.

(٢) هاشم محمد سعيد وطارق على العاني، نظرة عامة على واقع التعليم التقني في الوطن العربي، مطبوعات، الاتحاد العربي للتعليم التقني، ص ٧٩.

٢ـ عدم النظر إلى التعليم التقني كاستثمار مهم للموارد يعود بمردود اقتصادي عال، بل اعتباره جزءا من قطاع الخدمات في الخطط الاقتصادية.

٣ـ التكاليف الباهظة والمتطلبات المعقدة للتعليم التقني مقارنة بالتعليم العالي (الأكاديمي).

٤ـ قلة الاطر القيادية والتدريسية المتخصصة في مجال التعليم التقني والمقتدرة على النهوض به وتطويره.

٥ـ عدم وضوح الأهداف والوسائل المتاحة للتعليم التقني ضمن الهياكل التعليمية المتوافرة.

٦ـ اندماج ادارات التعليم التقني كجزء متواضع ضمن أجهزة التعليم العامة، وعدم مراعاة الخصوصية والمرونة التي يتطلبها لارتباطه المباشر مع سوق العمل.

٧ـ التوسع الأفقي في التعليم الجامعي التقليدي في الأقطار العربية بحيث زاد عدد الطلبة الملتحقين به عن مليون طالب، بينما لم يتجاوز عدد الطلبة الملتحقين بمعاهد التعليم التقني عن ثمانين ألفا[1].

التعليم التقني ضرورة:

قد لا يحتاج الأمر إلى الاشارة إلى دور التعليم والتدريب عموما في رفع كفاءة وانتاجية الأفراد فذلك موضوع أفاضت البحوث. ولكن الذي قد يحتاج إلى تأكيد هو أهمية وضرورة التعليم التقني في تنفيذ الكثير من برامج وخطط النمو الاقتصادي والاجتماعي بالكيفية الصحيحة والأسلوب السليم والمنهاج العلمي.

لقد اتضح أن التعليم التقني أهمل طويلا، ومن ثم فقد أصبحت هناك حاجة إلى تعزيز مكانته في منظومة التعليم، وتحديد مساره وانسيابيته في اتجاه الصناعة والخدمات والصيانة في المجتمع.

وتعزيز مكانة التعليم التقني لا يتأتى إلا من منطلق أنه ضرورة تفوق وتسبق العديد من الضرورات الحياتية الأخرى، إذ أن الخلل الواضح في هرم القوى العاملة

(١) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(انظر الشكل ١/٤) يؤكد على معالجة الوضع بالسرعة التي تتناسب مع حاجة المجتمع إلى النمو، وإذا كان من غير المنطق أن يتصور انسان أن وحدة قتالية يمكن أن تحارب بخمسة ضباط وجندي واحد، فإن من الصعب تصور مجتمع يخرج مئات الآلاف من الأكاديميين والمتخصصين و«الكتبة» وبضع مئات من التقنيين والمساعدين، فعندئذ سيكون أمامه ثلاثة اختيارات **الأول** أن يعمل المتخصص مكان التقني، وذلك أمر غير طبيعي **والثاني** أن يعمل خريج في غير ما أعد له وهذا اهدار للطاقة البشرية المدربة، **والثالث** أن يسير تنفيذ خطط و برامج التنمية بطريقة عرجاء وانتاجية منخفضة وهذا أمر مرفوض.

لقد آن للمجتمعات النامية أن تحد من التعليم الأكاديمي لصالح التعليم التقني، لأنها لن تدخل عصر التكنولوجيا المتوسطة أو المتقدمة بجيش الموظفين والكتبة، ولكن بالتقني الماهر والمهني الحاذق الذي يكون على قاعدة صلبة من الدراسات العملية والتطبيقية والقادر على التعامل مع التكنولوجيا ومنجزاتها تعامل المدرك لأسرارها والعارف بمكنوناتها.





التعليم العالي والانتاجية

للتعليم العالي دور هام في انتاجية أي مجتمع، وتحقيق ذلك الدور يتطلب ارتباطا مباشرا بين مناهج الاعداد والتدريب و برامج العمل المطلوب أداؤه من خلال تصور شامل، ومنظور متكامل لاحتياجات المجتمع للطاقات البشرية المؤهلة والقادرة على العطاء الفعال، والعمل المنتج. كما أن تحقيق دور التعليم العالي في التنمية الانتاجية يفرض توجيه جهود العاملين في مجالات البحث العلمي في الجامعات إلى المشكلات المصاحبة للتطور والنماء في شتى القطاعات لينتج عن ذلك تفاعل بين الخطط والبرامج والواقع العملي لقضايا المجتمع.

وتفاعل التعليم العالي مع متطلبات التنمية يجب أن يستند إلى أهداف طموحة ترنو إلى المستقبل؛ لأن التنمية بشتى صورها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لا تعدو أن تكون نقلة من الواقع إلى الأمل خلال مساحة زمنية محددة، وفي اطار امكانات بشرية، وموارد اقتصادية تكون الاستفادة منها من خلال برمجة واقعية في مراحل متتابعة ومرتبطة باستراتيجية واضحة المعالم.

ان الحديث عن ارتباط الانتاجية بالتعليم العالي يصبح أكثر فعالية و واقعية عندما يتجه مباشرة إلى جوهر القضية بعيدا عن زخرف القول، خاصة عندما لا يكون مدعوما بالأرقام والاحصائيات لما للأرقام من تأثير مقنع، وأثر فعال في إيضاح الحقائق المجردة، تعبيرا عن الواقع بكل سلبياته وايجابياته وتطلعا إلى المستقبل بكل طموحاته وآماله، وإذا كانت الدول الآخذة في النمو تشترك في كثير من السمات الرئيسية لمجتمعاتها، فإن هناك اختلافات بين بعضها في التفصيلات من حيث ان لكل منها ظروفه المتميزة ومن ذلك تمتع مجموعة منها بقيم روحية متفاعلة تحرص على أن تتمسك بها ولا تحيد عنها والتي تتحرك في اطارها،والمملكة العربية السعودية من أبرز هذه الدول إن لم تكن أبرزها على الاطلاق حيث ترتكز في تنيفيذ خططها و برامجها التنموية على أرضية صلبة من استقرار سياسي متصل، وأمن اجتماعي مستمر، و وفرة في الموارد الطبيعية والاقتصادية ساعدت على نجاح خططها التنموية الطموحة المتتالية بكافة المقاييس، ومكنت المجتمع السعودي من المثابرة على اقامة الهياكل الصناعية

الرئيسية والأساسية لترسيخ تنوع مصادر الدخل الوطني.

وتمتاز التجربة السعودية التنموية بجانب ذلك بأن قيادتها السياسية اختارت أسلوب التخطيط عن قناعة ورضا لاعادة البناء والتطوير خلال مراحل متتابعة ومتأنية غير عجولة، ولم تكتف بالاختيار والتبني بل تعدت ذلك إلى متابعة التنفيذ عن كثب وازالة أية معوقات تعترض طريقها، تعتمد في ذلك على انسان هذا البلد المسلم وتستهدفه بالدرجة الأولى، تفجر فيه نوازع الخير، وتنفض عن عزيمته الغبار وتلك ولا ريب هي عناصر القوة التي تميز التجربة السعودية في التنمية عن غيرها من تجارب الأمم النامية، يجدر الإشارة إليها والاشادة بها قبل أن نلج إلى تفصيل دور التعليم العالي في انتاجية المجتمع.

ودور التعليم العالي كغيره من مراحل الإعداد والتدريب والتعليم يأتي في المقدمة من حيث إعداد الطاقات البشرية المهنية والقادرة على المساهمة في نقل هذا المجتمع من مجتمع آخذ في النمو إلى مجتمع متطور خلال فترة زمنية طموحة، على أن تتم عملية الانتقال تلك مع عدم المساس بكافة المقومات والقيم الصالحة للمجتمع، مع الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة بكافة قيم ومقومات وأهمها الإنسان.

والإنسان هو محور الحديث المتصل عن الانتاجية؛ لأنه مركز الثقل في عملياتها، فمنه تنبع، وإليه تتجه، وهو في ذات الوقت الوسيلة إليها لأن به تتحقق المعدلات المرتفعة لها؛ وتنمية الطاقة البشرية هي مهمة أساسية من مهام مؤسسات التعليم العالي، وتقف على قائمة أولويات المجتمع الذي يعاني من قلة السكان، وندرة القادرين من المواطنين على المساهمة في برامج التنمية.

وبالخلفية العقائدية التي يتمتع بها الإنسان ينبثق موقف أخلاقي، والتزام مبدئي يجعله يزن أعماله وتصرفاته بميزان الحق والعدل؛ إذ هو يعلم أن كل تصرف أو حركة أو عمل أو بادرة أو حتى تفكير هو في واقعه اما أن يكون عبادة إن هو اتقى الله وراقبه فيه، أو يكون ذنبا إن خالف أمر الله فيه. ذلك مقياس دقيق يضعه الإنسان المسلم افتراضا نصب عينه ليصبح عمله منتجا وعطاؤه متدفقا، وانتاجيته عالية؛ من أجل هذا تجد أن أحد الأهداف العامة لخطط التنمية في دول منطقة الخليج العربي ــ والمملكة منها ــ يشير إلى عنصر أساسي من عناصر توازن المجتمع العربي المسلم

واتزانه انطلاقا من حث الأفراد على العمل المنتج والالتزام الأخلاقي به والهدف هو:

«تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد أو مجموعة من السكان التمتع بحد أدنى من مستوى المعيشة الكريمة، وتبقى المكاسب فوق هذا الحد حقا ونتيجة لجهود الفرد وانجازاته»(١).

ولعل ما نطمح إليه الآن في هذه العجالة هو أن نعرض لعدة أمور تختص بالتعليم العالي والتنمية ليثار حولها حوار وصولا إلى الحل المنشود فحوار الأفكار بناء في كل مرحلة من مراحل حياتنا وهو اليوم ضرورة حتمية لأن الفكر هو المقدمة الأولى، واللبنة الأساسية لترسيخ مجتمع الحق والعدل لتنطلق منه حضارة تكون امتداداً لحضارتنا العربية الإسلامية السامقة التي أتى عليها حين من الدهر لم تكن شيئا مذكورا بعد أن توقفت حركتها لتبلد الفكر في عقول مفكريها.

ولسائل أن يسأل عن كيفية ربط التعليم العالي بالتنمية، وتوثيق علاقته بالمجتمع، وحاجياته، و بالتالي وضع أسس ومقومات هيكل التعليم العالي المحقق لذلك، وتساؤل كهذا يثير معه امورا متداخلة نستعرضها لاستكمال النقاش.

- مفهوم التنمية.
- تأثير التعليم العالي في انتاجية المجتمع.
- تأثير المعدل الزمني في معادلة الانتاجية.
- ارتباط التعليم العالي بمصالح المجتمع.
- كيفية تحقيق التزاوج بين التعليم العالي والعملية التنموية.

ولنأخذ كل أمر من هذه الأمور بشيء من التفصيل:

مفهوم التنمية:

لقد أصبح موضوع التنمية يستأثر بالعديد من المؤلفات والأبحاث التي عالجت الموضوع من جميع زواياه وقد يكون الاقتصاديون أسبق من غيرهم إلى بحث هذا الموضوع حين ساد الاعتقاد في فترة من الفترات بأن الانتقال من التخلف إلى النمو إنما يعبر على جسر من رأس المال لتمويل مشروعات انتاجية تؤدي إلى مزيد من التراكم الرأسمالي الذي يتيح الفرصة لخدمات أفضل، و بالتالي يحقق التقدم المنشود.

---

(١) هشام ناظر، نحو استراتيجية واقعية وتخطيط عملي للتنمية في دول الخليج البحرين: الندوة الفكرية لرؤساء الجامعات، البحرين، يناير ١٩٨٢م

التنمية إذن بهذا المفهوم تعنى النمو الاقتصادي، وتبعا لهذا المفهوم تصبح درجة هذا النمو معيارا للتخلف أو التقدم بين مجتمع وآخر، من خلال مقاييس اقتصادية وضعت للتميز بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة مثل متوسط دخل الفرد، وأعباء الديون الخارجية، وغيرها من المؤشرات الفردية والمركبة والتي لا مجال هنا للافاضة في دلالة كل منها ودقته لأن ما يهمنا من الأمر هو الاشارة إلى أن التنمية اقتصرت في البداية على المفهوم الاقتصادي لها فقط، ثم سرعان ما ثبت للباحثين أن «التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية، حيث إنها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الإنسان، ورفع مستوى معيشته،والتنمية الاجتماعية تؤدي إلى جانب وظيفتها الأساسية وظيفة أخرى اقتصادية، حيث إنها في المدى البعيد تهدف إلى تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانيات البشرية»(١).

ثم توسع مفهوم التنمية أكثر فأصبح «يتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق برفاهية الإنسان ومن هذه الاعتبارات ما هو ثقافي، وما هو روحي وما هو مادي(٢).

إذن فقد أصبح مفهوم التنمية مفهوما شاملا لكافة نواحي الحياة، وأصبحت النظرة إليها تؤتى من زوايا مختلفة.

وفي اطار هذه التطورات في مفهوم التنمية فإن بالإمكان طرح تصور ينطلق من أن للتنمية أبعادا تخرج عن كونها استثمارا اقتصاديا أمثل للدخل الوطني من خلال برامج ومشاريع تسعى إلى رفاهية المجتمع وتطوره، إلى كونها تهدف إلى استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة وتنميتها لرفاهية مختلف قطاعات المجتمع، مع الحفاظ على الصالح من قيم المجتمع التاريخية، والسياسية، وأن توضع مجموعة هذه القيم في اطار شروط موضوعية، وإلا أصبحت هذه القيم مثبطة لعملية التنمية. ولعل من أهم الشروط أن تكون دافعة للإنسان إلى عمارة الأرض، والتنافس البناء ليعطي أقصى طاقاته، و يأخذ احتياجه الأساسي»(٣).

---

(١) عبدالباسط محمد حسن ــ التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، ص ٨٧.

(٢) تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية مايو١٩٧٨م

(٣) محمود محمد سفر ــ التنمية.. قضية، الكتاب العربي السعودي (٤) ــ تهامة للنشر جدة ص ١٥.

تأثير التعليم العالي في انتاجية المجتمع:

هناك نوعان من الانتاجية: انتاجية كامنة ساكنة، وانتاجية ظاهرة حركية، أما الانتاجية الكامنة فهي التي تتمثل في مرحلة التعليم والتدريب حيث يسكب المجتمع في الوعاء الإنساني للفرد كمية من التعليم والتدريب تؤهله بعد فترة معينة أن يصبح قوة انتاجية ظاهرة وفعالة، ولكنه يظل قبل اتمام فترة التعليم والتدريب يمثل انتاجية كامنة.

وإذا كان الناس كأسنان المشط في كرامتهم الإنسانية فإنهم ليسوا كذلك في قدراتهم الخاصة، بل هم متفاوتون متباينون، وهذا التفاوت والتباين في القدرات لا يعكس أي تفاوت أو تباين في كرامتهم الإنسانية فهم في هذه سواء.

وإذا كان هدف المجتمع أي مجتمع الوصول بأفراده إلى انتاجية أكبر يصبح لزاما أن يختار المجتمع لكل فرد فيه النوعية المناسبة من التعليم والتدريب خلال مدة محددة ليؤدي الفرد بعدها مهمة بعينها في خريطة المهام الوطنية للمجتمع، وحسب قائمة أولو يات محددة سلفا بحيث يستنفر كل عضو في المجتمع ليقوم على ثغرة من الثغرات، اما باعتباره فرض عين أو فرض كفاية، وذلك من خلال تحديد واضح للأهداف العليا للمجتمع.

نحن لا ننكر أن ذلك بالطبع أمر بالغ الصعوبة، وتختلف النظم في محاولتها القرب من الغاية، ففي بلد كأمريكا تعطي للطالب حرية الحركة في المدرسة والجامعة والمجتمع ليكتشف نفسه، ويحدد قدراته، و يصحح خطوه. يعينه على ذلك التقارير الدائمة، والمشاهدات الدقيقة لأساتذته الذين يرقبون عملية نموه، وامكانية قدراته. صحيح أنه لن يلقى تدريبا خاصا في مدة خاصة به، ولكن هذه الحرية الممنوحة له داخل النظام تجعله يختار أقرب الأعمال إلى قلبه، وأحبها إلى نفسه؛ حيث يتدرب عليها في مدة كافية للاستيعاب والتحصيل.

أما في بلدان العالم الإسلامي فحرية الحركة الاستيعابية للطالب داخل النظام التعليمي تكاد تكون معدومة، والأجهزة التعليمية غير قادرة (اما لثقل حملها، أو عدم اكتمالها) على الاكتشاف المستمر للقدرات المختلفة عند الطالب، وحتى لو اكتشفت قدراته فإن تحقيق المسارات المختلفة للقدرات المختلفة أمر ليس في قائمة

أولو يات النظم التعليمية في بلدان العالم النامي، بل انه في أحيان كثيرة يؤدي الهيكل الوظيفي في المجتمع إلى اختيار خاطىء من الطالب لنوع من التعليم أو التدريب بحيث يملي هذا الهيكل ضغوطا اجتماعية تجعل مسارا بعينه أكثر بريقا وأشد جذبا.

و يبدو أن نظام التعليم القديم الذي كان سائدا في كثير من الجامعات الإسلامية، و بخاصة التعليم الإسلامي في معاهده القديمة كالمسجد الحرام والمسجد النبوي، وجامع القيروان والجامع الأ زهر كان أكثر مرونة من نظام التعليم الحالي إذ كان في الجامع مجموعة من الأساتذة يتحلق الطلاب حول كل منهم، وربما وجد الطالب صعوبة مع هذا الأستاذ فينتقل إلى آخر؛ دروس في الصباح، وأخرى في المساء، ينهل الطالب منها بقدرما يستطيع استيعابه في الزمن المناسب له، فإذا ما شعر أنه يستطيع أن يدخل الامتحان تقدم لنيل الشهادة العالمية، وربما كان عمره في هذا الوقت خمسين عاما، و يقولون: إن بعض الناس أمضى أر بعين عاما في أروقة الأ زهر وخرج منه صفر اليدين. لقد كان الامتداد الطبيعي لهذا النظام هو النظام الأمريكي الحالي.

ان الفاقد والتسرب والهدر في التعليم العالي تعتبر من المشاكل التي تحتاج إلى المواجهة والتصدي بالدراسة الواقعية حتى يمكن البحث لها عن حلول عملية؛ ليس لأن التعليم العالي ذو تكلفة اقتصادية عالية فحسب، بل لأن الاهدار فيه، والتسرب منه يشكل معوقا للتنمية وار باكا لخططها واستنزافا للطاقات البشرية التي تحتاجها برامجها. آلافا نعلمهم وندر بهم لغير ما يصلحون له، وفي مدة أقصر من بعدهم الزمني، أوقدرتهم على استيعاب ما يتلقونه، وتكون النتيجة أن أقل من نصف من يدخلون المرحلة التعليمية في بلاد العالم الثالث يتخرجون منها فعلا في نهايتها، بل إن بلدا كاليمن الشمالي مثلا يخرج من التعليم الابتدائي أقل من ١٠٪ من عدد الأطفال الذين يدخلون هذا التعليم، الأمر الذي يزيد من نفقات التعليم وكلفته دون مردود مثمر. يحدث ذلك في الوقت الذي أثبت فيه الإنسان في اليمن تفوقا فطريا في كافة المجالات المهنية التي عمل بها.

إن المشكلة في العالم الثالث هي أن البيت أميّ، ولا يستطيع أن يعين الابن على

الاختيار الموفق، فيترك الابن يمضي في أي مسار عشوائي من مسارات المجتمع العشوائية، في الوقت الذي تحتفظ المدرسة بنمط محدد لا تعطى معه للطالب حرية الاختار والحركة، مضافا إلى هذا أن عملية اختيار المدرسين لمراحل التعليم الأولى لا تخضع لمعايير دقيقة بحيث لا تسمح إلا للنوعية الجيدة لممارسة هذه المهنة الهامة، و ينتج عن ذلك بطبيعة الحال الحصول على مستويات متدنية من الطلبة، مما يجعل كثيرين يقارنون بين مدرسي المرحلة الابتدائية ومدرسيهم في الأيام الخوالي؛ حيث كنت تجد مدرسا لك في المدارس الابتدائية ملحمة ثقافية كاملة.

إن الطفل في بلاد العالم المتقدمة يعد صانع المستقبل بحق، فتجند له كافة الامكانات، وخيرة المثقفين والتربويين ليتولوا تعليمه وتدريبه، بل إنهم في سن مبكرة يعلمونه فن المرور وآدابه، و يفسحون له مجالات للنقاش في كافة الأمور في اطار ضوابط دقيقة، وتوجيه علمي، ولا يقف الأمر عند حد البيت والمدرسة، بل يتعداه إلى وسائل الاعلام لتؤكد له القيم باستمرار، وتضع القدوة في مكانها الصحيح داخله. يكفي من هذا أن النظام يدر به على وسائل، وطرق البحث والتفكير العلمي.

إن المثقف الغربي يترك ولده ليجد مساره بين المسارات الكثيرة والمتعددة حتى يتبين قدراته بنفسه. صحيح انه يمكن لهذا الطالب أن يمضي فيما أسميناه بالمسار العشوائي، ولكنه يتقدم فيه بمعدل مرتفع.

تلك نقاط جديرة بالاهتمام، فإذا تبينا بعضا منها أصبح لزاما علينا أن نؤمن بتعدد المسارات، وأصبح لزاما علينا أن ننحى القوالب الجامدة للتعليم جانبا وألا نقصر في التخطيط لنظام تعليمي مرن تتوفر في داخله حرية الحركة من أجل انتاجية أكبر.

إن السعي لتلك الانتاجية مرهون بإصلاح تعليمي جذري يشمل المنهج والطريقة، والقائمين على التدريس، بل و يشمل أيضا الفصل الدراسي، وأماكن لعب الأطفال، وكيفية قضائهم أوقات الفراغ. يجب أن تجند امكانات أجهزة الاعلام من إذاعة، وصحافة وتليفزيون لتلك المهمة جنبا إلى جنب مع الأجهزة التعليمية المختلفة لاعداد أجيال قادرة مؤمنة تقود حركة التطور والتطوير من خلال استراتيجية رشيدة لتنمية المجتمع تحت الظل الوارف للعقيدة الإسلامية.

تأثير المعدل الزمني في معادلة الانتاجية:

إن المعدل الزمني للاستيعاب يشترك في معادلة الانتاجية كعنصر أساسي إلى جانب نظام التعليم المرن الذي يتسع للعديد من المسارات، والذي يحسم قضية الهدر والفاقد التعليمي الكبير الذي تعانيه الدول النامية، و بالتالي تلافي تأثيره السلبي على الانتاجية الفردية، ومن ثم انتاجية المجتمع ككل.

فمثلا لو حصل طالبان مختلفان في مستو ييهما على نوعية معينة من التعليم أو التدريب وفي مدة واحدة فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى انتاجيتين مختلفتين: الأعلى مستوى يؤدي انتاجية أكبر من الأقل مستوى. ولكن إذا حاولنا تدريب إنسان ذي مستوى عقلي صغير جدا على نوعية من التدريب أو التعليم خاصة بمستوى عقلي كبير فإننا لن نحصل على انتاجية تذكر، بل نحصل على ما نسميه «بحمار جحا».

نستنتج من ذلك أن الزمن اللازم لاستيعاب مجموعة معينة من المعارف يجب أن يتناسب مع قدرة ورغبة المستوعب، كما أن انتاجية الإنسان تختلف باختلاف قدراته حتى لو تساوى في نوعية وطريقة ومدة التعليم.

وقد يكون من الممكن اختصار البعد الزمني للاستيعاب، ولكن تحت شرط الاختيار السليم للمسار وتناسب البعد الزمني مع القدرات الخاصة للمستوعب، وعلى كل فإن البعد الزمني لا يمكن تجاهله إذا رغبنا في مستوى أعلى لانتاجية الفرد، وعلى الأمة النامية أن تصبر على ذلك.

إن استعجال قطف ثمار مرحلة تكديس المعارف وشحن الأذهان بالمعلومات سوف يفقد الأمة كل شيء؛ لأن الاستعجال من أخطر الأمراض التي تصيب أمة نامية حين يظن مثقفوها امكانية حدوث طفرة يحسب الزمن من خلالها على أساس خاطىء، وعندئذ تفقد الأمة القدرة على السيطرة على عملية النمو، و يضيع من قدم الأمة الطريق، فلا هي تقدمت ولا هي وقفت حيث كانت، وتنشأ حالة من فوضى التخطيط، يصحبها عادة خوف من مواجهة الحقيقة، ينتج عنه مزيد من الفوضى لتدخل الأمة في دائرة مفرغة، وذاك حال العديد من البلاد النامية للأسف الشديد.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن الضغوط النفسية التي تعانيها الأمم خلال مرحلة الاستيعاب تعد من أقصى الضغوط التي تواجهها حتى ليظن مثقفوها وهم يرون

الفجوة الزمنية تزداد اتساعا أنه لا أمل في اللحاق و يفقدون الثقة في أنفسهم وتضطرب خطاهم فيفرون من الواجب إلى ملجأ حضاري ، ومن ثم يتركون مجتمعاتهم خلفهم تزداد تخلفا بفقدهم فتخسر المال وتخسر الزمن بخسارة الرجال .

إن قدرة الأمة على الاستيعاب مقيدة بشرط زمني أساسي ؛ إذ من غير المعقول أن نطالبها باستيعاب معارف تكدست عبر اربعمائة عام هي عمر الحضارة الغربية في سنوات قلائل ، ومن الطبيعي أيضا ألا تنتظر الأمة أربعمائة عام للوصول إلى مستوى الحضارة الغربية ، فالأمر يحتاج إذن إلى مقياس دقيق للزمن يأخذ في اعتباره القدرة الذاتية للمجتمع بالإضافة إلى فترة اعداد وتمهيد للمجتمع حتى يتقبل تلك المعارف و يعد البنى الأساسية لينتج انتاجية كامنة يمكن تحويلها فيما بعد إلى انتاجية ظاهرة .

مرحلة الاستيعاب إذن تعد أخطر مراحل الانتاجية ، فهي مرحلة تكوين انتاجية كامنة لو استطاعت الأمة الصبر عليها ، ولو استطاعت تخطيها فإنها تتقدم بعد ذلك بخطى ثابتة يزيد نجاحها ترسيخ خطوها على الطريق إلى أن تصل بإذن الله .

ارتباط التعليم العالي بمصالح المجتمع :

إن المتتبع لنشأة التعليم في شتى الأقطار الإسلامية يلاحظ عدة ملاحظات تكاد تكون متطابقة هنا وهناك ، لعل من أهمها أن التعليم الديني كان نقطة ارتكاز لباقي أنواع التعليم ، وقد كانت لهذا النوع من التعليم نفس النشأة تقريبا في هذه الأقطار ، فقد كانت له حلقات ومدارس وجامعات اتخذت من المسجد منطلقا وهو قديم قدم ظهور الإسلام أسلوب التعليم ، هذا ذاته تطور من حيث مناهجه فعلا مرة وسمق ، وهبط أخرى وتأخر. ولكنه على كل حال استمر يشكل الحياة العامة للمسلمين حتى دقت نواقيس الحضارة الأوروبية ، وجلبت معها العلم الأوروبي ، وانبهر المسلمون بما حققه هذا العلم لأهله من أسباب القوة والتقدم ورغم بعض التردد ازاء هذا العلم الأوربي إلا أن غالبية ديار الإسلام أقبلت عليه ولم تجد في دينها ما يردها عنه ، واعتبروا أنها بضاعتنا ردت إلينا . وهو على كل حال تراث البشرية أدلى فيه الأجداد بدلو عظيم فلم لا نستعيده !!

و بدأ صراع صامت بين اسلوب التعليم القديم والأساليب الحديثة ، استقر الرأي في كثير من ديار الإسلام أن تترك معاهد التعليم الديني على مناهجها ، ونتجاوزها

بتقديم العلم الحديث بأساليبه ومناهجه في معاهد جديدة.

وبدأت معاهد التعليم الديني تفقد زادها من النابهين والمتفوقين حيث اتجه الجميع بأبنائه إلى النوع الجديد من التعليم الذي يتسم بظاهرة جديدة، ألا وهي المهنية التي فقدها نظام التعليم القديم بإصراره على مناهج وضعت في العصور الوسطى.

وظهرت في أنحاء متفرقة من العالم العربي والإسلامي محاولات لتحديث أساليب التعليم الديني، واضفاء مظاهر المعاصرة عليه، ومن ذلك ما حاول الأزهر عمله جاهدا بأن يتجاوز المشكلة بتحديث نفسه فافتتح كليات مهنية متعددة لا تختلف في شيء عن أي كلية أخرى من حيث المناهج، مع اضافة منهج اسلامي فوق المناهج الأخرى، فجاءت التجربة ممسوخة لأن الأجدى هو في رأينا كان (أسلمة المناهج بمعاصرة وفعالية، بدلا من خلطة (سمك لبن تمر هندي) التي سارت عليها الأمور فيه، والتي لم تقف عند هذا الحد، بل تعدته إلا أن كليات الأزهر الدينية التقليدية بقيت على حالها دون تطوير، مما أفقدها كثيراً من حيويتها، وانصراف الدارسين عنها.

ولعل من المناسب أن نسأل أنفسنا الآن السؤال الذي يجب أن يكون دائما في أذهاننا: أي نوع من الخريجين نريد؟ ولأي غاية اجتماعية نعدهم؟ لقد تركنا الزمن يعمل عمله الطبيعي في أنواع معينة من التعليم.. ربما لأننا لم نكن قادرين على ايجاد البديل الأجدى.

إن ازدواجية التعليم في العالم العربي والإسلامي مشكلة يجب اعادة النظر فيها من أجل نظام موحد للتعليم ينبثق عن أحسن ما في القديم، وأفضل ما في الحديث.

ودعوتنا هذه باعادة النظر من أجل نظام للتعليم موحد لا تعني بأي حال اضمحلال العناية والاهتمام بالتخصصات الإسلامية لحساب التخصصات الأخرى، ولكنها دعوة إلى سد الفجوة الملحوظة بين التخصصات الإسلامية والتخصصات الأخرى وإلغاء الحواجز بينها بحيث يتم أسلمة التخصصات الأخرى بأن تنبع من مفاهيم اسلامية مع الاعتراف بالتخصصات العلمية ومناهجها، كالطب والهندسة، والصيدلة، والزراعة والعلوم.. الخ، وقبولها وتطويرها إلى أحدث ما تصل

إليه من منابعها في الغرب، مع التأكيد على المحافظة على الشخصية للطالب الدارس لها ليتمكن من ممارسة مهنته بعد تخرجه انساناً مسلماً قبل أن يكون متخصصا فينطلق في ممارسته من تصورات اسلامية واضحة في التعامل مع الآخرين حتى يمكن أن يتميز عن صنوانه من غير المسلمين أخلاقيا وسلوكيا.

ومن المفيد التأكيد على أن الغاء الازدواجية في التعليم يواجه صعوبات جمة في التخصصات التي جرى العرب بتسميتها الإنسانيات كالتاريخ والجغرافيا.. الخ، والعلوم الاجتماعية كالاقتصاد والادارة.. الخ، والأمر يحتاج إلى جهود متضافرة لإعادة صياغة مناهج هذه التخصصات من منطلقات اسلامية واضحة.

تبقى حقيقة تحتاج إلى اقرار وهي أننا حتى وقت احتكاكنا بالحضارة الغربية ظللنا لا نعرف كيف نضع بذور التقدم التقني في بلداننا العربية والإسلامية؛ لأننا طلقنا أنفسنا في عصور الانحطاط من العلم التجريبي وهو ماء الحياة بالنسبة للتقنية المعاصرة.

ولهذا لابد أن نعود لنسأل: أي نوع من التعليم يلزم لوظيفة اجتماعية معينة؟ بدلا من أن نسأل أنفسنا: أي وظيفة اجتماعية تصلح لهذا الخريج؟

أي ان التعليم في عالمنا الإسلامي يجب أن يرتبط بمصلحة اجتماعية: هي التي تحدد آفاقه كما ونوعا.

لا جدال فالمملكة العربية السعودية بدأت هذا الاتجاه فسياسة التعليم العالي مرتبطة بالتخطيط ارتباطا نرجو أن يزداد وثوقا مع الأيام بحيث يقل فاقد التعليم تماما.





التزاوج بين التعليم العالي والعملية التنموية

من أجل التحام أكبر بين التعليم العالي والعملية التنموية يحسن بنا التأكيد بإيجاز على بعض المفاهيم التي ذكرناها من قبل فيما يلي:

١ـ تهدف التنمية إلى استخدام الموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المدربة وتنميتها لرفاهية مختلف قطاعات المجتمع مع الحفاظ على قيم المجتمع التاريخية، والأخلاقية، والسياسية النابعة من عقيدة الأمة وشريعة الله.

٢ـ يصبح مردود التعليم العالي مردودا ايجابيا على برامج التنمية بمعناه الشامل لو أحسن توظيفه لخدمة المجتمع اجتماعيا وثقافيا بجانب وظيفته الاستثمارية.

٣ـ أصبح لزاما الغاء ازدواجية التعليم والإيمان بتعدد المسارات والمسافات وتنحية القوالب الجامدة جانبا لتحقيق نظام تعليمي مرن.

٤ـ على الأمة الصبر على مرحلة الترسيخ وتكديس المعرفة والتدريب في وعائها البشري لأن اغفال عنصر الزمن واستعجال قطف ثمار التنمية يعتبران من الأمراض الحضارية التي تصيب المجتمعات في بدء اقلاعها الحضاري.

٥ـ يجب أن يرتبط التعليم العالي بمصلحة اجتماعية وهي التي تحدد اقامة آفاقه كما ونوعا، ولابد من اعداد الخريجين لأداء وظائف اجتماعية محددة بدلا من البحث عن وظائف اجتماعية تناسب تدريبهم.

واذا اعتبرنا تلك المفاهيم شروطا موضوعية لتحقيق التلاحم المطلوب بين التعليم العالي والتنمية فإن طريق التنفيذ يجب أن يمر عبر الخطوط التالية:

أولا: العناية بالتعليم في المرحلة قبل الجامعية وتطويره لتوفير نوعية جيدة، وخامة مناسبة تستطيع قنوات التعليم العالي أن تشكلها بالكيفية التي تتلاءم مع متطلبات واحتياجات المجتمع، كما أن ناتج المراحل ما قبل المرحلة الجامعية لابد أن يركز على الكيف دون إهمال الكم، حتى حين ينتقل

الطالب إلى المرحلة الجامعية يكون قد حاز على إعداد جيد وتوجيه سليم، وبذلك يتلاشى الهدر الفاقد في تلك المرحلة، أو تنخفض نسبته إلى الحد الأدنى مما يقلل التأثيرات السلبية بعيدة المدى وما يتبعها من خسارة اقتصادية في الاستثمار البشري.

ثانيا: لابد أن تقل نسبة العلوم النظرية في مراحل التعليم العام لحساب علوم جديدة تعلم بعض الحرف والصناعات، فجغرافية العالم مهمة، ولكن أهم منها أن يتعلم الطالب صناعة يخدم بها وطنه، ودراسة التاريخ مفيدة ولكن صناعة التاريخ أجدى.

ثالثا: اتاحة فرصة أكبر للمسؤولين عن التعليم العالي والمتخصصين فيه للمشاركة في تخطيط التعليم للمستويات الأقل لايجاد نوع من التنسيق والتوازن بين كافة مستويات التعليم بما يتيح تدفقا منتظما وجيدا عبر مراحله المختلفة، وحتى نهاية مرحلة التعليم العالي.

رابعا: تحديد احتياجات المجتمع تحديدا واضحا وفق استراتيجية مرسومة على مدى طويل لا يقل عن ١٥ـ ٢٠ سنة حيث إن التخطيط التعليمي نوع من التخطيط الاستثماري طويل الأجل وحتى يمكن لأي تغيير جذري أو مبرمج أن يؤتي ثماره المرجوة منه، على أن يراعى في تلك الخطة ارتباطها الكامل بالمشاكل التنموية للمجتمع والفلسفة العقائدية والحضارية له، وأن تتضمن مدخلاتها تصوراً مسبقاً للخريج وخصائصه حتى تكون الرؤية أمام مؤسسات التعليم العالي واضحة تماما، والأهداف محددة كما ونوعا، ولتضع خططها المرحلية للوفاء بحاجات المجتمع.

خامسا: تنويع قنوات التعليم العالي لاستيعاب أكبر عدد ممكن من خريجي المرحلة الثانوية عن طريق افتتاح معاهد فنية عالية، وكليات متوسطة يكون هدفها تخريج فنيين مهرة يكونون صلة الوصل بين المهندس والعامل (أنظر الشكل ١/٤).

سادسا: التركيز على ألا تقبل الكليات النظرية إلا ذوي المواهب الخاصة، والذين يستطيعون الاستفادة منها، فليس من المعقول أن يقبل على دراسة الشعر العربي طالب لا إحساس له بالشعر ولا يتذوقه ليتخرج بعد ذلك استاذا

للشعر والأدب العربي.

سابعا: إعادة تدريب الفائض البشري من خريجي الكليات النظرية في المجالات الأكثر احتياجا والأجدى مردودا.

ثامنا: تولى مؤسسات التعليم العالي مسؤولية تحديث معلومات خريجيها ومعارفهم عن طريق الدورات التدريبية المستمرة والأبحاث المشتركة وألا تنقطع صلة الطالب بمعهده بعد تخرجه منه.

تاسعا: توثيق علاقة الصناعة بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي المتخصصة ليس فقط من أجل مشاركة الجامعيين في بحوث التصميم والتطوير والمحاكاة، وإنما أيضا في عملية التعليم المستمر للعاملين في ميدان الصناعة. مع ضرورة تنمية أجهزة البحث العلمي داخل الجامعات، والمعاهد العليا، والزام القطاعات المختلفة بعرض مشاكلها التنموية لبحثها والمشاركة في ايجاد الحلول بها.

عاشرا: ربط الأجر بالمهام الوظيفية المطلوبة من الخريج، وليس بالدرجة العلمية الحاصل عليها حتى لا تفرض الدرجة العلمية قيمة الأجر.

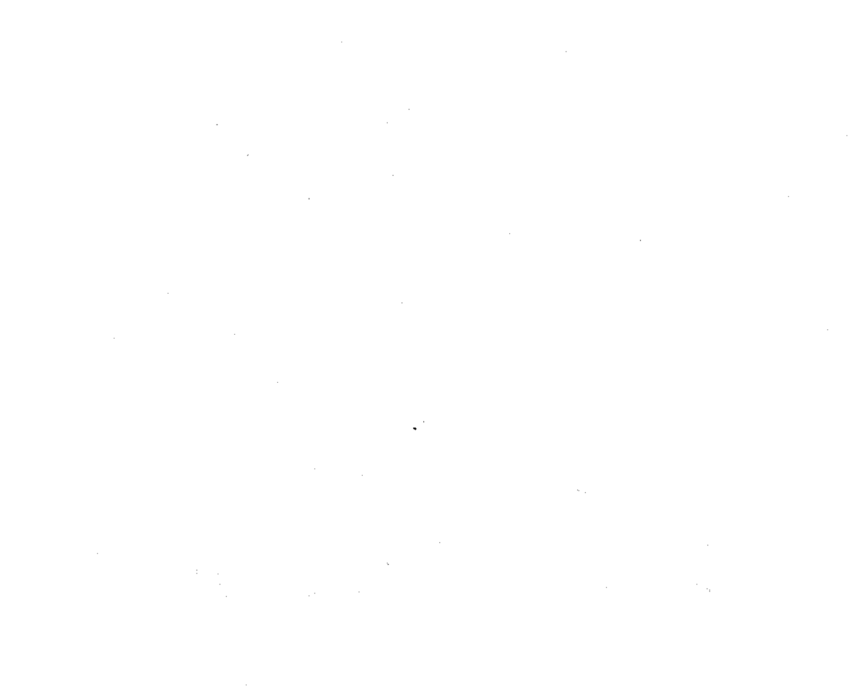
حادي عشر: تحويل أساتذة مؤسسات التعليم العالي وطلبته إلى عقول مفكرة تبحث في كافة المشاكل التنموية الحقيقية، ووضع الحوافز المالية والأدبية المناسبة لهم، وتوفير الامكانات اللازمة لعملهم، ،والابتعاد بهم عن الوهمية،و يتم ذلك ضمن فريق عمل من الأساتذة والطلبة والباحثين ضمن اطار الجامعات، ومعاهد التعليم العالي.



الفصل الخامس

الوقت عامل محفز للإنتاجية

- القيمة الحضارية للوقت .
- المفهوم العقائدي للوقت .
- علاقة الوقت بالإنتاجية .



القيمة الحضاريّة للوقت

لعل من أهم العوامل التي تشد دول العالم الثالث إلى مواقع التخلف، وتمنع انطلاقها نحو الأفضل، هو غياب عنصر الزمن في وعي تلك الدول، فالزمن يجري و يتسرب من بين أيديها فلا تمسك به، وتستفيد منه.

الفجوة الحضارية بين تلك الدول والدول المتقدمة هي ــ في المقام الأ ول ــ فجوة زمنية تفصل بين بلدان توقفت عند أعتاب القرن التاسع عشر، وأخرى تعيش نهايات القرن العشرين ونتج عنها تخلف تقني وحضاري وثقافي يجثم عليها و يضغط على عقول أبنائها.

ورغم أن تلك الفجوة الزمنية ظاهرة للعيان إلا أننا نلاحظ بأسى أن شعوب العالم المتخلف وطبقة المثقفين بينها على وجه الخصوص ما زالت ترقب جريان الزمن بتأمل كسول، وثرثرة مملة حول ضرورة اللحاق بالعصر دون أن تبدي أي حركة فعلية منتظمة، أو تبذل أي جهد مثابر وملتزم للحاق مجتمعاتهم بالعصر بدلا من التباكي. وحتى ان جاءت حركة، أو برز جهد فهما عشوائيان ما يلبث طامع في سلطة أو متسلط على مقدرات تلك الشعوب أن يجهضها فيعود بأمته إلى حيث بدأت أو أدنى مما كانت. وما ان يبدأ نظام في الاستقرار واعداد برامجه وخططه التي يدعي أنه يرفع بها مستوى معيشة المواطن، وزيادة فعاليته، وكفاءته حتى يتغير النظام وتتعثر الخطة ليبدأ الحديث عنها مرة أخرى والزمن يتخطى كل ذلك في حركة دؤو بة ومستمرة لا تنتظر المتعثرين ولا تتوقف من أجل الثرثارين.

وليس ثمة مبالغة في القول بأن العالم المتحضر لم يصل إلى ما وصل إليه من تقدم ورقي، إلا لأنه طوع الوقت لصالحه، واعتبره أغلى شيء في الوجود حتى لقد أصبحت السلع تقيم بمقدار ما ينفق عليها من وقت وحسبت الأجور على الساعة ومعشارها.

و بغض النظر عن «مترية» الوقت وقياساته الفلكية، فإن المنتج من سلعة الزمن ــ إن صح التعبير ــ في العالم الأ ول أضعاف المنتج منه في دول العالم الثالث. كيف يتأتى غير ذلك والاحصاءات تذكر لنا أن الفرد من مواطني إحدى الدول العربية

يقضي ٤٪ فقط من وقته في العمل وتلك نسبة تقل أربعة مرات عن النسبة التي يقضيها المواطن الأمريكي في العمل. بل إن هذا المواطن الذي لا يقضي سوى ٤٪ في العمل، يقضي ٣٦٪ من وقته في مشاهدة التليفزيون، حتى المواصلات تستهلك ١٦٪ من وقته. إن هذا الخلل الشديد في النظام اليومي لهذا المواطن يجعلنا نتساءل: أين مكانه في السباق المطروح في عالم اليوم؟ فحتى لو تساوت مقدرة هذا المواطن وكفاءته مع قرينه الأمريكي وحتى لو تساوى المناخ التكنولوجي وظروف العمل المحيطة الأخرى ــ وتلك فرضية شبه مستحيلة ــ فإن ما ينتجه المواطن الأمريكي سيكون أربعة أضعاف ما ينتجه هذا المواطن بالتأكيد.

كيف لأمة تريد تعويض مئات السنين من التخلف وتود اللحاق بالركب حتى تعيش العصر أن تحقق ذلك وهي تسير بربع طاقة الدول الأخرى في الوقت الذي يجب فيه أن تفوق طاقتها معدلات تلك الدول إن هي ارادت التقدم.

أليس غريبا أن يكون هذا المواطن مسلما في بلد عربي مسلم؟ أو ليس غريبا أن يكون للمجتمعات المسلمة القدح المعلى في أوجه القصور، والتخلف في عالمنا، وتلك المجتمعات هي نفسها وريثة حضارة اسلامية باسقة طالما تحدثنا عنها وتغنينا بأمجادها، ثم انحدرت من مستوى العالم الأول إلى العالم الثالث أو الرابع. لقد هوجمنا في عقيدتنا وكأنها سبب تخلفنا والإسلام براء مما تصنع أيدينا المعطلة، وتقودنا إليه عقولنا الخاملة التي ارتضينا الحجر عليها، وعيوننا التي أغمضناها لنمتع أنفسنا بأحلام اليقظة، و بشهوات النفس وأهوائها.

دعونا نستعرض في الصفحات التالية مفهوم الوقت كما حددته المقاييس الإيمانية للعقيدة الإسلامية فبذلك الاستعراض نستطيع أن نجلي حقيقة الموقف الإيماني الملتزم من قضية الوقت وأهمية المحافظة عليه واستثماره في النافع من العمل، ذلك هو الهدف الأول، أما الهدف الثاني من استعراض مفهوم الوقت في الإسلام فهو أن نثير في النفس المؤمنة حوافز المحافظة على الوقت وأهمية الاستفادة منه بعد تنظيمه فيما يعود بالخير والبر وجيد العطاء للفرد والمجتمع.



المفهوم العقائدي للوقت

اهتمام الإسلام بالعمل هو في ذاته اهتمام بالوقت . فالعمل يستهلك الوقت فيما ينفع ، و يعمر الأرض بما يفيد ، ويحقق خلافة الإنسان فيها .

واهتمام الإسلام بالوقت لا يتنافى مع التوكل كما يتوارد على أذهان البعض بل يعتبر جمعاً بين استغلال الوقت بالعمل النافع و بين ما كتبه الله للإنسان في هذه الحياة مما يجب الإيمان به والتسليم بمكنونه . ولهذا قال (صلى الله عليه وسلم) : «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا »(١) .

ففي هذا الحديث الكريم حث واضح على أن يكون منطلق العمل والجهد في النفس المسلمة هو الإيمان المطلق بما يقدره الله و يرتضيه لعبده والتوكل على الله جلت قدرته رمز ودليل على عمرة القلوب بالإيمان بقضاء الله وقدره فالعمل والتوكل لابد من الجمع بينهما في هذه الحياة حتى تسير حياة المسلم بتوازن واطمئنان .

قال (صلى الله عليه وسلم) عندما سأله أحد أصحابه : «يارسول الله أرسل راحلتي وأتوكل ؟ فقال عليه السلام : بل قيدها وتوكل»(٢) .

كما أكد الإسلام بأن يكون استغلال الوقت في هذه الحياة خالصا لله سبحانه وتعالى أي ان حياة المسلم يجب أن تكون مقصودا بها وجه الله سبحانه وتعالى ومتحققة فيها العبودية لله سبحانه وتعالى :

. قال تعالى : «قل إن صلا تي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين »(٣) .

ولهذا كان من الواجب على المسلم استغلال جل وقته في هذه الحياة بما يعود عليه بالنفع في دنياه وآخرته . بالتوازن الذي من شأنه تحقيق حياة طيبة في مجتمع طيب قال تعالى :

«من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم

---

(١) مسند الامام أحمد جـ١ ص ٣٠ .

(٢) مجمع الزوائد للهيثمي جـ١ ص ٣٩١ .

(٣) سورة الأنعام ، آية ١٦٢ .

أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» (١).

وعندما تضطرب هذه القاعدة يختل التوازن وتنعكس الصورة في حياة الفرد. قال تعالى:

«ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى»(٢).

وفي الحث على استغلال الوقت بما ينفع يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيتصدق به و يستغني عن الناس خير له من أن يسأل رجلا أعطاه أو منعه»(٣).

و يقول (صلى الله عليه وسلم): «لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس في وجهه مزعة لحم»(٤).

وقال (صلى الله عليه وسلم) «بورك لأمتي في بكورها»(٥).

كما قال (صلى الله عليه وسلم) «إن قامت الساعة و بيد أحدكم فسيلة فان استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل»(٦)

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لا تؤخر عمل اليوم لغد فتدال عليك الأعمال»(٧).

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «اني أكره أن أرى الرجل فارغا لا في عمل دنيا ولا آخرة»(٨).

وهكذا نرى اهتمام الإسلام بالوقت و باستغلاله لقيام حياة طيبة هانئة منتجة فالمجتمع المسلم بمفهومه مجتمع متوازن في تحقيق متطلباته وكل فرد فيه مهيّأ لعمل يكتسب منه ومن ثم يخدم باقي أعضاء المجتمع.

وتبقى قيمة العلماء في المجتمع المسلم هي المعتبرة في اصلاح المجتمع وتوجيهه: قال تعالى:

---

(١) سورة النحل، آية ٩٧.
(٢) سورة طه، آية ١٢٤.
(٣) صحيح مسلم بشرح النووي جـ٧ ص ١٣١.
(٤) صحيح مسلم بشرح النووي جـ٧ ص ١٣٠.
(٥) صحيح الترمذي جـ١ ص ٢٢٨.
(٦) مسند الامام أحمد جـ٣ ص ١٩١.
(٧) سيدنا عمر لابن الجوزي ص ١١٢
(٨) الروض النضير جـ٣ ص ٢٠٧.

«يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير»(١).

ذاك تحديد واضح لمفهوم الوقت كما حددته المقاييس الإيمانية من كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) و يكفي المؤمن تبصرا في أن الله جلت قدرته قد أقسم في مواقع كثيرة من كتابه الكريم لتدرك أهمية الوقت وقيمته الغالية وليجد المؤمن في ذلك خير حافز للاستزادة من الخير واستثمار وقته فيما ينفع.

وقسم الله العظيم بالفجر والضحى والعصر والليل مدعاة للمؤمن كي ينظم وقته بفتراته المتعددة ليسهل له بعد ذلك الاستفادة منه.



(١) سورة المجادلة، آية ١١.



علاقة الوقت بالإنتاجية

رحم الله مالك بن نبي المفكر الجزائري المسلم الذي يصف الزمن في كتابه الشهير «شروط النهضة» بالعبارات التالية(١):

الزمن نهر قديم يعبر العالم منذ الأزل!

فهو يمر خلال المدن يغذي نشاطها بطاقته الأبدية، أو يذلل نومها بأنشودة الساعات التي تذهب هباء، وهو يتدفق على السواء في أرض كل شعب ومجال كل فرد، يفيض من الساعات اليومية التي لا تفيض، ولكنه في مجال ما يصير «ثروة» وفي مجال آخر يتحول «عدما» فهو يمرق خلال الحياة، و يصب في التاريخ تلك القيم التي منحها له ما أنجز فيه من أعمال.

ولكنه نهر صامت، حتى اننا ننساه أحيانا، وتنسى الحضارات، في ساعات الغفلة أو أنشودة الحظ قيمته التي لا تعوض».

ووصف الزمن بأنه تيار متدفق يمر على الأمم والشعوب كأنه سيل هادر فتارة يكون صباحا في أمة ليكون مساء في أمة أخرى والبعض يتعلق به ليستفيد منه في انجاز مهمة مفيدة أو تحقيق عمل منتج والبعض يتركه ينساب من بين أصابعه كسريان الماء دون حساب، نقول ان وصف الزمن بذلك هو وصف يعبر تعبيرا واقعيا عن التصور الصحيح له.

والزمن في عرف الإنسان السوي هو عمر، يقول شوقي:

دقات قلب المرء قائلة له إن الحياة دقائق وثوان

وإذا كان الاقتصاديون في تعريفهم للانتاجية وتحديد العوامل المؤثرة فيها لم يدخلوا عنصر الزمن أو الوقت ضمن تلك العوامل وعناصر الانتاج فإن ذلك ليس فيه ما يمنع من أن نؤكد على أن الانتاجية أصبحت تقاس بأعشار الساعة بل بأعشار الدقيقة والثانية.

---

(١) مالك بن نبي ـ شروط النهضة ـ دار الفكر بدمشق ١٩٧٩م ص ٤٧.

فالوقت هو الانتاجية بمعناها الكمي، واستعراضنا للعوامل المؤثرة في انتاجية العمل كما حددها الاقتصاديون يكشف لنا دور عنصر الوقت وأهميته للانتاج فيما يلي:

العامل الأول:

تأهيل وقدرة وكفاءة العامل و يعنون بذلك مدى التدريب والخبرة ومستوى الأداء عند العامل.

العامل الثاني:

وسائل الانتاج: و يعنون بذلك التنظيم المتبع في العمل وطريقة تداخل عناصر الانتاج وتوزيع العمل.. الخ.

العامل الثالث:

ثم يتحدثون عن الادارة كعامل من العوامل المؤثرة في تأدية العمل التي حدد «فردريك تايلور» مراحلها بأنها تبدأ بالحوافز المادية مرورا بالرعاية الأ بو ية للعامل إلى أن تصل إلى مدرسة ثابتة في العلاقات الإنسانية تتعامل مع العامل وتنظر إليه كإنسان.

العامل الرابع:

تقنية الانتاج واليد العاملة و يعنون بذلك القدرة على المواءمة بين الاستفادة من الجهد البشري المتمثل في العامل المنتج واستخدام الأجهزة والمعدات الحديثة ذات القدرة الهائلة على رفع الانتاجية بهدف المزيد من الانتاج.

العامل الخامس:

الاستفادة الأفضل لعناصر الانتاج مجتمعة لكي تصل إلى هدف يسعى المنتج دائما إلى بلوغه وهو أن يخفض سعر سلعته مع محافظته على كفاءتها ونوعيتها وجودتها.

العامل السادس:

الأجر حيث يعتبر من العوامل المؤثرة في الانتاجية.

ولنا أن نتساءل الآن أين يقع الوقت بين كل تلك العوامل المؤثرة في انتاجية العامل؟

باديء ذي بدء نود أن نؤكد حقيقة نعرف أنها لا تغيب أبدا عن ذهن القاريء

الواعي وهي أن الوقت في حد ذاته سلعة منتجة غالية الثمن لايمكن أن تتكرر إذا مرت دون أن يستفاد منها، ومن هذا يمكن اعتبار أن الوقت هو الغلاف الشامل، والمحيط المتكامل الذي يحوي العوامل التي تؤثر في رفع الكفاءة الانتاجية جميعها إذا قيست كميا حيث يتضح أن القيمة الاقتصادية للوقت تقبع في أنه المحصلة الرئيسية والنهائية لكل تلك العوامل التي تؤثر تأثيرا ايجابيا واضحا في انتاجية العمل وارتقائها وزيادة السلع والخدمات ونوعيتها بصورة أفضل وكل هذا مشروط بطبيعة الحال بمدى الاستغلال الأمثل للوقت.

وإذا جاز لنا أن نضرب مثلا نؤكد به أن الوقت عامل محفز للانتاج فان ذلك لا يتم إلا بربط الوقت مباشرة بفعالية القوى البشرية العاملة في المجتمع ونعني بذلك القوى الإنسانية القادرة فعلا على العمل المنتج المفيد والمؤهلة لأدائه.

والحديث عن ارتباط الوقت بفعالية اليد العاملة المؤهلة في المجتمع والقادرة على الانتاج يرتبط بالضرورة بالبطالة التي تتواجد في كل مجتمع من المجتمعات البشرية في أي رقعة من الدنيا حيث قسمها الاقتصاديون إلى أنواع خمسة هي:

- البطالة المكشوفة.
- البطالة الاحتكاكية.
- البطالة الموسمية.
- البطالة الطبقية.
- البطالة المقنعة.

والحديث عن هذه الأنواع الخمسة للبطالة من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا كان الوقت هو محوره، لأن البطالة تعنى عدم الانتاج لعدم استثمار العامل وقته في العمل الملائم المنتج ان توفر له، وعدم استثمار العامل لوقته في العمل الملائم المنتج له يعني البطالة بمفهومها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

دعونا نستعرض الأنواع الخمسة للبطالة من منظور أهمية الوقت ومدى استثماره فيها.

البطالة المكشوفة:

وتعني توفر عدد من القوى البشرية المؤهلة القادرة على العمل وعدم وجود عمل أو عدم قيامها بعمل منتج فعال أي ان تلك القوى معطلة عن العمل لسبب أو لآخر بحيث انها لم تتمكن من استثمار وقتها فيذهب هدرا وفي ذلك ضياع وأي ضياع.

البطالة الاحتكاكية:

وتعني أن مجموعة من القوى البشرية القادرة على العمل تتزاحم مع قوة أخرى على عمل محدود. أي ان القوى البشرية العاملة تفوق العمل المطلوب أداؤه ومن ثم فإن البطالة الاحتكاكية تعني أن جهدا كبيرا لا يستثمر وأن وقتا ثمينا يهدر لكثرة العاملين وتزاحمهم على عمل لا يحتاج لكل عددهم.

البطالة الموسمية:

وهذا يعني أن هناك قوى بشرية عاملة مؤهلة في المجتمع لا تقوم بعملها خير قيام إلا في مواسم محددة من العام و بالتالي تظل معطلة عن العمل باقي فترات العام لعدم توفر ذلك العمل لأنه عمل موسمي يضيع بعدم وجوده طوال العام وقت ثمين.

البطالة الطبقية:

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي حيث توجد في أي مجتمع فئة من القوى البشرية العاملة فيه تحتل مرتبة اجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع انتاجيتها ومع ما تقوم به من أعمال.

البطالة المقنعة:

وهذه تبدو بصورة واضحة في كل المجتمعات والنامية منها على وجه الخصوص حيث لا يخلو منها مجتمع، وتعنى بنظرة شاملة أن القوى البشرية العاملة في المجتمع تقوم من الناحية النظرية بعمل أو مسند إليها القيام بعمل لكن محصلته وانتاجيته لا ترقى إلى ما توفر له من قوى بشرية ومن ثم فإن تلك القوى لا تستثمر وقتها كما يجب.

نخلص من ذلك إلى القول بأن الوقت بجانب أنه ثمين إذا استثمر في عمل مفيد نافع وهو سلعة رخيصة إذا انصرم في اللهو والعبث، فإنه معيار أساسي للقياس الكمي والمعنوي لحجم الانتاجية في أي مجتمع إذ بالوقت تدور حركة العمل و به تظهر انتاجية هذا العمل ومن أجله و باستثماره تظل المصانع وجميع القطاعات المنتجة تقذف بمنتوجاتها من سلع وخدمات للمجتمع ليستهلكها كي يحتاج إلى أخرى، و بذلك تظل

العبرة في قياس الانتاجية بقياس الوقت المستثمر في سلعها وخدماتها .

وخير ما نختتم به هذا الفصل هو حديث المصطفى (صلى الله عليه وسلم) : «ما من يوم ينشق فجره إلا و ينادي ، يابن آدم أنا خلق جديد : وعلى عملك شهيد فاغتنم مني فإني لا أعود إلى يوم القيامة» .

وصدق رسول الله عليه أفضل الصلاة وأزكي التسليم .





الفصل السادس

مثال من تجارب الأمم

- تجربة اليابان بإيجاز .
- الخلفية التاريخية لنقل التكنولوجيا والتغير والتطور في اليابان (بحث مترجم) .



تجربة اليابان بإيجاز

كانت المرة الأولى التي أزور فيها طوكيو عاصمة اليابان منذ ما يقرب من عامين ترددت عليها بعد ذلك في زيارات عمل حاولت خلالها رصد مظاهر تقدم هذا البلد وسر تقدمه، ولم تكن قضية تقدم اليابان منذ زيارتي الأولى لها غريبة عني، ولا أعتقد أنها غريبة على أي قارىء متابع لقضايا التطور وقصص الطموح، فاليابان شقت طريقها إلى وجدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية بعد أن تلقت الضربة الذرية المميتة التي أنهت الحرب وأزالت من على سطح الأرض تماما مدينتين من أكبر المدن اليابانية، وكانت تلك الضربة الذرية الرهيبة كفيلة بتحطيم معنويات الكثير من أفراد الأمة اليابانية، ولكن الصمود الشديد، والغريب لهذا الشعب جعل نظرة العالم إليه تتحول من نظرة إشفاق وعطف إلى نظرة إعجاب، وتقدير، حيث استطاع خلال عدد قليل من سنوات العمل والكفاح العملي الشاق أن ينهض، وأن يستمر وأن ينافس بتطوره التقني الصناعة، والاقتصاد الغربي المتقدم، و يهزمه في عقر داره.

وقد تركت طوكيو في نفسي انطباعات جعلتني ازداد إعجابا أكثر من ذي قبل بهذاالشعب الياباني العظيم الذي ما انقطع المجال به منذ أن سمعت أذناي عن «نيبون بلاد الشمس المشرقة»، ومنذ أن صافحت عيناي أول كلمات قرأتها عن تلك البلاد العظيمة.

والانطباع الواضح الذي يلتقطه الزائر لليابان في المرة الأولى هو هدوء، وانضباط، وأدب هذا الشعب اللافت للنظر. كما أن الرقة في التعامل، وابداء كل مظاهر الاحترام للزائر أو السائح ظاهرة أيضا تجعل الإنسان يكن التقدير لهذا الشعب العظيم.

أما طوكيو العاصمة فلعل أبرز ما أدهشني فيها هو نظافتها ونظافة شوارعها ونظافة جوها وهدوء الحركة فيها فأنت لا تكاد تشعر أنك في مدينة ضخمة كبيرة مكتظة بالسكان بل تعتبر أكثر مدينة ازدحاما بالسكان في العالم أجمع فالتقديرات تقول ان عدد سكانها يربو على الاثنى عشر مليونا لا تكاد تشعر بهم في الشارع أو في المكتب أو

في أماكن تجمعاتهم لأن صفة الهدوء وانخفاض الصوت والالتفات إلى العمل بجدية وانتاجية ورغبة وشوق وحماس تجعلهم يقضون وقتهم فيما هو أجدى.

لقد لاحظت أن طوكيو رغم اتساع شوارعها وكثرة سياراتها وازدحام مشاتها مدينة صامتة فلن تجد في الشوارع ضجة تلفت النظر كما أنك تشعر أن الهواء يحمل أقل نسبة من التلوث يمكن أن تجدها في مدينة كبيرة مثل طوكيو.

وإلى جانب الهدوء ونظافة الشوارع وهما مظهران من مظاهر حضارة الشعب الياباني العريق فإن الزائر يجد في كل تقاطع من التقاطعات الرئيسية في مدينة طوكيو مركزا للشرطة يتناوب على التواجد فيه أكثر من ثلاثة من أفراد الأمن لديهم كل المعلومات ولديهم الرغبة والاستعداد والشوق لمساعدة المتجولين وإعانة المحتاجين واسعاف المصابين بصورة فعالة.

حتى التلوث الصوتي للبيئة تجد أجهزة الكترونية منصوبة في الميادين الرئيسية لرصده وهي أشبه ما تكون بالساعة الميدانية المضاءة ليلا ونهارا لتسجيل نسبة الضجيج لإرشاد المشاة والسائقين إلى درجة الضجيج معبرا عنها بأرقام تتزايد عدديا كلما ارتفعت نسبة الضجيج وتنخفض كلما انخفض الضجيج. فمثلا عندما تكون في أحد هذه الميادين مسلطا ناظريك على الساعة الميدانية المنصوبة بجواره ثم يمر قطار بجوار ذلك الميدان تجد أن الأرقام تقفز أثناء مرور القطار كأن تلك الساعة التي تسجل الضجيج هي في حقيقة الأمر اذن لكل انسان في ذلك المكان يستطيع من خلالها أن يرصد الضجيج و يقيسه. وهذا شيء لم أره في أي مدينة من مدن العالم التي زرتها سواء في أمريكا أو في أوربا.

ولعل من الطريف الذي يستحق التسجيل أيضا عن هذه المدينة الضخمة هو قانون المرور فيها. أنت لا تستطيع شراء سيارة من مدينة طوكيو مستخدمة كانت أو جديدة دون أن تحصل قبل ذلك على شهادة من شرطة مرور هذه المدينة تفيد بأن لديك «جراج» تستطيع أن توقف سيارتك فيه ولا يعطيك شرطي مرور المدينة هذه الشهادة حتى تثبت له أن هناك مكاناً مخصصاً لإيقاف سيارتك حيث تسكن أو حيث تعمل بجانب أيضا شرط حصولك مسبقا على رخصة قيادة السيارة وأيضا مقدرتك المالية على أن تدفع تأميناً لهذه السيارة. وشرطا الحصول على رخصة القيادة والتأمين متوفران في

معظم بلاد العالم المتحضر إلا أننا لا نستطيع أن نقول ان شرط توفر موقف للسيارة حيث يسكن مالكها أو حيث يعمل أو حيث يسكن و يعمل شرط أساسي أو حتى مطلب و يهتم به في باقي الدول المتحضرة في الغرب.

تلك انطباعات شخصية سريعة حرصت على أن تكون مدخلا للاجابة الموضوعية على سؤال هام وحيوي حول التقدم التقني والحضاري لليابان ولن تأتي الاجابة موضوعية ودقيقة إلا بالابتعاد عن الانفعال والعاطفة والتركيز على التحليل العلمي الذي يسمح برؤية واضحة عن تجربة اليابان.

السؤال إذن هو: ماذا فعلت اليابان لتصل إلى ما وصلت إليه؟ للاستاذ مالك بن نبي رحمه الله في كتابه «حديث في البناء الجديد) وصف رائع نقتبسه منه مدخلا للاجابة على السؤال. يقول بن نبي: (١)

«إن اليابان وقفت من الحضارة الغربية موقف التلميذ ووقفنا (يعني المسلمين) منها موقف الزبون. إنها استوردت منها الأفكار بوجه خاص ونحن استوردنا منها الأشياء بوجه خاص».

ومع ما في التشبيه من دقة في القول فإن اليابان استوردت من الأفكار ما يتلاءم مع تربتها الاجتماعية وخاصة الأفكار التي تثري التكنولوجيا أي انها جردت الأفكار من أي مضمون اجتماعي أو ثقافي، واستخلصت منها ما ينسجم مع تطورها وتقنياتها، فلم تجر وراء نماذج تطبقها، ولم تستورد خبراء من الخارج ليقوموا بالعمل عوضا عن أبنائها ولكنها توسعت في الابتعاث للخارج ليتفاعل ابناؤها مع الحضارة الغربية ولينهلوا من العلوم الحديثة وهم في ذلك في شغل شاغل للاجابة على سؤال هام هو: ما سبب تقدم تلك البلدان علينا؟

لقد تبنت اليابان أكبر حركة للترجمة شملت جميع المعارف والعلوم، فكانت النتيجة انصهار الأفكار مع امكانات الإنسان الياباني بتقاليده وتراثه وقيمه في بوتقة واحدة نقلت المجتمع الياباني إلى الصف الأول ودون خسائر اجتماعية تذكر.

واليابان دولة فقيرة في مواردها الطبيعية ولكنها غنية بالإنسان الياباني الملتزم المشغول دائما بقضية وطنه.

---

(١) مالك بن نبي ـ حديث في البناء الجديد، ترجمة عمر كامل مسقاوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٥٨، ص ٢٣.

وقد يكون أعظم اكتشافات اليابان هو الإنسان ذاته إذ بهذا الإنسان وعلى أرضها، وقفت اليابان بإباء وشموخ حتى بعد أن تعرضت لنكبة التدمير بالقنبلة الذرية في هيروشيما. وتخطت العقبة ولم تتوقف وبدأت مرة أخرى تدرب شعبها وتطوره وتعلمه.

يؤكد «دوكو» الاقتصادي الياباني الشهير على أهمية العقل الإنساني وعظمة خالقه في كلمات قليلة ولكنها بليغة فيقول(١):

«عندما يولد الطفل يكون مخه مكونا من عشرة آلاف خلية، هذه الخلايا منفصلة بعضها عن بعض ولكن هذه الخلايا لا تستطيع أن تعمل وحدها لابد أن تتشابك وأن تتماسك بل ان هذه الخلايا تشبه الأيدي عندما تتداخل أصابعها وتشبه الكبارى التي تربط الشواطىء.

والعلاقات المتشابكة والترابط بين الخلايا يشبه بالضبط الأسس الأولى لبناء أي مصنع.. الالآت الحديدية والقواعد الخرسانية ولكن بعد ذلك يجب أن ننتقل من وضع الأساس الضروري إلى التشغيل وكيفية استخدام الالآت وتطويرها بعد ذلك ولا يمكن أن نصل إلى نتائج رائعة إذا كانت العقول الالكترونية رديئة».

دعونا نستمع إلى قصة إنسان من اليابان كـي نتعرف على بعض خصائص الإنسان الياباني الذي حمل بلده في ضميره وقلبه وبين جفون عينيه تضحية وعملا وعطاء.

يقول المواطن الياباني «تاكيوأوساهيرا» التي رواها وليام هارت(٢).

يقول أوساهيرا وكان في هذا الوقت مبعوثا من قبل حكومته للدراسة في جامعة هامبورج بألمانيا:

«لو أنني اتبعت نصائح أستاذي الألماني الذي ذهبت لأدرس عليه في جامعة هامبورج لما وصلت إلى شيء. كانت حكومتي قد أرسلتني لأدرس أصول الميكانيكا العلمية، كنت أحلم بأن أتعلم كيف أصنع محركا صغيرا. كنت أعرف أن لكل صناعة وحدة أساسية أو ما يسمى «موديول».. وهو أساس الصناعة كلها.. فإذا

---

(١) أنيس منصور، نظرية يابانية جديدة في التربية ــ مقال، مجلة اكتوبر المصرية، العدد رقم ٢٦٩، الأحد ٢٠ ديسمبر ١٩٨١م.

(٢) حسين مؤنس ــ مقال عن اليابان ــ مجلة اكتوبر المصرية ــ العدد ٢٣٤ ــ الأحد ١٤ يونيه ١٩٨١م.

عرفت كيف تصنعه وضعت يدك على سر هذه الصناعة كلية. و بدلا من أن يأخذني الأساتذة إلى معمل أو مركز تدريب عملي أخذوا يعطونني كتبا لأقرأها.. وقرأت حتى عرفت كل نظريات الميكانيكا ولكنني ظللت أقف أمام المحرك ــ أيا كانت قوته ــ وكأنني أقف أمام لغز لا يحل ــ وفي ذات يوم قرأت عن معرض محركات ايطالية الصنع. كان ذلك أول الشهر وكان معي راتبي. وجدت في المعرض محركا قوة حصانين ثمنه يعادل ثمن مرتبي كله. فأخرجت الراتب ودفعته وحملت المحرك وكان ثقيلا جدا. وذهبت إلى حجرتي ووضعته على المنضدة وجعلت أنظر إليه كأنني أنظر إلى تاج من الجواهر. وقلت لنفسي. هذا هو سر قوة أوربا. لو استطعت أن أصنع محركا كهذا لغيرت اتجاه تاريخ اليابان.

وطاف بذهني خاطر يقول: إن هذا المحرك يتألف من قطع ذات أشكال وطبائع شتى: مغناطيس كحدوة حصان وأسلاك وأذرع دافعة وعجلات وتروس وما إلى ذلك، لو أنني استطعت أن أفكك قطع هذا المحرك وأعيد تركيبها بنفس الطريقة التي ركبوها بها ثم شغلته فاشتغل أكون قد خطوت خطوة نحو سر «موديول» الصناعة الأوروبية.

وبحثت في رفوف الكتب التي عندي حتى عثرت على الرسوم الخاصة بالمحركات وأخذت ورقا كثيرا وأتيت بصندوق أدوات العمل ومضيت أعمل: رسمت منظر المحرك بعد أن رفعت الغطاء الذي يحمي أجزاءه. ثم جعلت أفككه قطعة قطعة.. وكلما فككت قطعة رسمتها على الورق بغاية الدقة وأعطيتها رقما.. شيئا فشيئا فككته كله ثم أعدت تركيبه وشغلته فاشتغل. كاد قلبي يقف من الفرح. استغرقت العملية ثلاثة أيام. كنت آكل في اليوم وجبة واحدة ولا أصيب من النوم إلا ما يمكنني من مواصلة العمل.

وحملت النبأ إلى رئيس بعثتنا فقال: حسنا فعلت. الآن لابد أن اختبرك سآتيك بمحرك متعطل وعليك أن تفككه وتكتشف موضع الخطأ وتصححه وتجعل هذا المحرك العاطل يعمل. وكلفتني هذه العملية عشرة أيام. عرفت أثناءها مواضع الخلل، فقد كانت ثلاث من قطع المحرك بالية متآكلة.. صنعت غيرها بيدي.. صنعتها بالمطرقة والمبرد. انني بوذي على مذهب «زن» ومذهبي هذا يقدس العمل فأنت تتعبد إذ تعمل وما تعمله بعد ذلك من شيء نافع يقربك من «بوذا».

بعد ذلك قال رئيس البعثة وكان بمثابة الكاهن يتولى قيادتي روحيا، قال: عليك الآن أن تصنع القطع بنفسك ثم تركبها محركا، ولكي أستطيع أن أفعل ذلك التحقت بمصانع صهر الحديد وصهر النحاس والألمنيوم بدلا من أن أعد رسالة دكتوراه كما أراد مني أساتذتي الألمان، تحولت إلى عامل ألبس بدلة زرقاء وأقف صاغرا إلى جانب عامل صهر معادن. كنت أطيع أوامره كأنه سيد عظيم حتى كنت أخدمه وقت الأكل مع أنني من أسرة «ساموراي»، ولكنني كنت أخدم اليابان وفي سبيل اليابان يهون كل شيء.

قضيت في هذه الدراسات والتدريبات ثماني سنوات كنت أعمل خلالها ما بين عشر وخمس عشرة ساعة في اليوم. بعد انتهاء يوم العمل كنت آخذ نوبة حراسة وخلال الليل كنت أراجع قواعد كل صناعة على الطبيعة.

وعلم «الميكادو» بأمري فأرسل لي من ماله الخاص خمسة آلاف جنيه انجليزي ذهب اشتريت بها أدوات مصنع محركات كاملة وأدوات وآلات. وعندما أردت شحنها إلى اليابان كانت النقود قد فرغت فوضعت راتبي وكل ما ادخرته. وعندما وصلنا إلى «نجازاكي» قيل لي ان «الميكادو» يريد أن يراني. قلت لن استحق مقابلته إلا بعد أن أنشيء مصنع محركات كاملا.

استغرق ذلك تسع سنوات. وفي يوم من الأ يام حملت مع مساعدي عشرة محركات صنعت في اليابان قطعة قطعة وحملناها إلى القصر. و وضعناها في قاعة خاصة بنوها لنا قريبا منه وأدرناها ودخل «الميكادو» وانحنينا نحييه وابتسم وقال: هذه أعذب موسيقى سمعتها في حياتي. صوت محركات يابانية خالصة.

هكذا ملكنا «الموديول» وهو سر قوة الغرب، نقلناه إلى اليابان.. نقلنا قوة أوربا إلى اليابان ونقلنا اليابان إلى الغرب ثم ذهبنا وصلينا في المعبد و بعد ذلك نمت عشر ساعات كاملة لأ ول مرة في حياتي منذ خمس عشرة سنة».

تلك هي الروح الحقيقية لبداية انطلاق اليابان لم تشغل أبناءها المسميات أو المناصب وانما شغلتهم أهداف سامية للنهوض باليابان وشغلتهم معرفة أسرار التكنولوجيا وليس نقلها. أليس من الغريب أن ترسل اليابان إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل بعثة لتدرس أسباب تقدم مصر عليها.. ولتقف اليابان موقف

التلميذ من مصر تتعلم وتستفيد. وكذلك كان موقف اليابان من الحضارة التقنية الغربية.

لقد أكد هذا الفهم «تاكيشي هاياشي» في بحثه الممتع عن «الخلفية التاريخية لنقل التكنولوجيا والتحولات والتطورات في اليابان» الذي قمنا بترجمته إلى اللغة العربية وأثبتناه في نهاية هذا الفصل كي يتعرف القارىء بصورة واقعية على تجربة اليابان الثرية كما رواها أحد المختصين. وما يهمنا هنا هو أن نستخلص الحقائق التالية عن تجربة اليابان كما أبرزها بحث «هاياشي»:

١ــ أدخلت اليابان العلوم والتكنولوجيا الغربية على مرحلتين الأولى عن طريق استيراد البضائع التامة الصنع، ولما لم تجد تلك الطريقة انتقلت إلى مرحلة أخرى حيث بذلت الجهود لاستنبات التكنولوجيا عن طريق اعادة انتاجها واستنساخها وصرفت اليابان جهودها إلى تعلم طرق التشغيل والاصلاح والصيانة للالآت المستوردة حتى أصبحت تقوم بانتاج آلات شبيهة بالالآت المستوردة ولكنها تتلاءم مع احتياجاتها. ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى تفكيك قطار كامل تم تصنيعه في الولايات المتحدة بعد تسلمه مباشرة وصناعة آخر شبيه له.

٢ــ سبقت التكنولوجيا الحربية مختلف التكنولوجيات الأخرى في دخولها إلى اليابان وقد كان ذلك رد فعل للتدخل العسكري من القوى الأجنبية الذي ارتبط مباشرة بالتهديد الاقتصادي، وتحت هذا التهديد كانت صناعة المدافع والسفن الحربية أسبق الصناعات بل انها كانت القاعدة التي انطلقت اليابان منها برصيد واسع من الخبرة فيها عندما أقامت عددا آخر من الصناعات كما حدث في مصنع سك النقود فقد كانت المعالجة الكيميائية للمعادن والتي اكتسبت اليابان خبرة واسعة فيها في مجال صناعة المدافع أكبر مساعد في نجاح تلك الصناعة.

٣ــ بدأت عمليات التصنيع الرئيسية في اليابان بالصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والآلات وخطوط السكك الحديد وتختلف اليابان في ذلك عن أوربا التي بدأت بالصناعات الخفيفة بعد الثورة الصناعية. ولم تكن التجربة اليابانية سهلة ولكن التصميم على الهدف كان دافعا لهم على المواصلة وقد

حدث ذلك عند اقامة مصنع الحديد والصلب فقد حاولت الاستعانة بأحد الخبراء الانجليز ولكن المصنع فشل ثم عاودت الكرة مع الخبرة الألمانية وفشلت مرة أخرى حتى استطاع الخبراء اليابانيون حل المشكلة واستفادت من ذلك درسا هاما وهو أن مجرد نقل التكنولوجيا المتقدمة وإعادة تطبيعها لا يؤديان إلى هدف كما أنها انتهت إلى محدودية فعالية الاستعانة بالخبراء الأجانب.

٤ ــ كان من أهم عوامل نجاح التجربة اليابانية اكتشافها حقيقة اجراء التغييرات الملائمة للظروف العملية على التكنولوجيا المستوردة لكي تتلاءم مع ظروفها المحلية. فعلى سبيل المثال فانها في صناعة الغزل والنسيج رغم أنها استفادت من خبرة العديد من الدول في هذا المجال إلا أنها اتخذت طابعا خاصا بها يتلاءم مع طبيعة السكان والمادة الخام بها.

ومن المهم أن نلاحظ أن البروفسور هاباشي أنهى تقريره بقوله: «من المهم للتنمية البشرية والاجتماعية ألا تطبق التكنولوجيا بسذاجة ولكن ينبغي مواءمتها بعناية، ويمكن مواءمة التكنولوجيا إذا استخدمت لانتاج بضائع مناسبة وإذا أمكن لها أن تجد أسواقا مناسبة».

تبقى بعد ذلك ملاحظة مهمة يمكن أن نختم بها استعراضنا للتجربة اليابانية وهي:

استطاع الشعب الياباني بقوة وفعالية وعزم ونشاط أن يعطي للعالم أجمع مثلا رائعا وقدوة حسنة في عدة مجالات لعل من أهمها وفي أول قائمتها ومن أبرزها قدرة هذا الشعب في أن يصل إلى مستوى عال جدا من التقدم التقني وفي نفس الوقت حافظ على ثقافته وتراثه وقيمه فجاءت حضارته المعاصرة وقد جمعت بشقيها أصالة هذا الشعب وتقدمه في مجال التقنية والعلوم.

جاءت هذه الحضارة المعاصرة بشقيها لكي تكون برهانا واضحا لكل من خامره شك أو في قلبه ريبة عن مفهوم التحضر ومعنى الحضارة إذ أن من الملاحظ أن البعض من مثقفي العالم النامي بصفة عامة والعالم العربي والإسلامي على وجه الخصوص ما يزال يعتقد أن هناك صراعا وتضاربا وخلافا وصل إلى حد عدم اللقاء بين الأصالة

والمعاصرة لأنه يعتقد أن من يريد أن يعيش حاضره و يتطلع إلى مستقبله عليه أن ينسى ماضيه، وهذا ولا شك رأي مردود ولا يعتد به أو ينظر إليه لأنه يخالف الواقع و يتضارب مع المنطق، فها هي اليابان وهي في قمة شموخها الحضاري تعيش المجتمع الياباني الأصيل بكل قيمه وتراثه وثقافته.





الخلفيّة التاريخيّة لنقل التكنولوجيا والتغير والتطوّر في اليابان
(بحث مترجم)

تمهيد من المترجم:

هذه ترجمة إلى اللغة العربية لبحث علمي تحت هذا العنوان أعده البروفسور الياباني المشهور «تاكيشي هاياشي» ونشرته جامعة الأمم المتحدة في اليابان(١) . وقد قمنا بترجمته لما فيه من حقائق هامة عن تجربة اليابان في مضمار التقني الذي وصلت إليه وفاقت في كثير من الميادين دول العالم الأول وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية .

والتعرف على تجربة اليابان العظيمة يهم كل الدول النامية لأن فيها دروساً وعبراً خصوصا لتلك الدول التي حرصت منذ بداية مشوارها الحضاري على أن تحافظ على صفاتها وخصائص مجتمعها والمملكة العربية السعودية تقف في مقدمة تلك الدول .

---

(١) Takeshi Hayashi, Historical Background of Technological Transfer, Transormation and Development in Japan, The United Nations University, TOKYO, Japan, 1979.



الخلفيَّة التاريخيَّة لنقل التكنولوجيَا والتغير والتطوّر في اليابَان

بقلم / تاكيشي هاياشي

أولا: مقدمة:

شكلت نشاطات البحوث في «مشروع التجربة اليابانية لعام ١٩٧٨م» الشق الأول لمرحلة السنوات الخمس للبحث. إن الهدف الرئيسي لمشروعنا هو دراسة عملية التنمية الواثقة من نفسها وعلاقتها بنقل التكنولوجيا والتغير والتنمية التي خاضتها اليابان، واضعين في الحسبان مختلف مشاكل التنمية التي تواجه الدول النامية في يومنا هذا وقد قام بتنفيذ الشق الأول لنشاطات البحوث الأساتذة اليابانيون تنفيذا كاملا وهم الذين كان مجال مرجعهم هو اليابان. ان المشاكل المتعلقة بمختلف أوجه نقل التكنولوجيا اليابانية للدول النامية ينبغي أن تعالج في مرحلة متأخرة بمساهمة المؤسسات التعليمية والأساتذة في البلدان النامية.

و بالرغم من الاستفادة الكاملة التي سوف تعود علينا من الدراسات الأكاديمية الضخمة القائمة في اليابان منذ بداية «التحديث» ــ وغالبية تلك الدراسات تميل إلى النموذج الأوروبي الغربي ــ فقد حاولنا دراسة التجربة اليابانية من وجهات نظر متعددة. و يعكس مشروعنا المقترح جزئيا هذه المعالم. وتتفرغ نشاطات البحوث في هذا المشروع إلى ثلاثة مستويات:

ــ مجتمعات الريف والمدينة.

ــ الصناعات الفردية (الخاصة).

ــ دراسات المنطقة.

كما تنعكس هذه المعالجة كذلك في تقسيمنا للتكنولوجيا إلى تكنولوجيا «ثقيلة» وتكنولوجيا «خفيفة» وعلى الرغم من ذلك فمن المؤسف أن بعض الصعوبات المالية لم تمكننا من عمل الكثير بالنسبة لدراسات المنطقة باستثناء قيامنا بدراسة واحدة مبدئية عن «هوكايدو».

وقد نشرت أكثر من عشرين صفحة كثمرة لهذا الشق الأ ول من مشروعنا ولم تقدم هذه التقارير كعروض قاطعة ولكن كان الهدف منها هو تقديم التجر بة اليابانية على هيئة حوار وتفاعل أكاديمي لأ ولئك المهتمين بموضوعات التنمية عن طريق تقديم الموضوعات قيد البحث في مستو يات متعددة واتجاهات مختلفة وسوف تعين الاجابات المعطاة والاستفسارات المطروحة في هذا الحوار على إيجاد شكل للعمل في المراحل المتقدمة للمشروع.

وقد كان المنهج الرئيسي الذي استعان به الأساتذة اليابانيون حتى الآن والذين قاموا بدراسة التجر بة اليابانية هو تركيز الانتباه على قياس الأ بعاد القائمة بين تجارب البلدان المتقدمة جدا و بعبارة أخرى فقد كانت تجارب دول غرب أورو با نموذجا تستقى منه الدروس وهو ما يرجى الوصول إليه ولكن الشيء الذي نقص في هذا المنهج كان الحوار مع البلدان غير الأ ورو بية وكذلك السعي للتطابق معها.

و بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك القليلون الذين شرعوا في اجراء الحوار مع البلدان غير الأ ورو بية ولكنهم وحتى عهد قريب ظلوا أقلية تماما مثلهم مثل أولئك في تلك البلدان الذين حاولوا اجراء حوار مع اليابانيين أما الآن فهناك اهتمام متزايد من قبل الباحثين اليابانيين بالبلدان النامية، يتنافس مع اهتمام البلدان النامية المتزايد بدور الباحثين في الدول المتقدمة، كما أن هناك اهتماما متزايدا بالتجر بة اليابانية من قبل باحثي البلدان النامية.

يبدو أن الحوار مع شعوب البلدان النامية مؤلم بالنسبة لكثير من المثقفين اليابانيين نظرا لأن تاريخ اليابان الحديث كان ولمدة تزيد على المائة عام عبارة عن سجل حافل بالاعتداء على الأمم الأخرى واعتداء تلك الأمم على اليابان و يرغب مثقفو اليابان في أن يؤدوا دورا في الجهود الرامية إلى اقامة نظام عالمي جديد، و بالرغم من ذلك فإنهم لا يثقون فيما يجب عليهم أن يعملوه وغالبا ما يؤدي بهم فقدان الثقة هذا إلى اتخاذ مواقف حذرة وإلى التحفظ قبل طلبات التعاون العاجلة.

هناك العديد من المثقفين في العالم الثالث يرون أن التجر بة اليابانية تستحق الدراسة نظرا لنجاح اليابان في مجال التصنيع ورغما من ذلك فعليهم الانتباه إلى تكلفة التصنيع: تلوث البيئة على سبيل المثال. و بالرغم من تعاطف مثقفي اليابان لفكرة

تصنيع البلدان النامية فإنهم لا يستطيعون الدفاع عن هذه الفكرة بثقة لأنهم لا يعرفون كيفية التغلب على الأضرار الجانبية للتصنيع.

من وجهة نظر أولئك الذين يصارعون من أجل البقاء فإن موقف مثقفي اليابان ربما بدا موقفا غير مسؤول وفي الواقع فقد زاد الميل إلى اعتناق وجهة النظر هذه و بصفة خاصة منذ أصبحت اليابان دولة ينظر إليها كدولة كبرى يرمز إليها بلفظ GNP و بالرغم من ذلك فإن صورة هذا الاقتصاد الكبير هي بعيدة تماما عن الحقيقة من وجهة نظر غالبية اليابانيين.

إن الشيء الهام هو ضرورة ايجاد الحوار البناء. اننا نأمل في أن يؤيد مشروعنا الفكرة القائلة بأن كل أمة سوف تدرك حقيقة أن كل حضارة قومية لها قيمتها المتكافئة وأنه لا ينبغي أن تزدهر حضارة كبرى على حساب حضارات صغيرة.

اننا بعد الاشتراك في اجتماعات وحلقات دراسية متعددة تتعلق بالبرنامج الإنساني والاجتماعي للتنمية و بعد الاطلاع على تقارير المشروع الفرعي قد أدركنا ادراكا متزايدا أنه ربما كانت هناك هوة كبيرة قائمة بين التفهم العام لقراء المستقبل في العالم الثالث لتاريخ اليابان الحديث و بين محتو يات التقارير الخاصة بكل مشروع فرعي كما أن المناقشة الإضافية لما قام به معظم الباحثين اليابانيين تظهر ضرورة جعل تقارير المشروع الفرعي قابلة للاطلاع. ولهذا فإن هذا التقرير هو عبارة عن ورقة توضح الخلفية وترتكز على الفهم أو التفسير الخاص لتاريخ اليابان الحديث من قبل منسق المشروع وذلك الفهم قائم كلية على التراكم السابق للمعرفة بتاريخ اليابان ولتبسيط الأمر ولتسهيل الاطلاع فقد حذفت المراجع والاستشهادات علما بأنها سوف توضع في نهاية مرحلة المشروع بطريقة منتظمة.

ثانيا: قبل و بعد عصر الإصلاح الميجي:

أ ـ وصول الكوروفون:

في سبتمبر عام ١٨٦٨م تغير نظام الحكم في اليابان بعد مرحلة اضطراب شاملة استمرت أكثر من عشر سنوات. لقد حظيت أسرة «طوكوجاوا شوجونات» بالسلطة لمدة تقرب من قرنين ونصف القرن متحكمة في ٢٧٠ عشيرة اقطاعية تحت ظل نظام اداري مركزي متماسك وقد احتكرت هذه الأسرة كذلك التجارة بمنعها العشائر

الاقطاعية التابعة لها من ممارسة النشاطات التجارية مع الخارج وكان الهدف من هذا الحظر هو الحد من تزايد السلطة العسكرية لدى العشائر فضلا عن مراقبة نمو الأقطار والأديان التي كان يخشى من استغلالها في حركات مضادة لأسرة « طوكوجاوا » .

ومن ناحية أخرى فقد ساعدت تلك السياسات في دعم التجانس السياسي وفي ايجاد سوق اقتصادي يشمل الأمة بأسرها يتلاءم مع تطور الصناعات المحلية والحضارة المرتبطة بنظام التبعية القائم الذي تشكل خلال فترة حكم اسرة «طوكوجاوا» والذي كانت فيه الطبقات تتدرج من القمة إلى القاع على النحو التالي:المحاربون ، المزارعون ، الصناع ، التجار. وعلى ذلك يمكننا القول بأن الشكل الأساسي للحضارة اليابانية كما نعرفه اليوم قد تشكل خلال فترة حكم اسرة « طوكوجاوا »

كان تطور السوق الاقتصادي في نهاية نظام حكم « طوكوجاوا » قد دعم القدرة الاقتصادية للتجار إلى درجة جعلت من غير الممكن سيطرة السلطات على قوتهم . وقد حافظ التجار على اقتصاد العشيرة الاقطاعية وزادوا من نشاطه بينما كانت الحالة الاقتصادية للطبقات الأدني أي طبقة المحاربين قد أصبحت منخفضة حتى تساوت مع طبقة العامة والحرفيين .

وقد كانت أسرة « طوكوجاوا » تعاقب باصرار الجماعات الثائرة عن طريق الغاء الاقطاعيات أو الإقلال منها وقد ظهر كثير من المحاربين العاطلين « رونين » في كلتا الحالتين وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الرضا لهؤلاء الرونين لم تؤد بهم إلى القيام بعمل ما ضد نظام حكم أسرة طوكوجاوا و بدلا من ذلك فقد ظهرت أزمة في النظام الاقطاعي عبرت عنها الأحداث مثل ثورات الفلاحين الذين كانوا يطالبون بتقليل معدل الدخل في أوقات الكوارث الطبيعية أو المحاصيل السيئة كما كانوا يحتجون ضد فرض الضرائب الإضافية أو الطارئة ولم تهدف هذه الثورات إلى إحلال « جمهورية الفلاح » محل نظام أسرة الطوكوجاوا ولكنها كانت عبارة عن احتجاجات موجهة ضد البيروقراطيين المرموقين والتجار المتمتعين بامتيازات كثيرة .

وقد جاء الأ ثر الحاسم من خارج اليابان بوصول الكوروفون أو المراكب السوداء في عام ١٨٥٣م وقد جاء قائد عام اسطول الولايات المتحدة الأمريكية في شرق الهند و يدعى ماثيوسي . بري إلى اليابان برسالة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

طالبا فتح أحَد الموانيء. ولمواجهة القوة العسكرية التي تمثلت في «الكوروفون» فإن أسرة «طوكوجاوا شجونات» كان عليها أن تغير سياسة العزلة الخاصة بها.

وقد عقدت الأسرة الحاكمة اتفاق صداقة وتجارة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية كما عقدت اتفاقات مشابهة مع انجلترا وفرنسا وهولندا وروسيا ونظرا لأن الأسرة الحاكمة كانت تدرك القوة العسكرية لبلدان اوربا الغربية نتيجة لهزيمة الصين في حرب الأفيون (١٨٤٠م ــ ١٨٤٢م) فإن وصول «الكوروفون» أثار رعب أسرة «طوكوجاوا شجونات» من القوى العسكرية للدول الأجنبية بل وزاد من ذلك أن تكنولوجيا بناء السفن كانت قد اندثرت في اليابان في ذلك الوقت بسبب الحظر المفروض على بناء سفن كبيرة.

كان على أسرة «طوكوجاوا شجونات» أن تلغي سياسة العزلة بسبب الاحتمال الكبير لوقوع اليابان في نفس مصير الصين إذا ظل ذلك البلد مغلقا وذلك بحسب ما كان يقوله «تون سنت هارس» القنصل الأمريكي في اليابان في ذلك الوقت وقد كان «هارس» يدافع عن عقد اتفاقية صداقة وتجارة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لانقاذ اليابان من تهديد انجلترا أو فرنسا طالما أنه سيكون من واجب الولايات المتحدة الأمريكية الوقوف ضد أي أعمال تقوم بها انجلترا أوفرنسافي حالة توقيع العقد.

وقد كانت هناك مناسبات حتى قبل مجيء بري حينما وصلت إلى اليابان بعض البواخر الأجنبية في زيارة وطلبت اتاحة الفرصة لاقامة علاقات تجارية مع اليابان وكان هناك قليل من المثقفين الذين أحسوا بالأزمات التي يمكن أن تنتج عن ذلك وكان خوف هؤلاء المثقفين يرتكز في غالب الأمر على بعض المعلومات المبعثرة التي وردت في بعض الكتب الهولندية المتوفرة في «نجازاكي» وهو الميناء الوحيد الذي كان مفتوحا للسفن الهولندية وكان غالبية هؤلاء المثقفين من الأطباء وهم الذين أدخلوا علوم الغرب كما أدخلوا العلوم العسكرية والتكنولوجية كذلك إلى اليابان.

وعلى الرغم من ذلك فإن تحذيراتهم التي كانت تنادي بحماية السواحل لم تؤخذ مأخذ الجد وكان ذلك يرجع جزئيا إلى أنهم يشكلون أقلية من بين الأطباء فقد كان غالبية الأطباء في ذلك الوقت أطباء أعشاب كما أن الكتلة الكبرى من المثقفين كانوا محاربين واداريين «بيروقراطيين» تخصصوا في الفلسفة السياسية «للكنفوشيوسية»

بجانب أنه كان ينظر إلى الأساتذة المتخصصين في العلوم الغربية (ومنهم دكاترة الطب) كمجرد تقنيين

ب ـ دفاعا عن الدور الامبراطوري ومنع «التدخل الأجنبي»:

كانت الطبقة المحاربة ثائرة لخضوع نظام حكم اسرة «طوكوجاوا» للقوى العسكرية المسيطرة للدول الأجنبية وقد أعطى ذلك الفرصة للعناصر الغاضبة للتحرك ضد النظام فقد أثارت الطبقة الأكاديمية ذات القوى الاقتصادية الكبيرة الموجودة في الأجزاء الغربية من اليابان والتي أساءت أسرة «طوكوجاوا» اليها، أثارت نقداً لـ«شجونتا» واتخذ هذا النقد شكل الاعتراض على فتح أحد الموانيء ومع ذلك فإن هذا المنع للأجانب كانت به نقطة ضعف تتمثل في أن المحاربين الغاضبين لم تكن لديهم النية لقلب النظام الاقطاعي المتطابق معهم. وعلى الرغم من ذلك فإن الشيء الحاسم هو قدرتهم على تعبئة مسؤولي القرى وكبار التجار وأثرياء المزارعين في حركتهم هذه التي كانت قد وضعت لها هدفا يرمى إلى قلب حكم أسرة «طوكوجاوا» ولا يرمى إلى هدم النظام الاقطاعي.

وأثناء حركة الاحتجاج هذه فإن المحاربين الذين كانوا ينتقدون ابرام نظام حكم «طوكوجاوا» للاتفاقيات مع القوى الأجنبية قد أداروا أنظارهم نحو الامبراطور الذي كان الشخص الوحيد الذي يملك سلطة اعطاء الشرعية لهذا العمل من قبل «الشجوانتية» وهنا وجد هؤلاء المحاربون المخرج الذي يتمثل في الحفاظ على مصالح طبقتهم بقلب اسرة «طوكوجاوا» وفي نفس الوقت تخليص البلاد من موقفها الحرج.

ولم تكن للامبراطور أي سلطة فعلية في المجالات السياسية والادارية ولكنه كان يشترك في عملية صنع القرار بطريقة اسمية، و بعبارة أخرى فإن أي قرار لم يكن نافذ المفعول دون موافقة الامبراطور وقد استغلت الجماعة المعادية «لطوكوجاوا» هذا الموقف و بدأت في اتهام نظام الحكم بعدم الامتثال للشكليات وتبرير تلك الجماعة حركتها بأنها ترمى إلى اعطاء الامبراطور دورا سياسيا استطاعت تطوير ايدولوجية تدافع عن دور الامبراطور في الوقت الذي تمنع تسلط الأجانب على البلاد.

وقد انعكست حالة الاضطراب الناتجة من المواجهة بين المعسكر المؤيد

«للطوكوجاوا» والمعسكر المعادي لها على مواقف القوى الأجنبية فعلى سبيل المثال دعمت فرنسا معسكر القوى المؤيدة لأسرة «طوكوجاوا» بينما حافظت انجلترا على حيادها في هذا الشأن ولم تعلن رأيها بصراحة بالنسبة للمعسكر المعادي «للطوكوجاوا» رغم أن جميع القوى الأجنبية لم تخف ادانتها للقوى المنادية بمنع الأجانب.

هاجم الأسطول البريطاني والأساطيل المشتركة لأربع دول (في عام ١٨٦٣م—١٨٦٤م) جماعات «ساتسوما وشوشو» القوية وهي أكثر العناصر المتطرفة مناداة بمنع القوى الأجنبية. وقد تنازلت الجماعتان تحت وقع هذه الضربات عن فكرة منع الأجانب وكرسوا أنفسهم لمعارضة أسرة «طوكوجاوا» والدفاع عن الدور الامبراطوري.

وفي اكتوبر ١٨٦٧م تنازل «يوشينوبو طوكوجاوا الشوجون الخامس عشر» عن سلطته وهي أعلى سلطة تنفيذية للأمة إلى الامبراطور بعد أن توقع مستقبلا غامضا لنظامه ورأى انحلال السلطة العسكرية وقد عرف العهد الذي يلي تسلم الامبراطور للسلطات التنفيذية بعهد الاصلاح الميجي.

وقد مارست الحكومة الجديدة سلطتها التشريعية على كل الأراضي التي كانت تخضع للسيطرة المباشرة لنظام «طوكوجاوا» وبهذا الاجراء تحولت أسرة «طوكوجاوا» إلى مجرد رئاسة عشيرة محلية صغيرة— وقد حدثت مواجهة عسكرية بين نظام الحكم الجديد والمتعاطفين مع نظام الحكم السابق حول هذا الموضوع وكانت هزيمة هذا الفريق هي الانفجار النهائي الذي أنهى الحياة السياسية لأسرة «طوكوجاوا». ويهمنا أن نعرف أن أولئك الذين سعوا إلى ايقاف المواجهة العسكرية بين الجانبين كانوا هم قناصل القوى الأجنبية فقد خشوا كثيرا على مناطق انتاج الحرير في الأجزاء الشرقية من اليابان والتي كانت المعارك قد اجتاحتها.

جـ— المسؤولية القانونية للحكومة الجديدة:

إن حكومة الميجي باستلامها السلطة السياسية قد ورثت كذلك مسؤوليات قانونية ضخمة تجاه الدول الأجنبية. ففي فبراير ١٨٦٨م كان نظام حكم «طوكوجاوا» قد استدان مبلغ ٥٠٠،٠٠٠ دولار من مصرف أجنبي لشراء أسلحة

وذلك عندما كانت المواجهة مع الجماعات المعادية لطوكوجاوا قد أصبحت حتمية وكانت فترة سداد تلك الديون هي سبعة أشهر بينما كان معدل الفائدة ١٪ سنويا وكان مصنع حديد « يوكوسوكا » والذي أنشيء عام عام ١٨٦٥ م بقرض مقداره ٥ر٢ مليون دولار مقدم من الحكومة الفرنسية قد عرض كرهن للسداد وكان على الحكومة الجديدة سداد هذا الدين في الوقت الذي لم تكن تستطيع فيه إيجاد الأموال اللازمة للادارة لمرحلة ما بعد الحرب وقد طلبت الحكومة الجديدة من « سير هنري باركس » القنصل البريطاني في اليابان عمل الترتيبات اللازمة لمنحها قرضا لتغطية دفع هذا الدين وكانت فترة السداد لهذا القرض الجديد هي عاما واحدا كما أن معدل الفائدة ١٥٪ وأكثر من ذلك فإن البنك الدائن وهو « أورينتل بنك أوف انجلاند » قد طالب بمنحه التسهيلات الخاصة « ببيت » جمارك يوكوهاما و بالدخل الناتج عنه كرهن والواقع أن ذلك الاستعمار الاقتصادي كان أزمة لليابان.

ولمواجهة هذه الأزمة منعت الحكومة المركزية الحكومات المحلية (العشائر السابقة) من الاستدانة من الدول الأجنبية مقابل تقديم رهون وقد أظهر حصرا أجرى عام ١٨٧٠م أن مبلغ الديون للدول الأجنبية والتي اقترضها نظام حكم « طوكوجاوا » هي ستة ملايين دولار لم تسدد كما أنه كانت هناك أيضا أربعة ملايين دولار استدانتها سبعة وثلاثون مجموعة اقطاعية من وكالات أجنبية بغرض شراء مراكب حربية وأسلحة .. الخ. وكان الحرير والأرز والمنتجات المعدنية هي السلع المعتادة التي تقدم كرهون وعشية الاصلاح الميجي فإن « الطوكوجاوا شوجونات » لم يكن لديها القدرة على السيطرة على هذه الديون الأجنبية أو سدادها.

د ـ الاتفاقيات غير المتكافئة:

في نحو عام ١٨٦٣م وحينما كان الحماس لفكرة منع الأجانب في أوجه كان هناك حوالي عشرين سفينة حربية أجنبية راسية طوال الوقت في ميناء « يوكوهاما » و بعد معاقبة فكرة منع الأجانب التي تبنتها جماعات « ستسوما وشوشو » فقد طالبت القوى الأجنبية بحق اقامة قاعدة حربية في « يوكوهاما » وكان على الحكومة اليابانية أن تقدم مساحة تبلغ ٦٦٠٠ متر لهذا الغرض وأن تتحمل كل المصاريف اللازمة لاقامة وصيانة مقر اقامة الحاكم العام والثكنات ومستشفى ومخزن للبارود .. الخ. وفي عام ١٨٦٩م كان هناك ثلاثة آلاف جندي بريطاني مقيمين في تلك القاعدة

وعدد أقل من الجنود الفرنسيين .

واضافة إلى القاعدة العسكرية الأجنبية التي كانت تطالب القوى الأجنبية بتوسيع مساحتها فإن تلك القوى لم تعط لليابان السلطة الذاتية على جماركها و بحسب الا تفاق الذي عقد عام ١٨٥٤ م فقد تدرجت الرسوم على الواردات من ٥٪ إلى ١٠٪ من قيمة الوارد وقد أصبحت هذه الرسوم ٥٪ على المعدل الثابت بحسب اتفاق « ايدوا » المعقود عام ١٨٦٦ م ونتيجة لهذا الا تفاق المجحف فقد تأثرت اليابان من سيل الواردات واستنزاف العملة والاضرار الموجهة لصناعات النسيج المحلية واهتزاز البنيان الصناعي وقد ظلت مطالبة الحكومة الجديدة للقوى الأجنبية مستمرة لتغيير هذا الا تفاق المجحف وهوما رفضته تلك القوى بل وطالبت بفتح موانىء أخرى وانتقدت الحظر المفروض على أنشطة المبشرين المسيحيين في اليابان .

وكان للاتفاق المجحف أثر جانبي آخر فبعد فتح الموانىء وصلت إلى اليابان أو بئة لم تكن تعرفها من قبل وكان انتشار الكوليرا في ١٨٧٨ م مثلا حيا على ذلك وعندما تلقت وزارة الداخلية انباء بانتشارالكوليراعن طريق القنصلية اليابانية في « آموي » حاولت اجراء تفتيش بحري .ول منع السفن التي كانت تصل عن طريق آموي ولكن « باركس » القنصل البريطاني في اليابان رفض السماح بالتفتيش أو منع السفن فأصيب أربعة عشر ألف شخص بالكوليرا مات ثمانية آلاف منهم وفي العام التالي كما رفض قناصل انجلترا وفرنسا وهولندا الاجراءات الوقائية التي اقترحتها الحكومة وتوفي مائة ألف شخص بالكوليرا عام ١٨٧٩ م و بنفس الطريقة توفي مائة ألف شخص بالكوليرا نتيجة انشاء « نجازاكي » في ١٨٨٥ م

كان لانتشار الكوليرا تأثيران الأول ترسيخ فعالية الطب الغربي نظرا لفشل الطب القديم في السيطرة على انتشار الكوليرا مما جعل الطبيب الغربي منذ ذلك الحين فصاعدا هو الطبيب المعترف به رسميا والأثر الثاني هوأنه نظرا لأن الحكومة قد عبأت الشرطة لتنفيذ الاجراءات الوقائية ضد الكوليرا فقد بدأت الشرطة في المشاركة في مجال الصحة العامة في البلاد .

وفي مثل تلك الظروف فإن قادة مثل « اتش ايتوه » « وتي اهكودو » قد زاد اقتناعهم بفكرة أن السلطة العسكرية القوية هي شيء حيوي لكي تظل الدولة معتمدة

على نفسها في تحركاتها السياسية الدولية كما أن الاقتصاد القوي هو مطلب أساسي لقوة عسكرية قوية وذلك كان الدرس الذي استنتجته نخبة الميجي من المواقف العدائية للقوى الأجنبية وأدى إلى تطوير هدف قومي يدعو إلى القوة الحربية وإلى زيادة ثروة الأمة عن طريق التنمية الصناعية.

وقد اتجه هدف التنمية القومية والاستراتيجية الأساسية لبناء الأمة نحو تنمية الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات البديلة للاستيراد وبصفة خاصة الصناعات العسكرية ولعل ذلك يفسر التطورات المبكرة للعسكرية اليابانية.

هـ ـ المشاكل المالية:

إن ضحايا الاضطرابات الداخلية يكونون عادة من عامة الشعب ولم تكن اليابان لتشذ عن تلك القاعدة ففي عام ١٨٦٦م حينما وقعت الحرب الأهلية الأولى تأثرت الزراعة في اليابان وأصبح المحصول ضعيفا جدا وقد أدت الزيادة على الطلب للحبوب الغذائية وخاصة للأغراض العسكرية إلى تمزق الشبكات التجارية مما أدى إلى ارتفاع سعر الأرز إلى مستوى عال،واستعدادا للحرب الأهلية قامت كل جماعة بشراء وتخزين البضائع بإصدار كمبيالات غير قابلة للتحويل وقد أدرك المزارعون الذين كانوا يستلمون تلك الكمبيالات انهم لا يملكون قوة شرائية كبيرة ونظرا لأن المزارعين كانوا ما زالوا يشكون من الضغوط الثقيلة للنظام الاقطاعي فقد قاموا بالعصيان على مستوى واسع مطالبين باعادة اصدار كمبيالات قابلة للتحويل وقد هوجم التجار والمرابون ومحلات الأرز ومحلات الرهن ومحلات النبيذ في المدن وكانت هناك مشكلة السيولة النقدية خلف الموقف الفوضوي الذي أوجدته الحرب الأهلية.

وبناء على اتفاق ابرم عام ١٨٥٨م مع خمس دول أجنبية أصبح من الممكن دخول العملات الأجنبية للسوق اليابانية وكانت العملة الدولية السائدة في التجارة في آسيا في تلك الأيام هي العملة الفضية المكسيكية وكانت العملة القياسية في اليابان هي الذهب كما كانت الفضة عملة بديلة بمعدل تحويل ١ : ٥ وكان معدل التحويل الرسمي قد ثبت عند مستوى ثلاث عملات فضية يابانية (تحتوي على ١٪ فضة) مقابل دولار مكسيكي واحد من الفضة وكان معدل تحويل الذهب إلى الفضة. دوليا هو ١ إلى ١٥ لذا فقد كان شيئا مربحا للتجار أن يحولوا دولاراتهم الفضية المكسيكية إلى

عملات فضية يابانية ثم يعاودوا تحو يلها إلى عملات ذهبية ومن خلال هذه الوسيلة كانوا يتمكنون من الحصول على ثلا ثة أمثال قيمة العملات الدولية ولهذا السبب فقد بدأ سعر الذهب الياباني في التدهور في الخارج بصورة كبيرة بعد فتح ميناء «يوكوهاما» مباشرة.

وللسيطرة على هذا الموقف فقد كان من الحتمى اعادة سك العملة للتقليل من محتواها من الذهب لتصل إلى مستوى يمكن مقارنته بمعدل التحو يل الدولي القائم بين الذهب والفضة وقد تضمن ذلك تخفيض سعر العملة الثابت كما تسبب في وجود تضخم وعلى الرغم من ذلك فقد كان نظام حكم «طوكوجاوا» مضطرا إلى زيادة السيولة النقدية لمواجهة احتياجات الادارة والدفاع ونظرا لأن حكومة الميجي تبعث أساسا نفس السياسة فقد استمرت الاضطرابات بين الفلاحين كما استمر عدم الاستقرار الاجتماعي الأمر الذي جعل سلطة الحكومة الجديدة محددة في جميع أنحاء البلاد ما عدا السنوات العشر الأخيرة من القرن التاسع عشر.

و ــ الاصطلاحات الدستورية:

بدأت الحكومة الجديدة بمجموعة من الاصطلاحات في مختلف المجالات من بين تلك الاصلاحات كان الغاء الوضع الشرعي لنظام التسلسل الاقطاعي وكذلك اقامة الولايات كوحدة ادارية بدلا من العشائر وكذلك تأمين حرية العمل والزراعة والقيام بالنشاطات التجارية.. الخ. و بفضل الاصلاحات تحول الاقتصاد الياباني إلى اقتصاد تجاري حر واضافة إلى تلك الاصلاحات فقد أدخلت الحكومة نظام البرلمان التشريعي وذلك خوفا من الحركات الديموقراطية الفائرة و بالرغم من ذلك فقد كان شكل الحكومة النهائي يتميز أساسا بالرجعية على العكس مما كان مقترحا أولا و بالمثل فقد اعترف بحرية الكلمة ولكن كانت هناك قيود كثيرة عليها وقد أدت هذه الاصطلاحات اضافة إلى الانعاش الذي طرأ على التشريعات الاقطاعية إلى اعطاء الشعب شعورا بالتحرر والأمل وقد بدأ الناس يشعرون بالثقة في أن العالم يتغير نحو الأفضل.

لا يوجد اجماع بين الباحثين اليابانيين بخصوص الطابع الثوري للإصلاح الميجي ولكن لا يوجد من بينهم من ينكر الحقيقة القائلة بأن ذلك العصر كان تغيرا ثوريا في

التاريخ الياباني الحديث وهناك من يشير إلى أن عملية التحديث في اليابان بطابعها الفردي وبمقارنتها بحالة كوريا والصين تقوم على حقيقة أن التجانس والصراع بين أولئك الذين كانوا ينادون بطرد الأجانب والآخرين الذين كانوا يدافعون عن فتح البلاد تم بطريقة سلسة نسبيا .

ثالثا: الحضارة والتنوير:

١ـــ التغريب:

بعد عشر سنوات من فتح أوائل الموانيء عل الخارج بدأت الآثار المدمرة «للتجارة الحرة» التي أشرنا إليها سابقا تصل إلى كل ركن من أركان البلاد. إن مبدأ التجارة الحرة الذي حقق أرباحا غير عادلة للبلدان الأجنبية قد استكمل عن طريق الاتفاقيات المجحفة التي كانت تدعمها القوى العسكرية، ففي عام ١٨٧١م قال رئيس الوزراء «سانجو»: إن عملية تحديث النظم القانونية والقوانين الجمركية التي تتناقض مع النظم القانونية والقوانين الجمركية الغربية ربما كانت الوسيلة الوحيدة المتاحة لليابان لتغيير هذا الوضع الذي نتج عن الاتفاقيات المجحفة وبذا فقد حددت عملية التغريب بهدف التحديث كهدف مستقبلي وعليه فقد أوفدت بعثة مشكلة من القادة السياسيين إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بعملية مسح حضاري.

وكان نائب رئيس البعثة ويدعى «اتش ايتوه» قد قبل فكرة تفوق المجتمعات الغربية في كل المجالات وكان يدعو بحرارة إلى ضرورة تقبل الحضارة الغربية لرفع شأن المجتمع الياباني ليصل إلى مستوى المجتمعات الغربية وقد أوضح التقرير الرسمي الذي وضعته البعثة أن ثروة انجلترا تقوم أساسا على المميزات التي تعطيها لها مواردها الطبيعية المعدنية لهذا فقد نجحت في زيادة قدرتها التجارية عن طريق اختراع البواخر والسكك الحديدية والطاقة البخارية واحتكرت انجلترا صناعة النسيج والملاحة ووصلت إلى السيطرة على العالم.

وقد وضع في مجال السياسة الصناعية لليابان فيما بعد أهمية صناعة النسيج والصناعات الثقيلةـــ وبصفة خاصة الحديد والصلب وبناء السفن والتعدين وهو ما حدده تقرير البعثة.

وللعودة إلى مشاكل الاتفاقيات غير العادلة فإن علينا أن نذكر أن في عام ١٨٩٩م

بدأت اليابان ثورتها الصناعية وألغت المزايا الممنوحة للأجانب المقيمين بها واعادت سيطرتها على التعرفة الجمركية الخاصة بها.

٢ــ ثلاثة اصلاحات كبرى:

كما سبق وذكرنا فقد أدخلت الحكومة الجديدة عدة اصلاحات أهمها إصلاح نظام التعليم ونظام التجنيد ونظام الدخل وهي التي يجب دراستها حينما نقوم ببحث موضوع تحديث اليابان.

أــ نظام التعليم:

كان اصلاح التعليم المقترح يهدف إلى فرض التعليم الإلزامي للأطفال فوق سن ست سنوات عن طريق انشاء (٥٣٧٦٠) مدرسة ابتدائية و(٢٥٦) مدرسة متوسطة و(٨) جامعات ولكنــ بعض الإصلاحات الإدارية مثل إحلال نظام الولايات محل النظام الاقطاعي وكذلك انشاء وزارة التعليم (١٨٧١م) كان ضروريا قبل التفكير في امكانية تنفيذ هذه الخطة.

كان نظام التعليم الجديد المستحدث عام ١٨٧٢م طموحا أكثر من اللازم لدرجة لم تمكن من تنفيذه في ظل القيود المالية الموجودة وكان من الصعب انتقاء عدد كاف من المدرسين الأكفاء اللازمين لتنفيذ هذا النظام على الأقل في مرحلة ما بعد المستوى الثانوي ولكن كان هذا هووضع التعليم في بداية عهد التحديث التعليمي في اليابان.

وقد أوضح تقرير لرئيس الوزراء حين ذاك أن الهدف من تعليم كل تلميذ هوسبر غور امكانياته وبالتالي فينبغي النظر إلى هذه العملية كوسيلة اتاحية بالنسبة لكل الطلبة وكان كتاب النصوص الذي استخدم أولا في المدارس الابتدائية عبارة عن ترجمة لكتاب قراءة «ولسن» وهو كتاب قراءة أمريكي ولذا فقد كان من الضروري مراجعة هذا الكتاب إن آجلا أو عاجلا لمجابهة احتياجات الأمة وهو ما تم فعلا في عامي ١٨٧٩، ١٨٨٦م. ورغم ذلك فينبغي الإشارة إلى أن الفكرة الأساسية من هذه المراجعة كما أوضحها تقرير أعده «ريموري موري» وزير التعليم حين ذاك كانت تحويل عملية التعليم من كونها وسيلة لسبر غور الامكانية الفردية إلى عملية تساهم في الوصول إلى الهدف القومي للتنمية الذي سبقت الإشارة إليه.

وربما كانت عملية التحويل هذه وسيلة تعبير عن رد فعل نخبة الميجي المختارة

تجاه الوضع الصعب السائد داخل اليابان وخارجها وقد كانت هناك حرب أهلية (ضد نظام الحكم الجديد) عام ١٨٧٨م وكذلك قامت حركة ديمقراطية تنادي بمشاركة الجماهير في السياسة فضلا عن وضع دستور للبلاد. واقامة نظام تشريع وبعبارة أخرى فقد كان من الملزم للنظام الجديد أن يقف على قدميه وأن يكفل الاستقرار والتنمية للبلاد في أسرع وقت ممكن وكان التعليم أحد الوسائل للوصول إلى هذا الهدف

وعلى الرغم من هذا التغير الأساسي فقد انتشرت المدارس الابتدائية في طول البلاد وعرضها كما أنشئت كليات المعلمين في كل ولاية لتزويد المدارس الابتدائية بالمعلمين وفقا للنظام التعليمي الجديد ومع ذلك فقد تحمل سكان المناطق الريفية عبئا ماليا ثقيلا في شكل ضرائب محلية وهبات من أجل انشاء مباني المدارس الابتدائية وفضلا عن ذلك فقد كانت الرسوم التعليمية باهظة لدرجة لم يتمكن غالبية الفلاحين من تحملها. وكان معدل تسجيل التلاميذ منخفضا وصل إلى ٣٠٪ فقط في عام ١٨٧٧م واضافة إلى العبء المالي فإن الفلاحين لم يكن باستطاعتهم الاستغناء عن تلك الأيدي العاملة الهامة فقد حدث أن ثار الفلاحون في بعض المناطق ضد نظام التعليم الإلزامي هذا ومع ذلك فقد انخفضت بصفة عامة نسبة الأمية بسرعة انتشار التعليم وخلال حقبة قصيرة من الزمن وقد زاد معدل انخفاض الأمية اثر تطور الصناعات بعد عام ١٨٩٠م.

ب ــ قانون التجنيد الإلزامي:

طالبت وزارة الحربية بسن قانون التجنيد الاجباري في عام ١٨٧٢م وكان ذلك نتيجة حتمية لإلغاء نظام التسلسل الطبقي الثابت والذي كانت فيه الطبقة المحاربة مسؤولة عن الدفاع والحرب ومع الغاء ذلك النظام فقد أصبح الدور الذي كانت تؤديه الطبقة المحاربة هو مسؤولية أي رجل بغض النظر عن وضعه أو مهنته وأدرك الناس أن عملية الدفاع عن البلاد شبيهة بحماية الانسان لنفسه من الاعتداء.

وقد أعطى الغاء النظام الطبقي الثابت الفرصة لتحديث الخدمة العسكرية وجعلها أكثر ديمقراطية وعلى الرغم من ذلك فقد كان النظام العسكري الذي أعيد تنظيمه يقوم على التجنيد الاجباري وليس على التجنيد الاختياري وبالطبع فحتى

تحت ظل نظام التجنيد الاجباري فقد كانت هناك نصوص خاصة بالإعفاءات من التجنيد أو بتأجيل التجنيد ومن بين أولئك الذين كانت تنطبق عليهم هذه النصوص كان هناك غير اللائقين بدنيا والمجرمون والموظفون المكتبيون وطلبة الكليات الوطنية والطلبة الدارسون في الخارج وبعض المهنيين مثل الأطباء البشريين وأرباب العائلات وأولئك الذين كانوا يدفعون ٢٧٠ ينا كبدل ونتيجة لذلك فقد أصبح المصدر الرئيسي للجيش القومي هو أسر سكان المزارع باستثناء رب الأسرة أو وريثه ومن الجلي أن هدف الحكومة من سياسة التجنيد الاجباري هذه كان سد احتياجات التجنيد من ناحية وضمان وجود القوى العاملة المؤهلة والحفاظ على النظام الأسري من ناحية أخرى.

وإضافة إلى الواجبات العادية في الجيش الحديث فقد أعطى ذلك الجيش للشباب من جميع أنحاء البلاد فرصا لتعلم الانتظام ومعرفة الحياة الجماعية و باجتماعهم على هذا النحو شكل هؤلاء الشباب نمطا جديدا لشكل اجتماعي حتى بعد تركهم للجيش وقد عملت هذه الجماعة كعامل مساعد للسلطة في الريف.

كما سبقت الإشارة فقد أعفى من التجنيد الإجباري أولئك الذين كانوا يدفعون ٢٧٠ ينا وكانت تلك وسيلة لجمع الأموال اللازمة للجيش وهنا يتبين لنا بجلاء الدليل على تأثير الأثرياء على الجيش الياباني. و برغم ذلك لم يتمكن نظام التجنيد الاجباري من أن يصل إلى هدفه الأساسي بسبب تلك البنود الخاصة بالاعفاءات ففي الواقع وكما دلت احصائيات عام ١٨٧٦م وقع الاختيار على (٨٠٫٠٠٠) فقط من بين ثلاثة ملايين شاب يمكن اختيارهم وكان ذلك راجعا إلى تلك البنود الخاصة بالاعفاءات كما أن الحكومة تمكنت بالكاد من تجنيد ١٤ ـ ١٥ ألف شاب كل عام.

ان أحد أسباب عدم شعبية الجيش الياباني هو أن غالبية الضباط المؤهلين وغير المؤهلين كانوا أعضاء في الطبقة المحاربة السابقة و بذا فقد جلبوا معهم إلى الجيش الهيكل الطبقي للمجتمع الاقطاعي وقد أوجد انعكاس الفكر الطبقي الخاص بالعصور الاقطاعية في البناء التسلسلي للجيش هيكلا وحالة نفسية غير انسانية كان ضحيته دائما الجنود من الدرجات الدنيا والذين أتوا من الطبقات غير المحاربة وقد استمر عدم شعبية الجيش على الرغم من أهداف التنمية القومية باستثناء فترة الانتصار في الحربين الصينية اليابانية والروسية اليابانية ومع ذلك فقد تمكن الجيش

الياباني من اجتذاب الشبان المتفوقين من أسر الطبقة المتوسطة لأنهم كانوا يعفون من الرسوم الدراسية بالمدارس العسكرية مثلما كان الحال في المدارس المدنية وقد أصبح هؤلاء الشباب قوادا للجيش الحديث.

تسبب انهيار السياسات الحزبية بعد ١٩١٠م في زيادة اتجاه هؤلاء الضباط الشبان نحو اليمين زيادة حادة ومع ذلك فقد كان للطابع القومي الحاد لهؤلاء الشبان أيديولوجية مختلفة تماما مع أيديولوجية الجماعات اليسارية الراديكالية وهي الجماعات التي تشكلت قبل عام ١٩٢٠م نظرا لأن الجماعة الأولى كانت تمثل فكرة القومية بينما كان الآخرون يمثلون فكرة الدولية ومع ذلك فقد ظلا يتفقان على عدة أشياء و بصفة خاصة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية و يرجع ذلك إلى أن غالبية الجنود أتوا من أسر فقيرة تعيش في مناطق ريفية أدى سحب هؤلاء الشباب منها إلى تدهور الأحوال المالية لتلك المناطق وفي ظل تلك الظروف لم يستطع الضباط عدم الاكتراث بمناقشة عملية الاصلاح الاجتماعي.

جـ ـ اصلاح الدخل الحكومي:

كانت عملية اصلاح الدخول التي قامت بها حكومة الميجي هي أهم أوجه عمليات التحديث وأكثرها حسما. وكان المصدر الرئيسي للدخول في عهد النظام الجديد هو دخول الأرض مثلما كان الحال في العهود الاقطاعية. ومع ذلك ففي العقود الاقطاعية لم يكن دخل الأرض مصدرا ثابتا للدخل فقد كانت الدخول تدفع نوعيا و بذا كان جميعها يتذبذب جوهريا بحسب المحصول.

ادخلت الحكومة الجديدة وضعا خاصا بالدخل الحكومي يقيم على فترة ست سنوات (١٨٧٣ ـ ١٨٧٩م) وهي الفترة التي كان يدفع فيها دخل الأرض نقدا وكان معدل الدخل الحكومي قد حدد بـ ٣٪ من قيمة الأرض كما تحدد في سند الملكية و بحسب هذا المعدل فقد أصبح عبء الدخل اضافة إلى الضريبة المحلية على القرية حوالي ٣٤٪ من مجموع الانتاج وهوما يعادل نفس العبء الذي كان موجودا في العهود الاقطاعية و بالرغم من شدة غضب الفلاحين فقد استطاعت الحكومة الحصول على مصدر ثابت لتمويل التنمية الصناعية ولدعم القوة العسكرية وكان هذا المصدر غير خاضع للتذبذب أو لظروف المحصول وهنا أيضا يمكننا أن نرى الدور الحاسم

الذي أداه القطاع الزراعي في عملية تحديث اليابان.

وكان تأثير هذا الحل الخاص بالدخل على القطاع الزراعي هو الإسراع في تفكك الفلاحين وهي العملية التي زاد من سرعتها التغيير في دفع ضريبة الدخل للحكومة من الدفع النوعي إلى النقدي كما أن استمرار انخفاض سعر الأرز كان له دوره كذلك وفي هذه العملية ظهر المزارعون الأثرياء وأصحاب الأراضي الجدد الذين كانوا يجمعون الأراضي ثم يبدأون في استثمار دخولهم الإضافية في القطاع غير الزراعي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ظهر قطاع كثير من المهاجرين إلى مراكز الصناعة بالمدن مثل المستأجرين وصغار الملاك.

اتخذت الحكومة الجديدة اجراء آخر يتعلق بتنمية مصادرها وهو انهاء المنح التي كانت تقدم للطبقة العسكرية القديمة. لقد كان هناك ٤٠٠,٠٠٠ أسرة تنتمي إلى الطبقة المحاربة وكان عدد أفرادها (٢,٠٠٠,٠٠٠) يصلون بالكاد إلى ٦٪ من مجموع السكان وكان مجموع ما يدفع لهؤلاء المحاربين القدماء من هبات يصل إلى ٣٠٪ من مجموع الدخل الحكومي انهاء ودفع هذه الهبات و بدلا من ذلك فقد دفع لهم مبلغ مجمد من المال على هيئة سندات، وتسبب هذاالأجراءفي أذى شديد لغالبية صغار المحاربين السابقين (ما عدا قليلين ينتمون إلى الفئات الحاكمة السابقة) مما اضطرهم إلى بيع سنداتهم وقد اشترى التجار والمقرضون هذه السندات ثم ذابت في أموال التنمية.

أصبح بعض صغار قدامى المحاربين موظفين بالحكومة ومعلمين.. الخ ولكن غالبيتهم انهارت ماليا وانضمت إلى فئة فقراء المدن وقد انفقت الحكومة مبالغ ضخمة لانقاذ الفقراء الجدد جزئيا للحفاظ على السلام الاجتماعي ولكنها لم تستطع الوصول إلى نتائج طيبة.

كانت هناك مجموعة أخرى من الشعب شاركت صغار المحاربين القدماء نفس المسير وهم الحرفيون المميزون الذين كان عملهم يقتصر على تزو يد طبقة المحاربين بالبضائع وقد حافظوا على بعض فنونهم الصناعية في بعض المناطق (مدينة كنزوا مثلا) ولكن غالبيتهم اختفت في أثناء عملية التنمية الصناعية و بالإضافة إلى هؤلاء فقد كان على المناطق المدنية أن تكيف حياة المهاجرين من المناطق الريفية وهم الذين لم ينجحوا في التكيف مع التغيرات السريعة و بصفة خاصة بعد تعديل الدخل الحكومي و بذا فقد انتشرت مشاكل المدن حتى قبل عملية التصنيع واستمر ذلك لعدة

عقود قبل أن يمتص القطاع الصناعي فقراء المدن.

إن التدفق المستمر للسكان اضافة إلى فرص العمل التي كانت تقدمها المناطق المدنية تسبب ليس فقط في مشاكل البطالة بل أيضا في تدهور ظروف السكن وانتشار الأ وبئة وظهور الأحياء الفقيرة.. الخ.

وفي ظل تلك الظروف فإن فرص العمل المتاحة لفقراء المدن غير المهرة كانت متاحة كثيرا في عمليات البناء والأشغال العامة والأعمال اليومية وكان بعض الرجال الأشداء يجدون أعمالهم في النقل المحلي (دفع عربة الركشو مثلا) مع ذلك فقد كانت دخولهم منخفضة إلى درجة أنهم كانوا يضطرون لكي يطعموا أسرهم إلى تشغيل أطفالهم في أعمال اضافية متنوعة مثل لصق العلامات على علب الكبريت.

وقد عملوا كذلك في الاسطبلات و باعة متجولين لمدة أكثر من ٢٥٠ يوما في السنة عن طريق بيع كل أنواع الحاجيات اليومية خلال المهرجانات التي كانت تجري في أماكن متعددة وكانت عملياتهم التجارية ذات ربع محدود جدا ولكنهم كانوا يعملون في بيع أشياء متعددة جدا تتفاوت بين الزهور ونباتات الحدائق والتحف والمشارط للأطباء والأغذية والنبيذ وكانوا يشكلون جزءاً من حياة المدينة على الأقل حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

٣ـ خصائص نظم العمالة والادارة في اليابان:

خلال حركة الحضارة والتنور ظهرت أنماط جديدة من الصناعات المدنية مثل صناعات الأحذية والحقائق والكبريت والصابون والقبعات والنعال اليابانية والبطاقات والقرميد والزجاج والأثاث الغربية.. الخ. وقد أعطت هذه الصناعات فرص عمل لكل الوقت للحرفيين ونظرا لأن معدل الأجور لتلك الصناعات كان منخفضا فقد إعتاد أصحاب العمل على جمع العمال مستغلين علاقاتهم الشخصية في مواطنهم الأصلية أو عن طريق تشغيل أفراد ينتمون إلى جماعاتهم.

كان معدل أجور هؤلاء الحرفيين منخفضا ولكن نساءهم وأطفالهم كانوا يعملون في أعمال اضافية في المصانع والشركات أو في المنازل و بذا كانوا يتحصلون على دخل اضافي للأسرة وقد اطلق بعض الباحثين على ذلك اسم «نظام التشغيل الشامل» أو مسمى «نظام تشغيل كل الأسرة» وحينما كان رب الأسرة يتعرض لحادث أو يحال

إلى التقاعد في أحد الشركات فقد كان ابنه يحل محله في العمل ويمكن رؤية هذه العلاقة الفريدة التي تقوم بين صاحب العمل وموظفيه حتى في المشاريع الصناعية اليابانية الحديثة و يرى عدد غير قليل من الأساتذة الباحثين هذه الخاصية المتعلقة بنظام الإدارة في اليابان كنمط شبه أسري أو اعتبارها علاقة ودية .

وهنا ينبغي علينا أن نلفت النظر إلى موقف هؤلاء الحرفيين باعتبارهم من الحرفيين المهرة نحو أعمالهم وإلى اسلوب التدريب الفريد الذي كانوا يتلقونه فعلى سبيل المثال كان معدل انتاجهم مرتفعا بطريقة غير متوقعة. وكان هذا يرجع إلى اعتقادهم أن باستطاعتهم تنمية مهارتهم عن طريق اكتساب تجارب في أماكن مختلفة فكان مجال عملهم يتسع بطريقة مدهشة بغض النظر عن وظيفتهم وأصبح اكتساب الخبرة في أماكن متعددة هو بمثابة التأهيل لاكتساب صفة العمال المهرة كما أن مهاراتهم زاد انتشارها كثيرا بفضل هذا النظام، وقد التفت أصحاب الأعمال إلى أهمية المعاونة في تنمية مهارات هؤلاء الحرفيين الجائلين معاونة مناسبة وسريعة وقد تجمع الحرفيون ذوو المستوى الجيد حول أصحاب العمل الذين كانوا يتمتعون بتلك القدرة وكان هؤلاء الحرفيون يعملون أحيانا كمتدربين لفترة محددة من الزمن دون الحصول على أجر وحتى بعد استقلالهم فقد ظلت أجورهم منخفضة وكانوا يفتخرون بمهاراتهم وليس بمستوى دخلهم وقد انتشر هذا التفكير الجماعي بفضل قوة قانون التجنيد الاجباري نظرا لأن الحد الأقصى لفترة تدريبهم المسموح بها كانت حتى سن العشرين ونتيجة لذلك فقد كان مستوى تدريبهم ثابتا .

وكانت إحدى فرص هؤلاء الحرفيين الجائلين للاستقرار هي الزواج و يبرر هذا سببان هما تمكنهم من الحصول على التدريب وكذلك الحصول على دخل اضافي إذا تمكنت زوجاتهم من الحصول على عمل اضافي .

كانت حالة المهاجرين غير المهرة من المناطق الريفية شبيهة تماما بحالة الحرفيين ومع ذلك فإن العلاقة التي ربطت بين صاحب العمل (والذي كان في حالات عديدة مقاولا من الباطن) والعمال كان طابعها الود والاسترخاء مثل علاقة صاحب العمل بالزبائن حيث كان صاحب العمل يقدم لهم ليس فقط المأكل والملبس والمأوى ولكن المصاريف اللازمة للمهام الاجتماعية اضافة إلى الهبات التي كانت تدفع مرتين سنويا .

وتظهر هاتان الحالتان تناقضا مثيرا للانتباه فقد كان الحرفيون يحاولون صقل مهاراتهم في ظل ظروف غير آمنة بينما كان العمال غير المهرة يحاولون عن وعي البحث عن الأمن ويمكن ارجاع هذا الفرق إلى حقيقة أن الأ ولين كان لديهم عون خفي يفتخرون به بينما لم يكن للآخرين أي شيء يعتمدون عليه وعلى أي حال فمن الضروري الإشارة هنا إلى أن التنظيم الفعال والريادة التي كانت لأصحاب العمل بالنسبة للعمال غير المهرة وكذلك الدور الهام للعلاقات الشخصية بالنسبة للحالتين كل ذلك لم يكن له وجود في القطاع الصناعي الحديث.

تشكل نظام التشغيل الدائم في اليابان في حوالي الثلا ثينات من هذا القرن حينما دخلت البلاد في المرحلة الثانية من (الحضارة والتنو ير) وحينما بدأت سياسة اثراء الأمة عن طريق التنمية الصناعية وكان المحرك لذلك هوضرورة الحفاظ على التقنيين المتمكنين وكذلك الحرفيين وأيضا ضرورة مسايرة الحركة العمالية التي قام بها اليساريون وربما وجد البعض هنا انعكاسات لنمط العلاقة شبه الأسرية في نظام الادارة في اليابان حيث اتجه نظام التشغيل الدائم إلى طريقتين ظلتا قائمتين حتى اليوم، وكانت احدى هاتين الطريقتين تستند إلى ايجاد ظروف المنافسة داخل المشاريع الصناعية والخضوع للولاء الكامل للمصنع بهدف الارتقاء بأسلوب ادخال نظام التسلسل في العمل. أما الطريقة الأخرى فكانت تتم عن طريق مجهودات الاتحادات التجارية مستخدمة أسلوب الضغط على أجهزة الادارة بشدة وامكانياتهم في ادارة الأعمال على أسس استطلاعية أكثر من تدعيم روابط افقية مع اتحادات أخرى تعمل في مجالات مشابهة.

إن نظام الأجور الرائد والشعبي السائد في المشاريع الصناعية اليابانية هو أحد الأنظمة التي يقاس فيها الولاء والمساهمة في العمل عن طريق طول الخبرة والممارسة، ولهذا النظام ميزته في ضمان المعيشة لكل العاملين وتنمية مهارة الفرد وصقل موهبته ومن المهم أن نذكر أن هذا النظام دعمته الاتحادات التجارية خلال فترات التضخم التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وخلال فترة النمو الاقتصادي المرتفع الذي بدأ في منتصف الخمسينيات.

رابعا: دعم القدرة الانتاجية والتنمية الصناعية:

١ ـ ادخال التكنولوجيا الاجنبية:

من الخطأ القول ان العلوم والتكنولوجيا الغربية بدأ ادخالها في اليابان بعد عصر الإصلاح الميجي فقد كانت معروفة خلال العهود الاقطاعية ومع ذلك فإن التركيز الأساسي في تلك العهود كان قائما على ادخال العلوم والتكنولوجيا الحربية وعلى الرغم من أن حكومة الميجي استمرت في استيراد العلوم الحربية والتكنولوجيا الغربية فإن هناك اختلافا واضحا وهو أن ادخال العلوم والتكنولوجيا للأغراض غير العسكرية زاد زيادة جوهرية كما أن اختلافا آخر وهو أن ادخال العلوم والتكنولوجيا خلال العهود الاقطاعية كان يتم عن طريق استيراد البضائع التامة الصنع بينما بذلت المجهودات خلال فترة الاصلاح الميجي لاعادة انتاج التكنولوجيا المستوردة و بدأت عملية النسخ (التقليد) هذه عن طريق تعلم طرق تشغيل وإصلاح وصيانة الالآت المستوردة ثم تطورت إلى أن وصلت إلى تصنيع آلات شبيهة تلائم احتياجات البلاد.

من بين خصائص نقل التكنولوجيا خلال عهود الميجي أن ادخال التكنولوجيا كان يتم عن طريق محاولات متعددة وعلى نطاق واسع وهناك خاصية أخرى هي أن مجهودات ضخمة بذلت لاقامة انتاج محلي وكانت هناك عوامل لها أهميتها في تشجيع الانتاج المحلي وهي أولا: أن الالآت والمصانع المستوردة كانت مكلفة للغاية وثانيا: أن كثيرا ما يحدث أن تستورد آلات ومصانع عتيقة بأسعار فاحشة.

استغرقت عملية انتاج البضائع التامة الصنع والآلات وقتا طويلا من التجربة والخطأ ففي الوقت الذي باءت محاولات لتصنيع آلات النسيج في مصنع الأدوات الآلية الحكومية بالفشل الذريع، كللت المجهودات التي بذلت لصنع القاطرات بالنجاح مما مكّن من انشاء أول خط حديدي بين «طوكيو» و«يوكوهاما» مارا «بشيناجاوا» في ١٨٧٢م حيث استخدمت القاطرات التي صممها المهندسون اليابانيون، كما تم تفكيك إحدى القاطرات التي صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد تسلمها وصنعت واحدة أخرى شبيهة لها في عام ١٨٩٣م ونظرا لأن القطاع الخاص لم يكن يستطيع المخاطرة بتحمل تلك المغامرة فقد كان على المصانع الحكومية أخذ زمام المبادرة.

كانت هناك مصانع يطلق عليها غالبا مسمى ترسانة بحرية أو مصانع الحديد والصلب ولكنها كانت عمليا تقوم بتصنيع الموتورات المستخدمة في السفن وصناعات

النسيج كما كانت تصنع الالآت المستخدمة في المناجم، وقد أنشئت أول ترسانة لبناء السفن بقدرة كاملة في عام ١٨٥٥م عن طريق التعاون الفني مع هولندا وتكلفت مبلغا ضخما من المال كما استغرق انشاؤها ثلاث سنوات ونصفا وقد الحقت هذه الترسانة أولا بالمدرسة البحرية ولكنها أحيلت إلى شركة ميتسوبيشي عام ١٨٧٨م وبدأ انشاء مصنع الحديد والصلب كامل القدرة عام ١٨٦٥م في «يوكوهاما» بهدف تصنيع الأسلحة وقد كانت التنمية الصناعية في أوائل عهد الميجي ممكنة بفضل تلك الصناعات.

تمت عملية التصنيع في اليابان في أول عهدها كرد فعل مضاد للتدخل العسكري من قبل القوى الأجنبية وهو التدخل الذي ارتبط مباشرة بالتهديد الاقتصادي ومع ذلك فقد بدأت عملية التصنيع أول ما بدأت ببناء السفن ثم صناعة الحديد والصلب والتعدين على عكس ما تم في أوربا وكان على نخبة حكم الميجي أن تواجه كل أنواع الصعوبات الناتجة عن هذه العملية المعكوسة للتنمية الصناعية وفي التسعينات من القرن الماضي وصلت اليابان إلى مرحلة الثورة الصناعية وانتهت منها مع نهاية فترة الضرر الناتج عن الحرب الصينية اليابانية وبدأ استخدام قوة البخار بدلا من القوة المائية في الصناعة في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي.

تميزت المرحلة الثانية للتصنيع والتي بدأت في العقد الثاني من هذا القرن بإقامة عمليات تصنيع حديد وصلب وبالاكتفاء الذاتي في انتاج الحديد والأسمنت والزجاج وباستقلال الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمائية وبالاعتماد على الكهرباء كمصدر رئيسي للطاقة.

أنشأت حكومة الميجي وزارة للصناعة في ١٨٨٥م وخصصت هذه الوزارة ثلاثة ملايين في صندوق للتنمية ومن بين ٥٤٪ من هذا المبلغ الذي أنفق خلال الفترة من ١٨٧٣ : ١٨٧٦م، خصص ٨٠٪ لانشاء سكك حديدية وانفق الباقي على الصناعات الثقيلة مثل صناعات السفن والاتصالات اللاسلكية..الخ إن نمط الهبات التي قدمتها الصناديق الحكومية تزودنا بعناصر مفيدة لعملية التنمية الاقتصادية عند دراسة مشاكل نقل التكنولوجيا.

كانت السياسة الحكومية المبدئية في اقامة السكك الحديدية وادراتها تقوم على مسؤولية الحكومة عن الخطوط الرئيسية ومسؤولية القطاع الخاص عن الخطوط الصغيرة

ومع ذلك لم تتحقق هذه الخطة بسبب الضغوط المالية حيث قامت بعض الشركات الخاصة بانشاء بعض أجزاء الخط الرئيسي ثم بيعت تلك الأجزاء إلى الحكومة فيما بعد .

وعلى عكس ما حدث في السكك الحديدية فقد تم تشجيع القطاع الخاص للقيام بتطوير النقل البحري منذ البداية وعلى سبيل المثال قامت شركة «ميتسوبيشي» مستفيدة من حملة تايوان (فرموزا) بدعم علاقاتها مع الحكومة واستمرت في الحصول على الاعانات الحكومية وعلى السفن التي وضعتها الحكومة تحت تصرفها دون مقابل وكان هدف الحكومة من وراء هذا القرار هو ازاحة «شركة المحيط الهادي لبواخر البريد الأمريكي» عن الطرق الساحلية وعلى الرغم من أن شركة «ميتسوبيشي» نمت فيما بعد لتصبح أكبر شركة للنقل البحري في اليابان فإنها قد قامت كذلك بحماية المصالح القومية . إن من خصائص نخبة رجال الأعمال في عصر الميجي مثل «أي شيبو ساوا» كان وعيهم الدائم بالمصالح الحكومية حيث نجد أن غالبية الشركات التي قام بتشكيلها المحاربون القدامى باستخدامهم السندات كرأس مال كانت تشير إلى هذه النقطة في بنود اتفاقاتها وكان ولاء غالبية المحاربين القدامى لليابان يختفي غالبا وراء الولاء للشعب الياباني حيث كانوا يميلون إلى تجاهل التعاون مع الجماعات المحلية وكذلك تجاهل الاعتبارات المتعلقة بمشاكل البيئة .

أما فيما يتعلق بالنقل البري فإن الحكومة المركزية قامت بتصميم الخطة الشاملة بينما تتحمل الحكومات المحلية مصاريف التنفيذ الفعلي وكان هذا يتفق أساسا مع السياسة التي كانت تتبع في العهد الاقطاعي وهويتعارض على أي حال مع ما تم في السكك الحديدية حيث منح امتياز انشاء خط حديدي بين (طوكيو) و يوكوهاما إلى بورت مان وهوعضوفي القنصلية الامريكية وتم ذلك قبل انتهاء حكم «طوكوجاوا» مباشرة .

وكان مسار خط السكك الحديدية الرئيسي موضعا للنزاع فقد كان قادة الجيش يفضلون لهذا المسار أن يمر بالجزء الأ وسط من اليابان وذلك لأسباب سياسية ودفاعية ومع ذلك فقد اتخذ القرار النهائي لصالح انشاء الخط في المناطق الساحلية على طول المحيط الهادي وقد تأثر هذا القرار بمشاكل النقل التي واجهتها الحكومة خلال الحرب الأهلية التي جرت عام ١٨٧٨ م .

وعلى الرغم من أن انشاء الخطوط الرئيسية كان استجابة لاحتياجات التنمية الصناعية فقد كان انشاء هذه الخطوط يخضع في المقام الأول لمتطلبات سياسية وعسكرية ولهذا فقد اشترك الجيش في وضع جداول مواعيد النقل بالقطارات ولم يعير أحد مسألة المكسب أو الخسارة أي انتباه.

٢ ـ نقل التكنولوجيا في ثلاثة مجالات :

استنادا إلى ما ذكره أحد مؤرخي التكنولوجيا العلمية في اليابان فقد كانت هناك ثلاثة مجالات ادخلت فيها بالفعل التكنولوجيا الغربية في العصر «الميجي» وهي دار سك النقود في أوزاكا (١٨٧١م) ومصنع حرير طوميوكا في ولاية جونما (١٨٧٢م) وانشاء الخط الحديدي بين طوكيو و يوكوهاما.

لقد سبق وناقشنا مشاكل اعادة سك العملة الذهبية والتضخم الذي واجهته اليابان بعد فتح موانئها مباشرة حيث ورثت حكومة الميجي هذا الوضع ولذا كان أمام الحكومة واجب له أهميته وهو تسوية هذا الوضع بعلاقته بسك النقود محليا كانت محددة بقياسات ثابتة فيما يتعلق بالحجم والوزن والقيمة وقد أدركت الحكومة بهذه الحقيقة أن ادخال التكنولوجيا الأجنبية أمر حتمي. كانت عملية سك العملة تنقسم إلى جزئين فعملية كيميائية وأخرى آلية. كانت التكنولوجيا المتعلقة بالعملية الآلية سهلة الاستيعاب نسبيا ولكن تكنولوجيا العملية الكيمائية كانت تتطلب معرفة أساسية بالكيمياء وعلم المعادن ومع ذلك فإن التكنولوجيا التي كانت تطبق في صناعة المدافع خلال فترة حكم «الطوكوجاوا» السابقة ساعدت كثيرا جدا في هذا الشأن وفي نفس الوقت فإن التكنولوجيا التقليدية لترصيع السيوف والخوذات أدت دورا هاما في تصميم ونقش العملة الجديدة و بهذا بدأ محليا انتاج العملة الجديدة ذات القيمة الثابتة والتي يصعب تقليدها.

ساهمت مجهودات الحكومة لسك العملة داخل البلاد في تنشيط صناعة التعدين فقد زاد انتاج الذهب والفضة والنحاس مع ادخال التكنولوجيا الجديدة و بصفة خاصة العملية التي مكنت من جمع المعدن غير القابل للرفض وقد زادت عملية انتاجية العمل زيادة ضخمة بادخال عمليات ميكنة الصرف والنقل وكان مستوى التقنيات المستوردة في هذه المجالات أعلى كثيرا من مستوى التقنيات المحلية.

على الرغم من التجديدات التقنية فقد ظل تنظيم العمل ومستوى مهارة العمال

ثابتين وكانت وسائل التنفيذ بسيطة لهذا فقد ارتكزت فعالية الانتاج أساسا على مهارة العمال وكان العمل في المناجم محفوفا بالمخاطر لذا كان عمال المناجم على حق عندما قاموا بتشكيل وحدات عمل صغيرة تسمى توموكو مكونة من رئيس للمجموعة يحترمه ولديه خبرة كبيرة (و يتمتع بمهارة ومعرفة بوسائل الأمن) اضافة إلى أفراد المجموعة الآخرين الذين كانوا يرتبون بحسب مهاراتهم وخبراتهم ونظرا لأن قادة هذه الوحدات ـ توموكو ـ كان لديهم الوعي والمسؤولية الكافية للحفاظ على أمن أفراد المجموعة فإن أي تكنولوجيا دخيلة كان لابد من أن يتم الانصياع التام لهم.

فيما يتعلق بمصادر الثروة المعدنية فقد ورثت حكومة الميجي العهد الاقطاعي نظام الاشراف المباشر الخاص بتنمية تلك الثروة وفي عام ١٨٧٣ م أصدرت الحكومة تشريع المناجم والذي منع الأجانب من امتلاك المناجم وكذلك من العمال كعمال مناجم. ان «سي.نتو» الذي دعته الحكومة لادارة منجم «كوزاكا» الحكومي هو الذي ساهم فيما بعد كثيرا في نشر عمليات المناجم والتعدين في اليابان بينما كان يدرس في جامعة «طوكيو» وقد قبل على مضض بالأسباب المختفية وراء تشريع المناجم الصادر عام ١٨٧٣ م فقد كان من رأيه أن أسرع وأسهل وسيلة لتطوير المناجم تقوم على تشغيل الخبراء الأجانب ومع ذلك فقد كان يعي أيضا أن اليابان معرضة للتورط في مشاكل سياسية تنتج عن غزو الأيدي العاملة الصينية الرخيصة إذا تركت إدارة عملية تطوير المناجم للأجانب.

وعندما ندرس موضوع سك العملة ينبغي علينا أن نشير إلى أن النظام العشري الذي طبقته الحكومة عام ١٨٧١ حينما انشأت دار سك النقود في أوزاكا كان له تأثيره على المشاكل الخاصة بسك النقود والأوزان والمقاييس.

قبل الخوض في مناقشة صناعات النسيج دعونا نعود إلى ظروف ادخال التكنولوجيا الجديدة في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي كان مستوى صناعة النسيج الحديثة وحالة العمل في تلك الصناعة في الصين أعلى من اليابان فقد كان هناك عدد كبير من كتب العلوم والتكنولوجيا طبعت ونشرت باللغة الصينية وقرأت على نطاق واسع و يرجع ذلك إلى نشاطات الإرساليات المسيحية وكان للكتب المختصة بالعلوم والتكنولوجيا الغربية والتي ترجمت إلى اللغة الصينية أثر عميق نظرا لأن عددا قليلا من الصينيين كانوا يجيدون اللغات الأوروبية. أما في

اليابان فقد حاول رجال البحرية الجدد بحماس ادخال العلوم والتكنولوجيا وقد نشأت البحرية الجديدة على النمط البريطاني لذا فقد حلت المصطلحات التقنية باللغة الانجليزية محل المصطلحات التقنية باللغة الهولندية في العهود الاقطاعية وفي هذاالخصوص فقد أدت كتب العلوم والتكنولوجيا المكتوبة باللغة الصينية دورا وسيطا في نشر المعارف الجديدة والتي كانت سهلة القبول لأي مثقف يتمتع بثقافة تقليدية .

٣ـ مصانع الحرير والقطن :

كانت مصانع الحرير والقطن تمثل القطاعات الرائدة في النصف الأول من تاريخ التصنيع في اليابان فقد عرف عن انتاج الحرير كونه صناعة تصدير كما عرف عن انتاج القطن كونه صناعة استيراد بديلة وقد انتشرت الملابس القطنية بين عامة الشعب وحلت محل الكتان ولكن استهلاك الحرير اقتصر على عدد محدود من الشعب وكان انتاج القطن يتركز بصورة رئيسية في الأجزاء الغربية من اليابان بينما كان انتاج الحرير يتم في المناطق الشرقية أساسا .

كان الحرير هو أهم مصادر الحصول على العملات الأجنبية وكانت تكنولوجيا صناعة غزل الحرير في اليابان متخلفة عن مثيلتها الصينية ولكن كان يمكن للأولى السيطرة على الأسواق العالمية للأسباب التالية :

أولا : ركود انتاج الحرير في الصين بسبب ثورة تاي بينج (١٨٥١ ــ ١٨٦٤م) .

ثانيا : انتشار وباء غريب في فرنسا وهي أولى مناطق انتاج الحرير في أوروبا .

ثالثا : رخص أسعار الحرير الياباني والذي كان ثمنه يصل بالكاد إلى نصف الأسعار العالمية .

وعلى الرغم من ذلك فقد كان الحرير المصدر من اليابان يستخدم في أوروبا لسداه فقط (السداه ما مد من خيوط النسيج طولا) و يرجع ذلك أساسا إلى أن وحدة قياس جودة الحرير لم تكن منتظمة لأسباب تقنية وقد حاولت حكومة نشر التكنولوجيا الجديدة في مصنع حرير «طوميوكا» وهو المصنع الحكومي ذو التشغيل الرائد والذي انشىء عام ١٨٧٢م وقد استوردت له كل الالآت والمعدات من فرنسا كما دعى للعمل به خبراء فرنسيون ولكن ظهرت فجأة مشكلة غير متوقعة وهي عدم امكانية تشغيل النساء العاملات وقد كانت المعرفة بالمجتمعات الغربية محدودة تماما

في تلك الأ يام وكانت هناك شائعات عنيفة من كل نوع منتشرة في المناطق الريفية والمناطق القريبة من المدن مؤداها أن النبيذ الذي يشر به الأ ور بيون هوعبارة عن دم انساني لذا فقد خشي الناس من أن أولئك الذين سوف يعملون في مصنع الحرير ربما لن يتمكنوا من العودة إلى منازلهم أحياء لذا أصدرت الحكومة أمرا يقضي بأن تقدم كل قرية ومدينة خمس عشرة عاملة تتراوح أعمارهن ما بين ١٣ ــ ٢٥ سنة ومع ذلك رفض الناس إرسال بناتهم على أساس أن بنات الزعماء في تلك القرى والمدن لم تكن ترسل إلى المصنع.

كانت أي. و يدا مؤلفة كتاب «يوميات توميوكا» ابنة زعيم قرية (عمدة) في «ماتسوشيرو» بمقاطعة «ناجونو» قد أرسلت إلى مصنع حرير «توميوكا» مع مجموعة من ست عشرة فتاة أخرى وكان لها من العمر ١٥ عاما و بعد أن عملت لفترة تزيد قليلا عن العام في «توميوكا» عادت إلى موطنها الأصلي وأصبحت رائدة فنية في مصنع الحرير الذي أنشىء حديثا هناك. وقد لاحظت أن الأجهزة والمباني الخاصة بالمصنع الجديد المقام في «متسوشيرو» كانت أقل مستوى من تلك الموجودة في مصنع «توميوكا» فقد كان الخشب مستعملا بدلا من النحاس والحديد والنحاس الأصفر وحل السلك محل الزجاج واستخدمت الطوابق المبنية من الطين بدلا من الطوابق المبنية من القرميد وعلى الرغم من أن هذه التغيرات الهادفة إلى التوفير في رأس المال استخدمت لتضع في اعتبارها امكانية السكان المحليين على تحمل رأس المال فإن الحرير المنتج كان ذا مستوى جيد وكان على أولئك الذين شاهدوا التكنولوجيا الوطنية أن يواجهوا حقيقة أن هذا الحرير المنتج في هذه المصانع المتواضعة التجهيز كان يباع للمشترين الأجانب بأسعار جيدة وقد أفلس مصنع حرير «توميوكا» نتيجة لإنشاء هذه المصانع التي تقوم على فكرة الاقتصاد في رأس المال في مختلف أنحاء اليابان ولكن ينبغي اعطاء هذا المصنع حقه بالنسبة لأدائه دورا تاريخيا.

و يرتبط بمصنع حرير «توميوكا» شيء تجدر الإشارة إليه وهو أن النجاح المبدئي «لتوميوكا» كان يرجع إلى حقيقة أن مديري هذا المصنع تلقوا درسا من الفشل الذي لقيه مصنع آخر يقع في «ماباشي» على بعد أربعين كيلومترًاشمال «توميوكا» وكان السبب الرئيسي لهذا الفشل هو رفض الشعب للتعلم من الخبراء الأجانب والكراهية التي أبدوها نحو ادخال نمط جديد من الانتاج نظرا لأنه لم يكن هناك تقسيم للعمل

بين انتاج الحرير الخام (القزازه) وغزل الحرير في هذه المدينة وكانت سيطرة تجار الجملة قوية بالدرجة الكافية لإغلاق الباب أمام إدخال أي نظام عمل جديد، وتبين لنا هاتان الحالتان أهمية قنوات العمل والوسطاء في عملية نقل التكنولوجيا فإن التوفيق الخاطىء بين هذين العنصرين يؤدي إلى اضطرابات ثقافية واقتصادية و بصفة عامة فإن تجزئة عملية الانتاج ككل (القزازة ــ غزل الحرير ــ النسيج ــ والصباغة) اقتصاديا والمرحلة التي تتم فيها الميكنة يحددان تماما الاتجاه الذي ينبغي أن تسير عليه عملية نقل التكنولوجيا ولم تكن عملية غزل القطن لتشذ عن تلك القاعدة.

أما فيما يتعلق بصناعة نسج القطن فإن تجزئة عملية الانتاج (زراعة القطن ــ غزله ــ نسجه) قد تمت قبل عصر الميجي ونظرا لأن عملية التجزئة هذه أخذت شكل التقسيم الاقليمي للعمل (أي ان اقليم ما يتخصص في جزء من العملية) فإن ادخال التكنولوجيا الأجنبية لم تتسبب في احداث صراعات ثقافية وكانت المشكلة الوحيدة التي طرأت في هذا المجال هي مشكلة المنتجات القطنية المستوردة الرخيصة.

كان القطن واحداً من أهم المحاصيل التي توفر النقد لليابان ولذا فإن تطوير صناعة نسيج القطن وقدرتها على المنافسة كان لهما اعتبار خطير لدى زارعي القطن و وضعت الحكومة خطة لانشاء مصانع صغيرة للقطن (٢٠٠٠ مغزل) في أماكن مختلفة وذلك بعد النجاح الذي صادفته تجربة انشاء مصنع تديره الحكومة وللوصول إلى هذا الهدف اتخذت الحكومة قرارا بالتصرف في عشرة مصانع استوردها القطاع الخاص من انجلترا دفعت أسعارها على أساس أقساط تسدد على عشر سنوات ولم تكن هناك فوائد تضاف إلى ثمن تلك المصانع.

وكانت النتيجة غير مرضية على الاطلاق نظرا لأن ثلثي المصانع أفلست خلال فترة العشر سنوات ويمكن ارجاع أسباب هذه العملية الفاشلة إلى الآتي:

أ ــ كانت الألفا مغزل أقل كثيرا من أن تفي بتشغيل تلك المصانع اقتصاديا.
ب ــ لم تتمكن الطواحين المائية التي كانت تستخدم كمصدر للطاقة من العمل بكفاءة في الفترة التي كان يبدأ فيها إعادة غرس الأرز في بداية الصيف حينما تقل المياه.
جـ ــ كان هناك عجز في الأيدي العاملة المهرة والفنيين ونقص في رأس المال اللازم

لتشغيل الخبراء الأجانب فضلا عن أن التزو يد بالمادة الخام لم يكن كافيا سواء من حيث الكم أو الكيف لتشغيل تلك المصانع بطاقتها الكاملة.

ولم تنتعش صناعة القطن إلا مع استيراد مصانع حديثة مصممة لتحقيق قدر من الوفر وقد ساهمت الاضاءة الكهر بائية والتي بدأ استخدامها في تلك الأ يام بالرغم من تكلفتها المرتفعة في الإقلال كثيرا من أخطار الحريق كما مكنت كذلك من إدخال نظام نوبتي العمل المطبق في الهند، وقد بدأ في مصانع القطن الضخمة في استخدام القطن الهندي بدلا من القطن الياباني ونتج عن ذلك آثار مدمرة على مناطق زراعة القطن في الأجزاء الغربية من اليابان ومع ذلك فقد تطورت تلك المناطق وتحولت لتصبح مناطق صناعات صغيرة ترتكز على الزراعة وتنتج بعض المنتجات مثل (الفرش والأ زرار الصدفية والعدسات).

أنشأ أحد التجار الأجانب في مدينة (كوبي) أول مصنع حديث لانتاج الأ زرار الصدفية ونجح أولئك الذين تعلموا هذه التقنية في ذلك المصنع في تجزئة عملية الانتاج في أكثر من عشر مناطق و بسطت تلك الأجزاء لدرجة أنه كان يمكن نقلها إلى المناطق الريفية وقد تطورت تلك الأجزاء لتصبح صناعات ريفية تستخدم وفرة رأس المال وأساليب العمل المكثفة كما وفرت تلك الصناعات فرص تشغيل جزئي لسكان الريف وقد أفلس المصنع الحديث مع نمو تلك الصناعات ذات الأسس الريفية والتي قطعت صلا تها مع تجار الجملة في المدن.

كما سبق القول فإن غزل الحرير وغزل القطن كانتا الصناعتين الرائدتين في مرحلة التصنيع المبدئية في اليابان ومع ذلك فقد تمت الصناعة الأ ولى باعتبارها صناعة تصديرية بعد أن نجحت في امتصاص التقنيات الحديثة التي ترتكز على اقامة مصانع صغيرة وتوفير رأس المال وأساليب العمل المكثف، وعلى العكس من ذلك فإن صناعة غزل القطن بدأ تطورها كصناعة بديلة للاستيراد ثم تحولت فيما بعد إلى صناعة تصديرية ضخمة ذات رأس مال كبير وترتكز على منهج من الأ يدي العاملة.

في كلتا الصناعتين كانت الأغلبية الساحقة من العمال تتكون من بنات الأسر الريفية الفقيرة وفي تلك الأ يام كانت الزراعة اليابانية تتصف بمعدل متدهور للأ رض والإنسان يتحكم فيها الاقتصاد العالمي والزراعة التي تعتمد على محصول واحد هو

الأ رز كما تتصف بالعوز المميز للاقتصاد الزراعي[1] . وقد أصيب كثير من العاملات بالأمراض المتعددة و بصفة خاصة السل نتيجة لعدد ساعات العمل الطو يلة الشاقة في ظل ظروف عمل قاسية نظرا لالتزامهم بالعمل نتيجة للاجور التي كانت تسلم مقدما لوالديهم بحسب نص العقد فإن الطريقة الوحيدة المتوفرة لتلك العاملات للاحتجاج على تلك الظروف كانت هي الهرب من العمل ومع ذلك فإن الأعمال التالية المتوفرة لتلك الهار بات كانت أسوأ من سابقاتها .

امتلأت العشرون سنة الأ ولى من تاريخ تصنيع اليابان والتي تبدأ بنهاية القرن التاسع عشر بالمآسي المتعلقة بتلك العلاقات وقد بدأت صناعات النسيج سواء الحرير أو غزل القطن في الشكوى من نقص العاملين و بصفة خاصة العمالة الماهرة هذا النقص الذي زاد من حدة المنافسة في مجال انتقاء العمال بين المصانع وكان النقص في المهندسين حادا ومثالا على ذلك فإن المهندس الذي تلقى تدريبه في الخارج كان عليه أن يتجول بين ثلا ثة مصانع مختلفة بمعدل يومين في الأسبوع لكل مصنع ، وقد تسببت ز يادة تكاليف انتقاء العمال اضافة إلى الاجور التي تدفع مقدما وإلى العجز في العمال المهرة في زيادة مناو بات العاملات وتركيز الضغط عليهن وقد أقيمت عنابر النوم و وضعت نظم التوفير الاجباري وعممت وسائل احتياطية لمقاومة هرب العاملات وكان التوفير الخاص بالعاملات اللواتي يتركن العمل قبل انتهاء عقودهن يصادر وأخذت المجهودات التي بذلت لاختيار العمال والتمسك بهم اشكالا متعددة في المصانع الكبيرة والصغيرة فقد أخذت شكل التحسينات المتعلقة بوسائل رفاهية للعمال في المصانع الكبيرة بينما أخذت شكل الصراع والعنف في المصانع الصغيرة .

٤ــ مصانع الحديد والصلب والخبراء الأجانب:

أرادت حكومة « الميجي » بناء سفن حر بية في اليابان وكان هذا شبيها بالهدف

---

(١) انعكست حالة الفقر الخاصة بالمزارعين في صورة منازعات حادة بين المستأجرين انتشرت في كل مكان. وقد قامت السياسة الزراعية للحكومة على الضغط على الملاك المزارعين ولكن المنازعات الخاصة بالمستأجرين أجبرت الحكومة على إصدار قانون تنظيم الإيجارات في عام ١٩٢٤م وكان تنفيذ هذا القانون يتم عمليا عن طريق مسؤول شؤون الفلاحين الذي كان يقيم في كل مقاطعة وكان النجاح في تنفيذ قانون إصلاح الأ راضي الذي شرع بعد الحرب يرجع جزئيا إلى السجلات المفصلة التي احتفظ بها هؤلاء المسؤولون.

الذي سعى إليه نظام حكم «طوكوجاوا» في تصنيع المدافع وطنيا وربما ليس من قبيل المبالغة القول بأن هذا أيضا كان هدف التصنيع في فترة حكم «الميجي» وقد تطلبت صناعة بناء السفن الحربية وجود العلم والتكنولوجيا فكان تطوير صناعات الحديد والصلب أمرا ضروريا للوصول إلى هذا الهدف.

في عام ١٨٨٠م أقامت الحكومة مصنعا للحديد والصلب في «كامياشي» الواقعة شرق اليابان في الفترة التي أنشأت فيها مصانع النسيج الصغيرة قدرة ألفي مغزل في أماكن متعددة من البلاد وقد انقسم الرأي بين مهندس انجليزي و بين تي. أوشيما وهو الشخص المسؤول في الجانب الياباني على بعض الأمور مثل مكان المصنع وطرق نقل خام الحديد و وسائل التزو يد بالماء والوقود وقبل كل شيء ظروف عمل العمال وقد طبقت الحكومة الخطة التي اقترحها المهندس الانجليزي ومع ذلك فقد اضطر المصنع إلى اغلاق أبوابه بعد ستة أشهر من التشغيل المبدئي لأحد الأفران نتيجة لبعض الحوادث مثل اشتعال النيران والتخثر.

بعد عشرين عاما ١٩٠١م بدأ تشغيل مصنع الحديد والصلب الذي أقامته الحكومة بالتعاون الفني مع المانيا ومرة ثانية حدثت المتاعب بعد عام واحد من التشغيل المبدئي وكان ذلك يرجع أساسا إلى خطأ في التصميم فلم يكن المصنع الذي تم تصميمه على نمط المصانع الألمانية تتناسب مع طبيعة خام الحديد ونوع الوقود المتوفر في اليابان وقد تم حل تلك المشكلة عن طريق استيراد المواد الخام المناسبة من الصين وهنا يمكننا أن نستخلص درسا هو أن مجرد نقل التكنولوجيا المتقدمة وإعادة تطبيقها لا يؤديان إلى أي هدف.

على أي حال فقد شق مصنع «ياواتا» للحديد والصلب أخيرا طريقه وتطور إلى درجة أن الحديد والصلب تم انتاجهما بأسلوب انتاج متكامل ومع ذلك فقد كان يعتمد على استيراد المواد الخام من الخارج مثله مثل باقي الصناعات الثقيلة في اليابان وكانت الفائدة الوحيدة لهذه الصناعة هي تدريب العمال المهرة وإيجاد المهارة التقنية و بهذا كان مصنع «ياواتا» ناجحا من وجهة النظر التقنية ولكن من الناحية الاقتصادية فقد استلزم الأمر عشر سنوات حتى يعطي ربحا وكان ذلك ممكنا بفضل زيادة الطلب التي عرفت باسم (الجوع إلى الحديد) والتي تسببت فيها الحرب العالمية الأولى، وكان شعار «الحديد هو أساس بناء الأمة» سببا في دعم وتشجيع المهندسين

لخوض غمار عمليات التجربة والخطأ الطويلة المتعلقة بهذه الصناعة ومع ذلك فتجدر الاشارة إلى أن مصنع «ياواتا» للحديد والصلب استطاع الاستمرار لفترة طويلة دون تحقيق أرباح ودون أن يتهم الشعب أحدا بالفساد نظرا لأنه كان قبل كل شيء مشروعا تديره الحكومة.

كثيرا ما يكون النجاح والمخاطرة وجهين لنفس العملة فقد اضطر السيد «كيه نورو» (وهو خبير معادن عارض توصية الأجانب الخاصة بتصميم المصنع في «ياواتا») إلى الاستقالة من منصبه في المرحلة الأولى من تشغيل المصنع ومع ذلك فإنه مع أول فشل للمصنع عاد السيد نورو فوجد أن المشكلة تتعلق بفحم الكوك الذي كان يدار به المصنع والواقع أن اليابان لم تكن تنتج فحم الكوك من نوع جيد وأخيرا وجد «نورو» حلا لهذه المشكلة وتظهر لنا إعادة تعيين نورو أن السياسة ومحاباة الأقارب التي كانت سائدة في القطاع العام سببت خسائر فادحة للبلاد.

قال «نورو» «يقول الناس ان التكنولوجيا ليس لها حدود ومع ذلك فمع تطبيقها الحالي فإن على كل بلد أن تجري التغييرات الملائمة للظروف المحلية ويمكن أن نتوقع النجاح إذا تمكنت كل بلد مستوردة للتكنولوجيا من القيام بهذا العمل الايجابي» لهذا فإن فكرة التكنولوجيا الملائمة كانت واضحة تماما مع بداية هذا القرن.

وحتى في حالة غزل الحرير الناجحة في اليابان فقد استغرق الأمر عشرين عاما قبل أن يحل نظام الغزل المباشر الايطالي و بدأ في استخدام اسلوب «كينل» في غزل الحرير الخام بدلا من الأسلوب الفرنسي المعروف باسم «نظام تشامبون» وقد طرأت كثير من التحسينات في القزازة وفي زراعة التوت بلغت الذروة عشية الحرب العالمية الثانية مباشرة وقد دمرت الحرب الأسواق العالمية الخاصة بمنتجات الحرير وانهت بذلك الحياة الصناعية لهذه البضائع المناسبة للتصدير والتي كانت تنتجها تكنولوجيات خاصة.

من المهم للتنمية البشرية والاجتماعية ألا تطبق التكنولوجيا بسذاجة ولكن ينبغي مواءمتها بعناية ويمكن مواءمة التكنولوجيا إذا استخدمت لانتاج بضائع مناسبة وإذا أمكن لها أن تجد أسواقا مناسبة ودعونا نعطي مثالا.

لاحظ أحد معاونينا وهو «أيه. تاماكي» أن الأراضي الزراعية زادت باضطراد أكثر من مياه الري المتوفرة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر وكانت الجبهة الوحيدة المتبقية لليابان في عهد «الميجي» هي «هوكايدو» وكان مسؤولو التنمية في حكومة «الميجي» يعتمدون على نصائح الخبراء الأجانب وبذا أوصوا بإدخال نمط الزراعة بأمريكا الشمالية مع تطوير مزارع الألبان وزراعة البطاطس وبدا ذلك اقتراحا معقولا يتناسب مع ظروف البيئة في «هوكايدو» وفي الواقع فقد أثبتت هذه التوصية نجاحها في بعض المناطق ولكن ما يدعو إلى السخرية أن هذا النجاح لم يكن مرجعه تطبيق نمط مزارع أمريكا الشمالية ولكن نتيجة لتطبيق أنماط المزارع الدانمركية.

من المهم أن نشير هنا إلى أنه وبخط متواز مع المجهودات اليائسة لتطبيع نمط الزراعة الدانمركية فإن المزارعين المقيمين في «هوكايدو» حاولوا أيضا بإلحاح زراعة الأرز في هذا الإقليم الشبه قطبي وقد بذل المزارعون والجامعات ومراكز التجارب الحكومية مجهودات مستمرة لتحسين البذور وتعتبر «هوكايدو» اليوم أكبر مناطق زراعة الأرز في اليابان.

وتماما كما أدرك المزارعون بخبرتهم فإن طول الفترة التي يتعرض فيها النبات نهارا للضوء والتي تتطلبها زراعة الأرز كانت أطول من مثيلتها في أراضي اليابان وكان هناك سبب آخر يدعو المزارعين إلى زراعة الأرز وهو أن دخلهم من الأرز كان أكثر كثيرا من دخلهم من زراعة القمح وقد اكتشف علماء التغذية حديثا أن السعرات الحرارية الناتجة عن وحدة أرض تزرع أرزا ضعف السعرات الناتجة عن القمح من نفس الوحدة وبذا فإن ادخال المزارعين لزراعة الأرز أثبت أنه شيء منطقي ولست أعرف ما هو رد فعل مسؤولي التنمية والخبراء الأجانب في تلك الأيام تجاه زراعة الأرز الحالية في «هوكايدو» ولكن ما ينبغي الإشارة إليه بالحاح هنا هي حقيقة أن المزارعين في «هوكايدو» ظلوا يزرعون الأرز على الرغم من أن المجهود المطلوب لزراعة الأرز كان يبلغ ثلاثة أمثال المجهود المبذول في زراعة القمح.

ويمكننا أن نجد مثالا مشابها في المشروع الذي قام به البنك الدولي لاصلاح الأراضي البور في «كوشيرو» «نيمورو» بعد الحرب العالمية الثانية فإن الكثيرين من

أولئك الذين استقروا هناك على أمل تطو ير المزارع الآلية اضطروا لمغادرة تلك المنطقة نظرا لأن ماشية « جرسي » التي أوصى بها خبراء البنك الدولي لم تجد لها سوقا مناسبا ولم يستطع البقاء هناك إلا أولئك الذين تحولوا إلى الاعتماد على ماشية « هوليستين » والذين استطاعوا كذلك ترك مزارعهم على فترات ليجدوا عملا لبعض الوقت . و يثير هذا المثل تساؤلا حول فعالية وحدود الاستعانة بالخبراء الأجانب كما يذكرنا بأقوال عالم المعادن «كيه . نورو» الذي ذكرناه آنفا وانني لأتمنى وجود شخص مثل «نورو» في مكان ما يبذل الجهود في الاشتراك مع مسؤولي التنمية البشرية والاجتماعية عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة.



خاتمة

كتائب الخير في يوم الحصاد

تعيش الأمة كل عام بمختلف طبقاتها على مدى عشرة أيام مهرجان الجامعات الذي تقيمه لخريجيها من الشباب في مختلف التخصصات العلمية والنظرية وهي تدفع بهم إلى الوطن بكل فخر واعتزاز بعد أن أعدتهم إعدادا متكاملا ومتزنا ليساهموا في خدمة عقيدتهم وأمتهم.

وأنا هنا لا أؤرخ لهذا الحدث العظيم لأن حدثا كهذا هو التاريخ كله باشراقته وآماله وطموحاته ولأن حدثا كهذا كفيل بأن يسجل لنفسه و بنفسه التاريخ المشرق بفعالية والمبتسم باستبشار.

كما أني لست في موقف المشيد بما تبذله الجامعات لاعداد هذا النفر المتوثب من شباب هذه الأمة لأن شهادتي في الجامعات قد يشوبها التجريح عند غيري ولأن الجامعات لا تحتاج لمن يشهد لها أو يشيد بها أو يتحدث عنها في يوم عرسها الكبير فقد أغنت المادحين لها ثقة بنفسها وكفت المشيدين بها شموخا بانتاجها وأوفت الشاهدين لها اعتزازا بمساهماتها

وإذا كنت لا أؤرخ لهذا الحدث العظيم ولا أشيد بما بذلته الجامعات من جهد ومعاناة وعطاء كي تمنح الوطن هذه الباقات اليانعة والزهرات المتفتحة وتعطيه ثمرة ذلك الجهد والمعاناة فإنني كأي مواطن أقف من هذا الحدث موقف الاعتزاز والبهجة والأمل.

الاعتزاز بهذه الزمرة الطيبة من شباب أمتي وهي تتقدم بثقة وثبات على طريق العمل الصادق والجهد المتواصل والعطاء الفعال لتسدد دينا للوطن وتؤدي واجب الوفاء له.

والبهجة باحتضان هذا الفوج الجديد من أبناء الأمة وقد امتلأوا حماسا وتشبعوا طموحا وارتووا إخلاصا.. يقبلون على الحياة العملية بعزيمة قوية وشوق متقد وتفان

ملموس وحرص كبير.

والأمل يغمر النفس بمستقبل مشرق بالنجاح والتوفيق لبني أمتي وسواعدها الفتية في تقديم أقصى ما تملك من طاقة وكل ما تستطيع من عطاء وغاية ما يمكن من فعالية.

والجامعات وهي تقف بشموخ وإباء وفخر واعتزاز في يوم خريجيها تستحق منا تحية اكبار واعجاب نزجيها للقائمين عليها ونشد على أيديهم مهنئين ومباركين ومؤيدين ومآزرين لكي يواصلوا المسيرة الخيرة وهم أكثر اطمئنانا وأوفى ثقة بأن الأمة بولاة أمرها يتابعون عملهم ومعتزين بانتاجهم.

وإذا كان الإنسان المنصف والموضوعي ينظر إلى أمتنا نظرة ملؤها التقدير والإعجاب بما تملك من عقيدة وقيم ومبادىء و يغبط وطننا بما وهبه الله من ثروات طبيعية تمثلت بصورة رئيسية في البترول كمصدر هام وأساسي لتقدم الإنسان واستمرار حضارته فإننا اليوم ونحن نشاهد كتائب الخريجين من الشباب تستعد لتحمل مسؤوليتها في خدمة عقيدتها وأمتها يحدوها الأمل وتتطلع بطموح.. فإننا نقول للعالم أجمع بكل العزة والامتنان ان هذا البلد الطيب الطاهر الذي شرفه الله بأقدس البقاع ومنح ولاة أمره شرف خدمة وحماية مقدساته يملك ما هو أغلى وأثمن من البترول.. يملك شبابا واثقا من نفسه مخلصا لعقيدته وأمينا على مبادئه، شبابا طموحا قادرا على العطاء الخير والعمل الجاد والجهد المتصل.

والأمة عقول وسواعد وإيمان.. هكذا أجدني أردد في كل عام تتوافد فيه كتائب الخريجين من جامعاتنا ومعاهدنا.

ولطالما تحدثنا عن الإيمان في قلوب الرجال والعلم في عقولهم وكيف يصنع المعجزات.

ولطالما تحدثنا عن استثمار العمل واستثمار المال وان المال لا يحرك نفسه ولا يصنع معجزة وحده وان أعظم استثمار هو استثمار العمل.

والعمل يرقى بالعلم و يصبح أكثر انتاجية وأعظم أثرا.. والله يضرب لنا الأمثال في مجتمعاتنا.. فنرى في حياتنا رجلا فقيرا كادحا يعمل آناء الليل وأطراف النهار و يرزقه الله بأولاد نجباء يحسن تربيتهم و يكونون امتدادا عظيما له في الحياة..

فيبدلهم الله غنى بعد فقر و يسبغ عليهم من نعمه ظاهرة و باطنة .. ثم يضرب لنا مثلا برجل ورث ثراء واسعا يركن إلى ثرائه وماله و يهمل تربية أولاده فإذا الدنيا تنتهي به فقيرا معدما .. ولم ينفعه ما له الموروث.

وربما لم تبصر افئدتنا هذه الأمثال المنتشرة حولنا .. فيضرب الله لنا الأمثال في أمم كادت أن تهلك في الحرب العالمية الثانية وفقدت جبال المال التي كانت تملكها ولكنها اعتمدت على استثمار العمل وطاقات الرجال فإذا بها تتحدى العالم بعد سنوات قلائل بصناعتها وعلمها واقتصادها .. والمانيا واليابان مثلان واضحان في هذا المضمار.

والإنسان امتداد قصير في نهر الزمن يخلق ضعيفا و يعود ضعيفا كما بدأ وما بين الضعفين صبا وشبابا ورجولة ، وفي الضعفين هو في حاجة إلى رعاية المجتمع .. وفي الصبا والشباب يعمل من أجل تحصيل العلم والمهارة .. فيزيد من طاقته الكامنة و يشحذها بالعلم و يصقلها بالمهارة .. لتأتي الرجولة فتتحول الطاقة الكامنة إلى طاقة انتاجية يستفيد منها المجتمع وتعمر بها الحياة.

والذين تخرجوا من الجامعة قد انتهوا من مرحلة التكديس المعرفي وهم في أول الطريق بالنسبة للعطاء للمجتمع .. ومن هنا كانت بهجة نفوسنا بهم .. فكل خريج هو ساعد يبني وعقل يفكر وروح طيبة تنشر الخير في مجتمع الخير.

انهم استثمار الأمة ورصيدها العلمي لمدة تربو على عشرين عاما .. رعتهم وسهرت عليهم .. وانه ليوم الحصاد .. وما أدراك ما يوم الحصاد .. و بقدر ما انفقت الأمة على تربية نشئها سوف تحصد اليوم أضعاف ما أنفقت وما عملت .. والله لا يضيع أجر المحسنين.

ولا أدري لماذا تلح عليَّ مرة أخرى قصة المواطن الياباني الذي استطاع أن يسهم إسهاما عظيما في نهضة بلده اليابان التي كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر أمة حائرة تتلمس طريقها .. حتى انهم أرسلوا بعثة إلى مصر في عهد الخديوي اسماعيل يبحثون عن أسباب تقدم مصر عليهم .. وأتأمل اليوم في حال مصر وفي حالهم .. وأتلمس الإجابة في قصة هذا الياباني الذي يمثل ظاهرة العمل المثمر التي قفزت باليابان من دول العالم الثالث إلى دولة صناعية كبرى .. ولله في خلقه شؤون.

ورجل قصتنا اسمه «تاكيو أوساهيرا» وقد تركناه يحكي قصته كما رواها «وليام هارت» ونقلها عنه الدكتور حسين مؤنس في مقال له في مجلة اكتوبر القاهرية وذلك في الفصل السادس من هذا الكتاب عندما كنا نعرض لتجربة اليابان العظيمة.

وقد شاهدنا كيف انتهت قصة تاكيو أوساهيرا.. قصة مدهشة حقا أعظم ما فيها هو هذا الانتماء الكامل للوطن والاستسلام المدهش لحاجة الوطن الحقيقية والعشق الواضح للعمل المنتج.

ولقد كانت حاجة الوطن إلى «موتور» أهم وأعظم من شهادة دكتوراه يعود بها ليتبارى و يتفاخر.

وانظر كذلك إلى أمره يعتذر عن مقابلة «الميكادو» قبل أن ينجز لأمته شيئا لأنه اعتبر تلك المقابلة شرفا عظيما لا يستحقه من لا يقدم لأمته عملا منتجا ومجهودا واضحا.

وأنت أيها الخريج الجديد.. مستقبل أمتك بين يديك وطموحات وطنك بين ناظريك.. فعليك أن تتدبر مطالبه وتنظر إلى احتياجاته ثم تستسلم لهذه الاحتياجات عملا وجهدا وكفاحا.. عليك أن تتقي الله في وطنك.. وأن ترعى مصالح أمتك.. وتقبل على البناء في يقظة واعية فو يل للمسلمين من الغفلة وو يل لهم ان هم وكلوا أنفسهم إلى أنفسهم.

عليك أيها الشاب المسلم وأنت تخطو أولى خطواتك في حياتك العملية أن تبحث عن الواجب بتبصر ثم تدع الرزق لله. يرزق من يشاء بغير حساب.

ولا يصرفنك عن الواجب الذي تؤمن به على بصيرة أهواء الدنيا وشهوات النفس.

فالله الله ياشباب الإسلام.

والوطن الوطن ياحماة العقيدة.

فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. والله الهادي إلى سواء السبيل.



المراجع العربية

ابن نبي، مالك	تأملات، مالك بن نبي ـ دمشق ـ دار الفكر.
،،	شروط النهضة، مالك بن نبي ـ بيروت، دار الفكر للملايين.
،،	المسلم في عالم الاقتصاد. مالك بن نبي ـ دمشق ـ دار الفكر.
أسد، محمد	منهاج الإسلام في الحكم/ محمد أسد ـ دار العلم.
امام زكريا بشير	طريق التطور الاجتماعي، د/ زكريا بشير امام ـ جدة، دار الشروق.
بارتولد، ف	تاريخ الحضارة الإسلامية/ف بارتولد ـ القاهرة، دار المعارف.
بدوي، عبدالرحمن	دور العرب في تكوين الفكر الأوربي، عبدالرحمن بدوي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
البهي، محمد	الإسلام في حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة/ د. محمد البهي، مصر ـ مكتبة وهبة.
البياني، علاءالدين	البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع، علاءالدين جاسم البياني ـ بيروت ـ
الجراري، عبدالله	تقدم العرب في العلوم والصناعات وأستاذيتهم لأوروبا، عبدالله الجراري، القاهرة، دار الفكر العربي.
الجمال، غريب	دراسات عن العالم الإسلامي، غريب الجمال، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية.
جميلة، مريم	الإسلام بين النظرية والتطبيق، مريم جميلة، مكتبة الفلاح.

الجندي، أنور	المجتمع الإسلامي المعاصر في مواجهة رياح السموم، أنور الجندي ــ دار الاعتصام.
حجازي، محمد فؤاد	البناء الاجتماعي، محمد فؤاد حجازي، القاهرة، مكتبة وهبة.
،،	التغير الاجتماعي، محمد فؤاد حجازي، القاهرة، مكتبة وهبة.
الحسيني، أبوالنصر	أثر الثقافة الإسلامية في تكوين الإنسانية، أبوالنصر أحمد الحسيني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
الحصري، ساطع	دراسات عن مقدمة ابن خلدون ساطع الحصري، القاهرة، دار المعارف.
الحوراني، يوسف	الإنسان والحضارة، يوسف الحوراني، بيروت، المكتبة العصرية.
الخشاب، مصطفى	دراسة المجتمع، مصطفى الخشاب، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.
الخطيب، عمر عودة	المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية، عمر عوده الخطيب، مؤسسة الرسالة.
خفاجى، حسن على	تاريخ التفكير الاجتماعي، حسن علي خفاجى، جدة، مؤسسة المدينة للطباعة.
الخولي، البهي	الثروة في ظل الإسلام، البهي الخولي، دار الاعتصام.
دراز، محمد	دراسات اسلامية، محمد دراز ــ الكويت، دار القلم.
دراز، محمد عبدالله	نظرات في الإسلام، محمد عبدالله دراز، حلب، مكتبة الهدى.
دل، ديورانت	قصة الحضارة، ديورانت دل، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر.

رالف، لنتون	دراسة الإنسان، لنتون رالف، بيروت، المكتبة العصرية.
رضا، يوسف محمد	دراسات في الاقتصاد السياسي، يوسف محمد رضا، بيروت، المكتبة العصرية.
رينيه، روبو	انسانية الإنسان، روبو رينيه، بيروت، مؤسسة الرسالة.
زريق، قسطنطين	في معركة الحضارة، قسطنطين زريق، بيروت، دار العلم للملايين.
زكريا، فؤاد	الإنسان والحضارة في العصر الصناعي، فؤاد زكريا، القاهرة، مركز كتب الشرق الأوسط.
سعفان، حسن شحاته	دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، حسن شحاته سعفان، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
سعيد، جودت	حتى يغيروا ما بأنفسهم، بحث في سنن تغير النفس والمجتمع، جودت سعيد، دمشق، دار الثقافة للجميع.
،،	فقدان التوازن الاجتماعي، جودت سعيد، دمشق، دار الثقافة للجميع.
،،	الإنسان عندما يكون كلا وحين يكون عدلا، جودت سعيد، دمشق، دار الثقافة للجميع.
سفر، محمود محمد	التنمية قضية، د/محمود محمد سفر، سلسلة الكتاب العربي السعودي، تهامة ــ جدة ــ ١٤٠٣هـ
،،	الحضارة تحدّ، د/محمود محمد سفر، سلسلة الكتاب العربي السعودي، تهامة ــ جدة ــ ١٤٠٢هـ
،،	الاعلام موقف، د/محمود محمد سفر، سلسلة الكتاب العربي السعودي، تهامة، جدة، ١٤٠٣هـ.
سكينر، ب ــ ف	تكنولوجيا السلوك الإنساني، ب ــ ف ــ سكينر

عالم المعرفة.

السيد، عاطف — دراسات في التنمية الاقتصادية، عاطف السيد، جدة، دار المجمع العلمي.

الشحات، على أحمد — مكانة العلم والعلماء في الإسلام، على أحمد الشحات، دار احياء الكتب العربية

شقير، لبيب — تاريخ الفكر الاقتصادي، لبيب شقير، القاهرة، دار نهضة مصر.

شكرى، علياء — بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي، علياء شكري، القاهرة، دارالجيل.

صالح، عبدالمحسن — الإنسان الحائر بين العلم والخرافة د/ عبدالمحسن صالح، سلسلة عالم المعرفة.

صعب، حسن — الإنسان العربي وتحدي الثورة العلمية التكنولوجية، حسن صعب ــ بيروت، دار العلم.

عبدالرحيم، عبدالمجيد — تطور الفكر الاجتماعي، عبدالمجيد عبدالرحيم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

عبدالعزيز، محمد الحسيني — الحياة العلمية في الدول الإسلامية، محمد الحسيني عبدالعزيز، الكويت، وكالة المطبوعات.

عبده، عيسى — دراسات في الاقتصاد السياسي، عيسى عبده ــ دار الفتح.

عثمان، محمد فتحي — آراء من تراث الفكر الإسلامي، محمد فتحي عثمان، الكويت، الدارالكويتية.

عفيفي، محمد الصادق — تطور الفكر العلمي عند المسلمين/محمد الصادق عفيفي، القاهرة، مكتبة الخانجي.

العقاد، عباس محمود — أثر العرب في الحضارة الأوروبية، عباس محمود العقاد، القاهرة، دار المعارف.

العدوي، ابراهيم احمد — المجتمع العربي مقوماته ورسالته العالمية، ابراهيم احمد العدوي، القاهرة، مكتبة الانجلوالمصرية.

عوده، عبدالقاذر — الإسلام وأوضاعنا السياسية، عبدالقادرعوده.

عويس، عبدالحليم — ثقافةالمسلم، د/ عبدالحليم عويس، المكتب الإسلامي.

عويس، محمد يحيى — دراسات في اقتصاديات الدول العربية، القاهرة، مكتبة عين شمس.

فروخ، عمر — عبقرية العرب في العلم والفلسفة عمر فروخ، بيروت، المكتبة.

فكتور، فركس — الإنسان التقني، فركس فكتور، بيروت، دار الأوقاف الجديدة.

الفنجري، أحمد شوقي — الحرية السياسية في الإسلام، د/أحمد شوقي الفنجري، الكويت، دارِ القلم.

القاضي، مختار — أثر المدنية الإسلامية، في الحضارة الغربية، مختار القاضي، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

كحاله، عمر رضا — دراسات اجتماعية في العصور الإسلامية، عمر رضا كحاله، دمشق، المطبعة التعاونية.

" " — مقدمات ومباحث في حضارة العرب، عمر رضا كحاله، دمشق، مطبعة الحجاز.

المبارك، محمد — الإسلام والفكر العلمي، محمد المبارك، دار الفكر.

" " — المجتمع الإسلامي المعاصر، محمد المبارك، دار الفكر.

محمد، محمود عبدالقادر — دراستان في واقع الانجاز، محمود عبدالقادر محمد، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

المودودي، أبوالأعلى — الحضارة الإسلامية أسسها ومبادئها، أبوالأعلى المودودي، بيروت، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

مؤنس، حسين — الحضارة ودراسة في أصول وعوامل قيامها وتدهورها،

حسين مؤنس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الندوى ،أبوالحسن — ربانية لا رحبانية، أبوالحسن الندوى، بيروت، دار الفتح.

نصار، ناصيف — مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ، د/ناصيف نصار، الكويت، دار الطليعة.

هاملتون، جب — دراسات في حضارة الإسلام، جب هاملتون، بيروت، دار العلم للملايين.

هرمان،راندال جون — تكوين العقل الحديث، راندال جون هرمان، بيروت، دار الثقافة.

هلال، ابراهيم — الدين والمجتمع، د/ ابراهيم هلال، القاهرة، دار النهضة العربية.

وليم، فاندرسال — دراسات في السلوك الإنساني، فاندرسال وليم، مصر، مكتبة الطليعة.



المراجع الأجنبية

BIBLIOGRAPHY

– Ahmad, Ilyas.

The social contact and the Islamic State / by Ilyas Ahmad. New Delhi: Kitab Bhavan, 1944.

– Alland, Alexander, Jr.

Evaluation and human behaviour: an introduction to Darwinian anthropology / Alxander Alland, Jr. 2nd rev. and expanded ed. New York: Anchor Press, 1973.

– Allen, Louis A.

Professional management: new concepts and proven practices. London, McGraw-Hill, 1973.

– Allingham, Michael ed.

Resources allocation and economic policy, ed. by Michael Allingham and M.L. Burstein. London, Mac-Millan, 1976.

– Allsopp, J.M.

Management in the professions: guidelines to improved professional performance / by Michael Allsopp. London: Business Books, 1979.

– Amin, Samir.

Class and nation: historically and in the current crisis / Samir Amin; Tr. by Susan Kaplow. London: Heinemann, 1980.

– Andrews, Bryan.

Creative product development, a marketing approach to new product innovation . . . and revitalization.

London, Longman, 1975.

– Argyris, Chris, 1923.
Theory in practice: increasing professional effectiveness / Chris Argyris, Donald A. Schon. 1st ed. San Francisco: Jossey-Bass Publishers, 1974.

– Armstrong, Harvey.
Regional economic policy and its analysis / by Harvey Armstrong and Jim Taylor. Oxford: P. Allen, 1978.

– Atoun, Richard.
Arab village; a social structural study of trans-Jordanian peasant community. Bloomington, Indiana University Press, 1972.

– Bach, George Leland, 1915.
Economics: an introduction to analysis and policy/ George Leland Bach, 9th ed. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977.

– Baker, Michael John.
Marketing new industrial products. London, MacMillan, 1975.

– Bailey, Joe.
Social theory for planning. London, Routledge and Kegan Paul, 1975.

– Barrett, Nancy Smith.
The theory of macroeconomic policy, 2nd ed. Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1975.

– Beals, Alan R.
Divisiveness and social conflict: an anthropological approach / by Alan R. Beals and Barnard J. Siegel. Stan-

ford, Calif.: Stanford University Press; Bombay: Oxford Univ. Press, 1967, c1966.

- Biddle, William W.
  The community development process; the rediscovery of local initiative, New York, Holt, Rinehard and Winston, 1965.

- Blan, Peter Michael.
  Inequality and heterogeneity: a primitive theory of social structure / Peter M. Blan. New York: Free Press, 1977.

- Bonger, C.
  Standardization: mathematical methods in assortment determination / C. Bongers. Boston: etc: Martin Nijhoff, 1980.

- Bonner, Hubert, 1901.
  Group dynamics, principles and applications. New York, Ronald Press Co. 1959.

- Boulding, Kenneth Emart, 1910.
  Ecodynamics: a new theory of societal evolution / by Kenneth E. Boulding. Beverly Hills: Sage Publicacation, c1978.
- Brace well, Milnes, Barry.
  Economic integration in east and west. London, Croom Helm, 1976.

- Bridbury, A.R.
  Historians and the open society / A.R. Bridbury, London; Boston: Routledge & Kegan Paul, 1972.

- Brilliant, Eleanor L.
  The urban development corporation; private interests and public authority. Toronto, Health, 1975.

– Brookfield, Harold.
Interdependent development / Harold Brookfield. London: Methuen, 1975.

– Buffa, Elwood Spencer.
Modern production management / by Elwood Spencer Buffa. 4th ed. New York: John Wiley, 1973.

– Buffa, Elwood Spencer, 1923.
Basic production Management / Elwood S. Buffa, end ed. New York: Wiley, 1975.

– Cavalli, Sforza, Luigi Luca, 1922.
Cultural transmission and evolution: a quantitative approach / L.L. Cavalli Sforza and M.W. Feldman. Princeton, N.J. Princeton University Press, 1981.

– Chadwick-Jones, J.K.
Social exchange theory: its structure and influence in social psychology / J.K. Chadwick-Jones. London: Academia Press, 1976.

– Chalmers, James, A.
Economic principles: macroeconomic theory and policy, by James A. Chalmers & Fred H. Leonard & ed. by Lawrence R. Klein. New York, MacMillan, 1971.

– Chandra, Durgesh.
Dynamids of productivity / Durgesh Chandra. New Delhi: Soouth Asian Publishers, 1980.

– Charnay, Jean-Paul.
Islamic culture and socio-eonomic change / Jean-Paul Charnay. Leiden: Brill, 1971.

– Cheit, Earl Frank.
The useful arts and the liberal tradition / by Earl

F. Cheit. New York: McGraw-Hill, 1975.

– Clinard, Marshall B.
Sociology of deviant behaviour. 4th ed. New York, Holt, 1974.

– Cohen, Bernard P.
Conflict, conformity and social status, by Bernard P. Cohen and Hans Lee. Amsterdam, Elsevier, 1975.

– Cohen, Joel E.
A model of simple competition. Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1966.

– Corke, Dennis Kingsley.
Production control in engineering / by D. K. Corke. (New ed.) London: Edward Arnold, 1977.

– Csillaghy, Jozsef.
Integration economique internationale et differenciation regionale. Paris, L'Epargne, 1965.

– Cullen, John Brooks.
The structure of professionalism: a quantitative examination John B. Cullen. New York: Petro-Celli Books, 1978.

– Culyer, A.J.
Economic policies and social goals; apsects of public choice. London, Martin Robertson, 1974.

– Davidson, Basil.
Can Africa survive? Arguments against growth without development. London, Heinemann, 1974.

– Day, Peter R.
Social work and social control / Peter R. Day,

London: Tavistock, 1981.

– Delion, Andre G.
L'etat entreprises publiques. Paris, Sirey, 1958.

– De Neufville, Judith Innes.
Social indicators and public policy, interactive processes of design and application. Amsterdam, Elsevier, 1975.

– Dobb, Maurice.
An essay on economic growth and planning. London, Routledge, 1960.

– Dollard, John Day.
Product integration with applications to differential equations / John D. Dollard and Charles N. Friedman. Reading: Mass: Addison-Wesley, 1979.

– Eilon, Samuel.
Elements of production planning and control. New York, MacMillan, (1962).

– El-Jack, Ahmed H.
The Sudan Management development and productivity centre; an evaluation of its first phase of operation 1965-70. Khartoum, University Press, 1973.

– Elstor, Jon, 1940.
Logic and society: contradictions and possible worlds / Jon Elster. Chichester, New York: Wiley, 1978.

– Fourquin, Guy.
Lordship and feudalism in the Middle Ages / by Guy Fourquin; Translated by Iris and A.L. Lytton Sells, London: Allen & Unwin, 1976.

– Frank, S. Herbert.

The economic impact on underdeveloped societies; essays on international investment and socio-change. Oxford, Basil Blackwell, 1953.

— Friedman, Benjamin Morton.
Economic stabilization policy; methods in optimization. Amsterdam, North-Holland, 1975.

— Frisch, Ragnar Anton Kittil.
Economic planning studies; a collection of essays, selected, introduced and ed. by Frank Long, Dord-Recht-Holland, Reidel, 1976.

— Fromm, Gary.
Public economic theory and policy, by Gary Fromm and Paul Tauhman. New York, MacMillan, 1973.

— Fryer, Donald W.
World economic development. New York, McGraw-Hill, 1965.

— Galbraith, John Kenneth.
Economic development in perspective. New York, Fawcett, 1962.

— Gartner, Alan.
The preparation of human service professionals / Alan Gartner. New York: Human Sciences Press, 1976.

— George, Pierre.
Precis de geographie economique 4E, edition. Paris, Presses Universitaires de France, 1964.

— Gil, David G.
Unravelling social policy: theory, analysis and political action towards social equality/David G. Gil. Rev. and enl. ed. Cambridge, Mass, Schenkman Pub. Co., c1976.

– Goldman, Ralph M.
Contemporary perspectives on politics. New York, Van Nostrand Reinhold Co., 1972.

– Gossling, William Frank.
Productivity trends in a sectoral maco-economic model; a study of American Agriculture and supporting industries 1919-1964. London, Input-Output, 1972.

– Gouverneur, Jacques.
Productivity and factor proportions in less developed countries: the case of industrial firms in the Congo, by J. Gouverneur. Oxford, Clarendon Press, 1971.

– Habbler, Gottfried.
Prosperity and depression; a theoretical analysis of cyclical movements. London, George Allen & Unwin, (1964).

– Habib, John S.
Ibn Saud's warriors of Islam: the Ikhwan of Najd and their role in the creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930 / John S. Habib. Leiden: Brill, 1978.

– Hake, Bruno.
New-product strategy; innovation and diversification techniques. London, Pitman, 1971.

– Hammeed, K.A.
Enterprise: industrial entrepreneurship in development; based on case studies from the Sudan. London, Sage, 1974.

– Hansen, A.H.
Enterprise and economic development. London, Routledge and Kegan Paul, 1960.

– Hartwick, John M.

Optimal scale in a large homogeneous area / by John M. Hartwick – Kingston, Ontario: Queen's Univ., 1976.

– Hasenkamp, Georg 1943.

Specification and estimation of multiple-output production functions / Georg Hasenkamp. Berlin; New York: Springer-Verlag, 1976.

– Haworth, Lawrence.

Decadence and objectivity / by Lawrence Haworth, Toronto: University of Toronto Press, 1977.

– Heilbroner, Robert L.

The great ascent, the struggle for eonomic development in our time. New York, Harper Torchbooks, 1963.

– Hetzler, Stanley A.

Applied measure for promoting technological growth by Stanley A. Hetzler, London, Boston, Routledge and Kegan Paul, 1973.

– Higgins, Benjamin.

Economic development, principles, problems and policies. London, Constable, 1959.

– Hise, Richard T.

Product/service strategy / Richard T. Hise. (New York): Mason/Charter, 1977.

– Hoyt, Elizabeth E.

Choice and the destiny of nations. New York, Philosophical Library, 1969.

– Hutchinson, T.W.

Positive economics and policy objectives. London,

George Allen, 1964.

– Inch, John.
Outline answers in economic geography. London, Pitman, 1971.

– Isard, Walter.
Location and space-economy: a general theory relating to industrial location, market areas land use, trade and urban structure. Cambridge, Mass. M.I.T. Press, 1956.

– Janowitz, Morris.
Social control of the welfare state by Morris Janowitz. New York: Elsevier, c1976.

– Johnson, Harry G.
International trade and economic growth; studies in pure theory. London, George Allen and Unwin, 1958.

– Johnson, Lynwood A.
Operations research in production planning, scheduling, and inventory control by Lynwood A. Johnson and Douglas C. Montgomery. New York, Wiley, 1974.

– Jones, Gavin W.
The economic effect of declining fertility in less development countries/Gavin W. Jones. New York: The Population Council, 1969.

– Julian, Joseph.
Social problems. Englewood Cliffs, New Jersey, Prentice-Hall, 1973.

– Kendrick, John W.
Productivity trends in the United States / by John W. Kendrick – New York: Armo Press, 1975. c1961.

– King, John Russel.
Production planning and control; an introduction to quantitative methods. Oxford, Pergamon Press, 1975.

– Koopmans, Tjalling G., Ed.
Activity analysis of production and allocation; proceedings of a conference. New York, John Wiley, 1951.

– Krause, Walter.
The international economy. Boston, Houghton, Mifflin, 1955.

– Kriesberg, Louis.
Social inequality / Lous Kriesberg. Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1979.

– Lansbury, Russell Duncan.
Professionals and managements: a study of behaviour in organizations / Russell D. Lansbury. St. Lucia: University of Queensland Press, 1978.

– Larson, Magali, Sarfatti.
The rise of professionalism: a sociological analysis / Magali Sarfatti Larson. Berkeley: University of California Press, 1977.

– Lauer, Robert H.
Perspectives on social change / Robert H. Lauer, 2nd ed. Boston: Allyn and Bacon, 1977.

– Lauffer, Armand.
Social planning at the community level / Armand Lauffer. Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, c1978.

– Layder, Derek.
Structure, interaction and social theory / Derek

Layder. London, Routledge & Kegan Paul, 1981.

– Lee, Maurice W.
Economic fluctuations: an analysis of business cycles and other economic fluctuations. Homewood, Ill., Rihcard D. Irwin, 1955.

– Leon, Pierre.
Histoire economique et sociale du monde / Pierre Leon. Paris, Armand Colin, 1977.

– Lerman, Paul.
Community treatment and social control, a critical analysis of juvenile correctional policy. Chicago, The University of Chicage Press, 1975.

– Lewis, W. Arthur.
Dynamic factors in economic growth / by W. Arthur Lewis. Bombay: Orient Longman, 1974.

– Lion, Henry.
Regime de retraites et de prevoyance des cadres. Paris, Sirey, 1955.

– Loehl, Eugen, 1907.
Humanomics: How we can make the economy serve us – not destroy us / Eugen Loehl. 1st ed. New York: Ramden House, 1976.

– Lopez, Robert Sabatino, 1910.
The commercial revolution of the Middle Ages, 950-1350 / Robert S. Lopez. Cambridge University Press, 1976.

– Machlup, Fritz, 1902.
The production and distribution of knowledge in the United States. Princeton, N.J. Princeton Unversity Press, 1962.

– Mappes, Thomas A.
Social ethics; morality and social policy / Thomas A. Mappes, Jame S. Zembaty, New York: McGraw-Hill, 1977.

– Maudoodi, Syed Abdul 'Ala, Maulana.
The economic problem of man and its Islamic solution / Sayyid Abdul Ala Maudoodi. 5th ed. Lahore: Islamic Publications, 1978.

– Mayer, Raymond R.
Production and operations management. 3rd ed. New York, McGraw-Hill, 1975.

– Mc-Cormick, Mary Josephine, 1903.
Enduring values in a changing society / Mary J. Mary J. McCormick. New York: Family Service Association of America, 1975.

– Meier, Gerald M.
Economic development: theory, history, policy / by Gerald M. Meier and Robert E. Baldwin. New York: Krieger, 1976.

– Menon, Bhaskar P.
Global dialogue: the new international economic order / B. P. Menon. 1st ed. Oxford: New York,: Pergamon Press, 1977.

– Miskimin, Harry A.
The economy of early Renaissance Europe, 1300-1460 / Harry A. Miskimin. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1975.

– Moore, Franklin G.
Production/operations management / by Franklin G. Moore and Thomas E. Hendrick. 7th ed. Homewood,

Ill.: Richard D. Irwin, 1977.

– Moore, Wilhert Ellis.
The professions: roles and rules by Wilhert E. Moore. New York, Russell Sage Foundation, 1970.

– Myers, George E.
Principles and techniques of vocational guidance. New York, McGraw-Hill, 1941.

– Narindar Singh.
Economics and the crisis of ecology / Narindar Singh. Delhi. Oxford University Press, 1976.

– Nassif, M.
Products and zeros of basic sets. University of Assiut, 1958.

– Nicholls, David.
Economic dependence and political autonomy, the Haitian experience. Motreal, Centre for Developing-Area Studies, McGraw University, 1974.

– Nisbet, Robert A.
The quest for community / Robert A. Nisbet. London: Oxford Univ. Press, 1953; rep. 1978.

– Nixon, Frederick Ian.
Economic integration and industrial location: an East African case study / F. I. Nixon. London: Longman, 1973.

– Oltmans, Willem L.
On growth, (edited by) Willem L. Oltmans. New York, Capilcorn Books (1974).

– Owen, Wilfred.

Strategy for mobility / by Wilfred Owen. West-Port. Conn. Greenwood Press, 1978.

– Paillart, F.
Le passe et les concepts d'histoire / by F. Paillart. Abbeville: Acheve D. Imprimer, 1948.

– Prodipto, Roy, jt. ed.
Third world surveys: Survey research in Developing Nations / ed. by Gerald Hursch-Cesar, and Prodipto Roy. Delhi: Macmillan Co., of India, 1976.

– Rex, John.
Social conflict: a conceptual and theoretical analysis / John Rex. London; New York: Longman, 1981.

– Robinson, E.A. G. (ed,)
Problems in economic development; proceedings of a conference held by the International Economic Association. London. Macmillan, 1965.

– Rogers, Paul, ed.
Future resources and world development. New York, Plenum Press, 1976.

– Roszak, Theodore, 1933.
The making of a counter culture: relfections on the technocratic society and its youthful oppositon. London, Faber, 1970.

– Rule, James B., 1943.
Insight and social betterment: a preface to applied school science / James B. Rule. New York: Oxford University Press, 1978.

– Salk, Jonas.
World population and human values: a new reality

/ Jonas Salk and Jonathan Salk: New York: Harper & Row, 1981.

– Salter, W.E. G.

Productivity and technical change, 2nd ed. Cambridge, Cambridge University Press, 1969.

– Sarason, Seymour Bernard, 1919.

Work, aging, and social change: professionals and the one life-one career imperative / Symour B. Sarason: with a chapter, "The Santa Fe Experience," by David Krantz. New York: Free Press, 1977.

– Sayigh, Yusif Abdalla.

The economies of the Arab World: development since 1945 / Yusif A. Sayigh. London. Croom Helm, 1978.

– Schein, Edgar H.

Professional education: some new directions / by Edgar H. Schein; with the assistance of Diane W. Kommers. New York: McGraw-Hill, 1972.

– Siciliano, A. Vincent.

Entropy considerations in environmental planning / by A. Vincent Siciliano. Berkeley: Univ. of Calif. Institute of Urban and Regional Development, 1976.

– Smith, Anthony Douglas, 1933.

Social change: social theory and historical processes / Anthony D. Smith. London; New York: Longman, 1976.

– Smookler, Helene V.

Economic integration in new communities: an evaluation of factors affecting policies and implementation / by Helene V. Smookler, Cambridge, Mass: Ballinger Pub. Co., 1976.

– Spulber, Nicolas.

Quantitative economic policy and planning: theory and models of economic control / Nicolas Spulber, Ira Harowitz. 1st ed. New York: Norton, 1976.

– Thomas, Clive Yolande.

Dependence and transformation: the economics of the transition to socialism, by Clive Y. Thomas, New York, Monthly Review Press (1974).

– Thrupp, Sylvia L.

Society and history: essay / by Sylvia L. Thrupp: ed. by Raymond Grew and Nicholas H. Steneck, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1977.

– Tomazinis, Anthony R.

Productivity, efficiecny and quality in urban transportation systems / Anthony R. Tomazinis. Lexington Books, 1975.

– Tuma, Elias H.

Economic history and the social sciences, problems of methodology. Berkeley, University of California Press, 1971.

– UNESCO.

International repertory of institutions for peace and conflict research. Paris, Unesco, 1973.

– Uri, Pierre.

Development without dependence / Pierre Uri, Foreword by William P. Bundy. New York: Praeger Publishers, 1976.

– Uselton, Gene C.

Lags in the effects of monetary policy: a nonparametric analysis / Gene C. Uselton. New York: M. Dekker, 1974.

– Vanek, Jaroslev.

The participatory economy; an evolutionary hypothesis and a strategy for development. Ithaca, New York, Cornell University Press, 1971.

– Vasudeva, Promila.

Social change; an analysis of attitudes and personality / by Promila Vasudeva, New Delhi: Sterling Pub., 1976.

– Vegotsky, Allen.

A programmed approach to human genetics, by Allen Vegotsky and Cynthia A. White. New York, Wells College, 1974.

– Vellinga, Menno.

Economic development and the dynamics of class / Menno Vellinga. Assen, The Netherlands: Van Gorcun, 1979.

– Warner, Sam Bass, 1928.

Measurements for social history / Sam Bass Warner, Jr. Sylvia Fleisch. Beverley Hills: Sage Publications, 1977.

– Welsch, Glenn A.

Cases in profit planning and control. Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1970.

– Winslow, Gerald R.

Triage and justice / Gerald R. Winslow. Berkeley: University of California Press, 1982.

– Whittington, Geofferey.

The prediction of profitability and other studies of company behaviour. London, 1971.

– Wood, Adrian.

A theory of profits / Adrian Wood. Cambridge:

New York: Cambridge University Press, 1975.

– Woolf, Bob.
Behind closed doors, New York, Atheneum, 1976.

– Wuthnow, Robert.
The consciousness reformation. Berkeley, University of California Press, 1976.

Yusuf, S.M.
Economic justice in Islam. Lahore, Sh. Muhammad Ashraf, 1971.

– Zahm Frank, 1936.
Macroeconomy theory and policy. Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, 1975.

– Zarembka, Paul.
Toward a theory of economic development, San Francisco, Holden-Day, 1972.

– Zeylstra, Willem Gustaaf.
Aid or development: the relevance of development aid to problems of developing countries by Willem Gustaaf Zeylstra. Leydon; A.W. Sijthoff, 1975.

– Ziehenhagen, Edward A., 1935.
Victims, crime, and social control / Edward A. Zeiegenhagen. New York: Praeger, 1977.

– Zook, Paul D., ed.
Economic development and international trade; a perspective. Dallas, Southern Methodist University Press, 1959.

– Zuvekas, Clarence.
Economic development: an introduction. London. Macmillan Press, 1979.



فهرس المحتويات

إصدارات: تهامة للنشر والمكتبات

سلسلة: الكتاب العربي السعودي

صدر منها:

- الجبل الذي صار سهلا (نفد) — الأستاذ أحمد قنديل
- من ذكريات مسافر — الأستاذ محمد عمر توفيق
- عهد الصبا في البادية (قصة مترجمة) — الأستاذ عزيز ضياء
- التنمية قضية (نفد) — الدكتور محمود محمد سفر
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا (نفد) — الدكتور سليمان بن محمد الغنام
- الظمأ (مجموعة قصصية) — الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- الدوامة (قصة طويلة) — الدكتور عصام خوقير
- غداً أنسى (قصة طويلة) (نفد) — الدكتورة أمل محمد شطا
- موضوعات اقتصادية معاصرة — الدكتور علي بن طلال الجهني
- أزمة الطاقة إلى أين؟ — الدكتور عبدالعزيز حسين الصويغ
- نحو تربية إسلامية — الأستاذ أحمد محمد جمال
- إلى ابنتي شيرين — الأستاذ حمزة شحاتة
- رفات عقل — الأستاذ حمزة شحاتة
- شرح قصيدة البردة — الدكتور محمود حسن زيني
- عواطف إنسانية (ديوان شعر) (نفد) — الدكتورة مريم البغدادي
- تاريخ عمارة المسجد الحرام (نفد) — الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- وقفة — الدكتور عبدالله حسين باسلامة
- خالتي كدرجان (مجموعة قصصية) (نفد) — الأستاذ أحمد السباعي
- أفكار بلا زمن — الأستاذ عبدالله الحصين
- كتاب في علم إدارة الأفراد (الطبعة الثانية) — الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
- الإبحار في ليل الشجن (ديوان شعر) — الأستاذ محمد الفهد العيسى
- طه حسين والشيخان — الأستاذ محمد عمر توفيق
- التنمية وجها لوجه — الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
- الحضارة تحد (نفد) — الدكتور محمود محمد سفر
- عبير الذكريات (ديوان شعر) — الأستاذ طاهر زمخشري
- لحظة ضعف (قصة طويلة) — الأستاذ فؤاد صادق مفتي
- الرجولة عماد الخلق الفاضل — الأستاذ حمزة شحاتة
- ثمرات قلم — الأستاذ محمد حسين زيدان
- بائع التبغ (مجموعة قصصية مترجمة) — الأستاذ حمزة بوقري
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة (تراجم) — الأستاذ محمد علي مغربي
- النجم الفريد (مجموعة قصصية مترجمة) — الأستاذ عزيز ضياء
- مكانك تحمدي — الأستاذ أحمد محمد جمال
- قال وقلت — الأستاذ أحمد السباعي
- نبض — الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
- نبت الأرض — الدكتورة فاتنة أمين شاكر

• السعد وعد (مسرحية)	الدكتور عصام خوقير
• قصص من سومرست موم (مجموعة قصصية مترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
• عن هذا وذاك (الطبعة الثالثة)	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• الأصداف (ديوان شعر)	الأستاذ أحمد قنديل
• الأمثال الشعبية في مدن الحجاز (الطبعة الثانية)	الأستاذ أحمد السباعي
• أفكار تربوية	الدكتور ابراهيم عباس نتو
• فلسفة المجانين	الأستاذ سعد البواردي
• خدعتني بحبها (مجموعة قصصية)	الأستاذ عبدالله بوقس
• نقر العصافير (ديوان شعر)	الأستاذ أحمد قنديل
• التاريخ العربي وبدايته (الطبعة الثالثة)	الأستاذ أمين مدني
• المجاز بين اليمامة والحجاز (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالله بن خميس
• تاريخ الكعبة المعظمة (الطبعة الثانية)	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• خواطر جريئة	الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
• السنيورة (قصة طويلة)	الدكتور عصام خوقير
• رسائل إلى ابن بطوطة (ديوان شعر)	الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي .
• جسور إلى القمة (تراجم)	الأستاذ عزيز ضياء
• تأملات في دروب الحق والباطل	الشيخ عبدالله عبدالغني خياط
• الحمى (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• قضايا ومشكلات لغوية	الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
• ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة	الأستاذ محمد علي مغربي
• زيد الخير	الأستاذ عبدالعزيز الرفاعي
• الشوق إليك (مسرحية شعرية)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• كلمة ونصف	الأستاذ محمد حسين زيدان
• شيء من الحصاد	الأستاذ حامد حسن مطاوع
• أصداء قلم	الأستاذ محمود عارف
• قضايا سياسية معاصرة	الدكتور فؤاد عبدالسلام الفارسي
• نشأة وتطور الإذاعة في المجتمع السعودي	الأستاذ بدر أحمد كريم
• الإعلام موقف	الدكتور محمود محمد سفر
• الجنس الناعم في ظل الإسلام	الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• ألحان مغترب (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذ طاهر زمخشري
• غرام ولادة (مسرحية شعرية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• سير وتراجم (الطبعة الثالثة)	الأستاذ عمر عبدالجبار
• الموزون والمخزون	الشيخ أبوتراب الظاهري
• لجام الأقلام	الشيخ أبوتراب الظاهري
• نقاد من الغرب	الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
• حوار.. في الحزن الدافيء	الأستاذ عبدالله عبدالرحمن جفري
• صحة الأسرة	الدكتور زهير أحمد ا لسباعي
• سباعيات (الجزء الثاني)	الأستاذ أحمد السباعي
• خلافة أبي بكر الصديق	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• البترول والمستقبل العربي (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالعزيز مؤمنة
• إليها .. (ديوان شعر)	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• من حديث الكتب (ثلاثة أجزاء) (الطبعة الثانية)	الأستاذ محمد سعيد العامودي

• أيامي	الأستاذ أحمد السباعي
• التعليم في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالوهاب عبدالواسع
• أحاديث وقضايا إنسانية	الدكتور عبدالرحمن بن حسن النفيسة
• البعث (مجموعة قصصية)	الأستاذ محمد علي مغربي
• شمعة ظمأى (ديوان شعر)	الدكتور أسامة عبدالرحمن
• الإسلام في نظر أعلام الغرب (الطبعة الثانية)	الشيخ حسين عبدالله باسلامة
• حتى لا تفقد الذاكرة	الأستاذ سعد البواردي
• مدارسنا والتربية (الطبعة الثالثة)	الأستاذ عبدالواهاب عبدالواسع
• وحي الصحراء (الطبعة الثانية)	الأستاذ عبدالله بلخير الأستاذ محمد سعيد عبدالمقصود خوجه
• طيور الأبابيل (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• قصص من تاغور (ترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
• التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية (الطبعة الثانية)	الأستاذ حسن بن عبدالله آل الشيخ
• زوجتي وأنا (قصة طويلة)	الدكتور عصام خوقير
• معجم اللهجة المحلية في منطقة جازان	الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
• لن تلحد	الشيخ أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري
• عمر بن أبي ربيعة (الطبعة الثانية)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• رجالات الحجاز (تراجم)	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• حكاية جيلين	الدكتور عبدالله حسين باسلامة
• من أوراقي	الأستاذ محمد سعيد العامودي
• الإسلام في معترك الفكر	الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• إليكم شباب الأمة	الشيخ سعيد عبدالعزيز الجندول
• هكذا علمني وردزورث	الشيخ أبوعبدالرحمن بن عقيل الظاهري
• في رأيي المتواضع	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي
• العالم إلى أين والعرب إلى أين؟	الدكتور بهاء بن حسين عزّي
• البرق والبريد والهاتف وصلتها بالحب والأشواق والعواطف	الأستاذ عبدالرحمن المعمر
• محمد سعيد عبدالمقصود خوجة (حياته وآثاره)	الدكتور محمد بن سعد بن حسين
• جزء من حلم	الأستاذ عبدالله عبدالرحمن الجفري
• ماما زبيدة (مجموعة قصصية)	الأستاذ عزيز ضياء
• إنتاجية مجتمع	الدكتور محمود محمد سفر
• خواطر مجنّحة	الأستاذ محمد حسنين زيدان

تحت الطبع:

• وجيز النقد عند العرب	الأستاذ عبدالله عبدالوهاب العباسي
• الطاقة نظرة شاملة	الدكتور عبدالهادي طاهر
• لا رقّ في القرآن	الأستاذ ابراهيم هاشم فلالي
• من مقالات عبدالله عبدالجبار	الأستاذ عبدالله عبدالجبار
• ديوان حسين عرب	الأستاذ حسين عرب
• العقاد	الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار
• ذات ليلة	الأستاذ حسين عبدالله سراج
• من ذكريات مسافر (الجزء الثاني)	الأستاذ محمد عمر توفيق

- أيام في الشرق الأقصى — الأستاذ علي حسن فدعق
- مغازلات ومعاكسات — الأستاذ حمد الزيد
- الغربال.. نتاجه الفكري والأدبي — (جمعه ونسّقه) الدكتور عباس صالح طشكندي
- التنمية قضية — (الطبعة الثانية) — الدكتور محمود محمد سفر
- قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية — (الطبعة الثانية) — الدكتور سليمان بن محمد الغنّام
- غداً أنسى (قصة طويلة) — (الطبعة الثانية) — الدكتور أمل محمد شطا
- تاريخ عمارة المسجد الحرام — (الطبعة الثانية) — الشيخ حسين عبدالله باسلامة
- الحضارة تحد — (الطبعة الثانية) — الدكتور محمود محمد سفر
- الجبل الذي صار سهلا — (الطبعة الثانية) — الأستاذ أحمد قنديل
- خالتي كدرجان (مجموعة قصصية) — (الطبعة الثانية) — الأستاذ أحمد السباعي

سلسلة :

الكتاب العربي اليمني

- تاريخ الأدب اليمني في العصر العباسي — الأستاذ أحمد الشامي
- بغية المراد وأنس الفريد — الأستاذ عامر بن محمد بن عبدالله
  (تحقيق) الأستاذ محمد محمد الشعيبي
  (مراجعة وتعليق) الأستاذ أحمد محمد الشامي

سلسلة : **الكتاب الجامعي**

صَدرمنها :

- الإدارة : دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية — الدكتور مدني عبدالقادر علاقي
- الجراحة المتقدمة في سرطان الرأس والعنق (باللغة الإنجليزية) — الدكتور فؤاد زهران / الدكتور عدنان جمجوم / الدكتور محمد عيد
- النمو من الطفولة إلى المراهقة (الطبعة الثالثة) — الدكتور محمد جميل منصور / الدكتور فاروق سيد عبدالسلام
- الحضارة الإسلامية في صقلية وجنوب إيطاليا — الدكتور عبدالمنعم رسلان
- النفط العربي وصناعة تكريره — الدكتور أحمد رمضان شقلية
- الملامح الجغرافية لدروب الحجيج — الأستاذ سيد عبدالمجيد بكر
- علاقة الآباء بالأبناء (دراسة فقهية) (الطبعة الثانية) — الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
- مباديء القانون لرجال الأعمال (الطبعة الثانية) — الدكتور محمد ابراهيم أبوالعينين
- الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية — الأستاذ هاشم عبده هاشم
- قراءات في مشكلات الطفولة (الطبعة الثانية) — الدكتور محمد جميل منصور
- شعراء التروبادور (ترجمة) — الدكتورة مريم البغدادي
- الفكر التربوي في رعاية الموهوبين — الدكتور لطفي بركات أحمد
- النظرية النسبية — الدكتور عبدالرحمن فكري / الدكتور محمد عبدالهادي كامل
- أمراض الأذن والأنف والحنجرة (باللغة الإنجليزية) — الدكتور أمين عبدالله سراج / الدكتور سراج مصطفى زقزوق
- المدخل في دراسة الأدب — الدكتورة مريم البغدادي
- الرعاية التربوية للمكفوفين — الدكتور لطفي بركات أحمد
- أضواء على نظام الأسرة في الإسلام **(الطبعة الثانية)** — الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
- الوحدات النقدية المملوكية — الدكتور سامح عبدالرحمن فهمي
- الأدب المقارن (دراسة في العلاقة بين الأدب العربي والآداب الأوروبية) — الدكتور عبدالوهاب علي الحكمي
- هندسة النظام الكوني في القرآن الكريم — الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
- التجربة الأكاديمية لجامعة البترول والمعادن — الدكتور خضير سعود الخضير
- مبادىء الطرق الإحصائية — الدكتور جلال الصياد / الدكتور عبدالحميد محمد ربيع
- مبادىء الإحصاء — الدكتور جلال الصياد / الأستاذ عادل سمرة
- المنظمات الاقتصادية الدولية — الدكتور حسين عمر
- التعلّم الصفّي — الدكتور محمد زيد حمدان
- أحكام تصرفات السفيه في الشريعة الإسلامية — الدكتورة سعاد ابراهيم صالح

تحت الطبع:

- أصل الأجناس البشرية بين العلم والقرآن — الدكتور عبدالعليم عبدالرحم خضر
- الحضارة الإسلامية — الدكتور عبدالعليم عبدالرحمن خضر
- الاقتصاد الإداري — الدكتور فرج عزت
- الاقتصاد الصناعي — الدكتور سليم كامل درويش
- دراسات في الإعراب — الدكتور عبدالهادي الفضلي
- أحكام تصرفات الصغير في الشريعة الإسلامية — الدكتورة سعاد ابراهيم صالح
- التوجيه والإرشاد — الدكتور فاروق سيد عبدالسلام

سلسلة:

رسائل جامعية

صدر منها:

- صناعة النقل البحري والتنمية في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) — الدكتور بهاء حسين عزّي
- الخراسانيون ودورهم السياسي في العصر العباسي الأول — الأستاذة ثريا حافظ عرفة
- الملك عبدالعزيز ومؤتمر الكويت — الأستاذة موضي بنت منصور بن عبدالعزيز آل سعود
- العثمانيون والإمام القاسم بن علي في اليمن (الطبعة الثانية) — الأستاذة أميرة علي المداح
- القصة في أدب الجاحظ — الأستاذ عبدالله باقازي
- تاريخ عمارة الحرم المكي الشريف — الأستاذة فوزية حسين مطر
- النظرية التربوية الإسلامية — الأستاذة آمال حمزة المرزوقي
- نظام الحسبة في العراق.. حتى عصر المأمون — الأستاذ رشاد عباس معتوق
- المقصد العلي في زوائد أبي يعلي الموصلي (تحقيق ودراسة) — الدكتور نايف بن هاشم الدعيس
- الجانب التطبيقي في التربية الإسلامية — الأستاذة ليلى عبدالرشيد عطار
- الدولة العثمانية وغربي الجزيرة العربية — الأستاذ نبيل عبدالحي رضوان
- دراسة ناقدة لأساليب التربية المعاصرة في ضوء الإسلام — الأستاذة فتحية عمر حلواني
- الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة المنورة في صدر الإسلام — الأستاذة نورة بنت عبدالملك آل الشيخ
- دراسة اثنوغرافية لمنطقة الاحساء (باللغة الانجليزية) — الدكتور فايز عبدالحميد طيب
- عادات وتقاليد الزواج بالمنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية انثروبولوجية حديثة) — الأستاذ أحمد عبدالاله عبدالجبار
- افتراءات فيليب حتي وكارل بروكلمان على التاريخ الإسلامي — الأستاذ عبدالكريم علي باز
- دور المياه الجوفية في مشروعات الري والصرف بمنطقة الإحساء بالمملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) — الدكتور فايز عبدالحميد طيب
- تقويم النمو الجسماني والنشوء — الدكتورة ظلال محمود رضا
- العقوبات التفويضية وأهدافها في ضوء الكتاب والسنة — الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي
- العقوبات المقدرة وحكمة تشريعها في ضوء الكتاب والسنة — الدكتور مطيع الله دخيل الله اللهيبي

- الطلب على الإسكان من حيث الاستهلاك والاستثمار (باللغة الانجليزية) — الدكتور فاروق صالح الخطيب

تحت الطبع :

- تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام وحتى منتصف القرن الثالث عشر — الأستاذ محمد فهد عبدالله الفعر
- التصنيع والتحضر في مدينة جدة — الأستاذة عواطف فيصل بياري
- تعليم اللغة الإنجليزية (باللغة الإنجليزية) — الأستاذ مأمون يوسف بنجر
- التحريف والتناقض في الأناجيل الأربعة — الأستاذة سارة حامد محمد العبادي



صَدرمنها :

- حارس الفندق القديم (مجموعة قصصية) — الأستاذ صالح ابراهيم
- دراسة نقدية لفكر زكي مبارك (باللغة الانجليزية) — الدكتور محمود الشهابي
- التخلف الإملائي — الأستاذة نوال عبدالمنعم قاضي
- ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودية — إعداد إدارة النشر بتهامة
- ملخص خطة التنمية الثالثة للمملكة العربية السعودي (باللغة الانجليزية) — إعداد إدارة النشر بتهامة
- تسالي (من الشعر الشعبي) (الطبعة الثانية) — الدكتور حسن يوسف نصيف
- كتاب مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني — الشيخ أحمد بن عبدالله القاري
  (دراسة وتحقيق) — الدكتور عبدالوهاب إبراهيم أبوسليمان، الدكتور محمد إبراهيم أحمد علي
- النفس الإنسانية في القرآن الكريم — الأستاذ إبراهيم سرسيق
- واقع التعليم في المملكة العربية السعودية (باللغة الإنجليزية) (الطبعة الثانية) — الدكتور عبدالله محمد الزيد
- صحة العائلة في بلد عربي متطور (باللغة الإنجليزية) — الدكتور زهير أحمد السباعي
- مساء يوم في آذار (مجموعة قصصية) — الأستاذ محمد منصور الشقحاء
- النبش في جرح قديم (مجموعة قصصية) — الأستاذ السيد عبدالرؤوف
- الرياضة عند العرب في الجاهلية وصدر الإسلام — الدكتور محمد أمين ساعاتي
- الاستراتيجية النفطية ودول الأوبك — الأستاذ أحمد محمد طاشكندي
- الدليل الأبجدي في شرح نظام العمل السعودي — الدكتور عاطف فخري
- رعب على ضفاف بحيرة جنيف — الأستاذ شكيب الأموي
- العقل لا يكفي (مجموعة قصصية) — الأستاذ محمد علي الشيخ
- أيام مبعثرة (مجموعة قصصية) — الأستاذ فؤاد عنقاوي
- مواسم الشمس المقبلة (مجموعة قصصية) — الأستاذ محمد علي قدس
- ماذا تعرف عن الأمراض ؟ — الدكتور اسماعيل الهلباوي
- جهاز الكلية الصناعية — الدكتور عبدالوهاب عبدالرحمن مظهر
- القرآن وبناء الإنسان — الأستاذ صلاح البكري
- اعترافات أدبائنا في سيرهم الذاتية — الأستاذ علي عبده بركات

العنوان	المؤلف
● الطب النفسي معناه وأبعاده	الدكتور محمد محمد خليل
● الزمن الذي مضى (مجموعة قصصية)	الأستاذ صالح ابراهيم
● مجموعة الخضراء (دواوين شعر)	الأستاذ طاهر زمخشري
● خطوط وكلمات (رسوم كاريكاتورية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ علي الخرجي
● ديوان السلطانين	الأستاذ محمد بن أحمد العقيلي
● الامكانات النووية للعرب وإسرائيل	الدكتور صدقة يحيى مستعجل
● رحلة الربيع	الأستاذ فؤاد شاكر
● وللخوف عيون (مجموعة قصصية)	أحمد شريف الرفاعي
● البحث عن بداية (مجموعة قصصية)	الأستاذ جواد صيداوي
● الوحدة الموضوعية في سورة يوسف	الدكتور حسن محمد باجودة
● المجنونة اسمها زهرة عباد الشمس (ديوان شعر) (الطبعة الثانية)	الأستاذة منى غزال
● من فكرة لفكرة (الجزء الأول)	الأستاذ مصطفى أمين
● رحلات وذكريات	الأستاذ عبدالله حمد الحقيل
● ذكريات لا تنسى	الأستاذ محمد المجذوب
● تاريخ طب الأطفال عند العرب	الدكتور محمود الحاج قاسم
● مشكلات بنات	الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
● دراسة في نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية	الأستاذ يوسف ابراهيم سلوم
● نفحات من طيبة (ديوان شعر)	الأستاذ علي حافظ
● الأسر القرشية .. أعيان مكة المحمية	الأستاذ أبو هشام عبدالله عباس بن صديق
● الماء ومسيرة التنمية (في المملكة العربية السعودية	الأستاذ مصطفى نوري عثمان
● الدليل لكتابة البحوث الجامعية	الدكتور عبدالوهاب ابراهيم أبوسليمان
● القطار والجبل (مجموعة قصصية) (الطبعة الثانية)	الأستاذ السيد عبدالرؤوف
● المذاهب الأدبية في الشعر الحديث لجنوب المملكة العربية السعودية	الدكتور علي علي مصطفى صبح
● مسائل شخصية	الأستاذ مصطفى أمين
● مجموعة النيل (دواوين شعر)	الأستاذ طاهر زمخشري
● عام ١٩٨٤ لجورج أورويل (قصة مترجمة)	الأستاذ عزيز ضياء
● الزكاة في الميزان	الدكتور محمد السعيد وهبة الأستاذ عبدالعزيز محمد رشيد جمجوم
● من فكرة لفكرة (الجزء الثاني)	الأستاذ مصطفى أمين
● البسمات	الدكتور حسن نصيف
● مشكلات لغوية	الدكتور شوقي النجار
● مجموعة فاروق جويدة (دواوين شعر)	الأستاذ فاروق جويدة
● صور وأفكار	الأستاذ عثمان حافظ
● ديوان حمام (ديوان شعر)	الأستاذ محمد مصطفى حمام
● اتجاهات نفسية وتربوية	الأستاذ فخري حسين عزي الدكتور لطفي بركات أحمد
● التليفزيون التجاري في الولايات المتحدة	الأستاذ غازي زين عوض الله
● العلاقات الدولية (الطبعة الثانية) (ترجمة)	الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي

العنوان	المؤلف
• الشعر المعاصر على ضوء النقد الحديث	الأستاذ مصطفى عبداللطيف السحرتي

تحت الطبع :

العنوان	المؤلف
• سرايا الإسلام	الشيخ أبوتراب الظاهري
• في بيتك طبيب	الدكتور محمد عبدالله القصيمي
• رحلة الأندلس	الدكتور حسين مؤنس
• فجر الأندلس	الدكتور حسين مؤنس
• قريش والإسلام	الدكتور حسين مؤنس
• الدفاع عن الثقافة	الدكتور عبدالعزيز شرف
• النظرية الخلقية عند ابن تيمية	الدكتور محمد عبدالله عفيفي
• السبئيون وسد مأرب	الأستاذ محمود جلال
• الحجاز واليمن في العصر الأيوبي	الدكتور جميل حرب محمود حسين
• ملامح وأفكار	الأستاذ أحمد شريف الرفاعي
• دليل السيدة الحامل والأسرة	الدكتور عبدالله حسين باسلامة
• مغامرات بن فضلان	الأستاذ أحمد البقالي
• دراسات في المدن السعودية	الدكتور السيد خالد المطري
• الأطماع الصهيونية في حوض الأردن	الدكتور السيد خالد المطري



صدر منها :

مجموعة : حكايات للأطفال — ينقلها إلى العربية الأستاذ عزيز ضياء

- سعاد لا تعرف الساعة
- الحصان الذي فقد ذيله
- تورتة الفراولة
- ضيوف نار الزينة
- الضفدع العجوز والعنكبوت
- الكؤوس الفضية الاثنتا عشر
- سرحانة وعلبة الكبريت
- الجنيات تخرج من علب الهدايا
- السيارة السحرية
- كيف يستخدم الملح في صيد الطيو

تحت الطبع

- الأرنب الطائر
- معظم النار من مستصغر الشرر
- لبنى والفراشة
- ساطور حمدان
- وأدوا الأمانات إلى أهلها
- سوسن وظلها
- الهدية التي قدمها سمير
- أبو الحسن الصغير الذي كان جائعا
- الأم ياسمينة واللص

مجموعة : لكل حيوان قصة — للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- القرد
- الكلب
- السلحفاة
- الأسد
- الحمار الأهلي
- الفرس
- الغزال
- الوعل
- الضب
- الغراب
- الجمل
- البغل
- الفراشة
- الدجاج
- الحمار الوحشي
- الجاموس
- الثعلب
- الأرنب
- الذئب
- الفأر
- الخروف
- البط
- الببغاء
- الحمامة
- البوم
- البجع
- الهدهد
- الكنغر
- الخفاش
- النعام
- فرس النهر
- التمساح
- الضفدع
- الدب
- الخرتيت

مجموعة : حكايات كليلة ودمنة — إعداد : الأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- عندما أصبح القرد نجارا
- الغراب يهزم الثعبان
- أسد غررت به أرنب
- المكاء التي خدعت السمكات

تحت الطبع

- لقد صدق الجمل
- الكلمة التي قتلت صاحبتها
- سمكة ضيعها الكسل
- قاض يحرق شجرة كاذبة

مجموعة : التربية الإسلامية — للأستاذ يعقوب محمد اسحاق

- الله أكبر
- قد قامت الصلاة
- الصــوم
- الصدقات
- المسح على الخفين
- المسح على الجبيرة والعُصابة
- الصــلاة
- الاستخارة
- صلاة الجنازة
- سجود التلاوة
- الزكاة
- زكاة الفطر
- صلاة المسبوق
- صلاة الجمعة
- صلاة الكسوف والخسوف
- زكاة النقدين
- زكاة بهيمة الأنعام
- زكاة العروض
- الشهادتان
- أركان الإسلام
- التيمم
- الوضــوء

قصص متنوعة :

- الصرصور والنملة — الأستاذ عمار بلغيث
- السمكات الثلاث — الأستاذ عمار بلغيث
- النخلة الطيبة — الأستاذ اسماعيل دياب
- الكتكوت المتشرد — الأستاذ عمار بلغيث
- المظهر الخادع — الأستاذ عمار بلغيث
- بطوط وكتكت — الأستاذ اسماعيل دياب
- نتيجة الطمع — الأستاذة رباب الدّباغ
- الدعوة الخفية — الأستاذة رباب الدّباغ
- الحارس الذكي — الأستاذة رباب الدّباغ

كتاب الناشئين

صدرمنها:

مجموعة:وطني الحبيب

- جدة القديمة — الأستاذ يعقوب محمد اسحق
- جدة الحديثة — الأستاذ يعقوب محمد اسحق

مجموعة:حكايات ألف ليلة وليلة

- السندباد والبحر — الأستاذ يعقوب محمد اسحق

- الديك المغرور والفلاح وحماره — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الطاقية العجيبة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الزهرة والفراشة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سلمان وسليمان — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- زهور البابونج — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- سنبلة القمح وشجرة الزيتون — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- نظيمة وغنيمة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- جزيرة السعادة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- الحديقة المهجورة — الأستاذة فريدة محمد علي فارسي
- اليد السفلى — الدكتور محمد عبده يماني
  إعداد الأستاذ يعقوب محمد اسحق

- عقبة بن نافع — الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبي، الدكتور سعد اسماعيل شلبي

Books Published in English by TIHAMA

- **Surgery of Advanced Cancer of Head and Neck.**
  By: F.M. Zahran/A.M.R. Jamjoom/M.D. EED
- **Zaki Mubarak: A Critical Study.**
  By: Dr. Mahmud Al Shihabi
- **Summary of Saudi Arabian Third Five Year Development Plan.**
- **Education in Saudi Arabia, A Model With Difference.** *(Second Edition)*
  By: Dr. Abdulla Mohamed A. Zaid
- **The Health of the Family in A Changing Arabia.** *(Third Edition)*
  By: Dr. Zohair A. Sebai
- **Diseases of Ear, Nose and Throat.**
  By: Dr. Amin A. Siraj/Dr. Siraj A. Zakzouk
- **Shipping and Development in Saudi Arabia**
  By: Dr. Baha Bin Hussein Azzee
- **Tihama Economic Directory.** *(Second Edition)*
- **Riyadh Citiguide.**
- **Banking and Investment in Saudi Arabia.**
- **A Guide to Hotels in Saudi Arabia.**
- **Who's Who in Saudi Arabia.** *(Second Edition)*
- **An Ethnographic Study of Al-Hasa Region of Eastern Saudi Arabia.**
  By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib.
- **The Role of Groundwater In The Irrigation And Drainage Of the Al-Hasa Of Eastern Saudi Arabia.**
  By: Dr. Faiz Abdelhameed Taib
- **An Analysis Of The Effect Of Capitalizing Exploration And Development Costs In The Petroleum Industry — With Emphasis On Possible Economic Consequences In Saudi Arabia.**
  By: Mohiadin R. Tarabzune
- **An Evolving Typology Of Constructs Of Critical Thinking, Curriculum Planning And Decision Making In Teacher Education Programs Based On The Islamic Ideology.**
  The Case Of Saudi Arabia.
  By: Ahmad Issam Al-Safadi
- **The Effect Of A Listening Comprehension Component on Saudi Secondary Students' EFL Skills.**
  By: Mamoun Yousef Banjar